

# الضوابط المستخلصة

من قرارات الهيئة الشرعية في ليبيا

أمانة الهيئة الشرعية

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار الميمان للنشر والتوزيع، ولا يجوز طبع أي جزء من الكتاب أو ترجمته لأي لغة أو نقله أو حفظه ونسخه على أية هيئة أو نظام إلكتروني أو على الإنترنت دون موافقة كتابية من الناشر إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر.

جرى تنضيد الكتاب وتجهيزه للطباعة باستخدام برنامج أدوبي إنديزاين، وإدراج الآيات القرآنية بالرسم العثماني وفقاً لطبعة مجمع الملك فهد الأخيرة باستخدام برنامج «مصحف النشر للإنديزاين» الإصدار: (متعدد الروايات) وهي أداة برمجية plug-ins مطورة بواسطة شركة الدار العربية لتقنية المعلومات [www.arabia-it.com](http://www.arabia-it.com) الرائدة في مجال البرمجيات المتقدمة لخدمة التراث الإسلامي. الصور مرخصة قانونياً من [www.shutterstock.com](http://www.shutterstock.com) الخطوط وتصميم الغلاف : دار الميمان للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى ١٤٣٤ هجري - ٢٠١٣ م



البريد الإلكتروني: [info@daralmainan.com](mailto:info@daralmainan.com)

موقعنا على الإنترنت: [www.daralmainan.com](http://www.daralmainan.com)

تابعنا على تويتر: @DarAlMaiman

هاتف: +966 11 4627336

فاكس: +966 11 4612163

جوال: +966 500004568

ص.ب: 90020 الرياض 11613

الضوابط المتكاملة  
من قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد

أمانة الهيئة الشرعية



المرفقات: ١

الموضوع: الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد

### قرار الهيئة الشرعية رقم (١٣٥)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها السابع والثلاثين بعد الأربعمائة، المنعقد يوم الأحد ١٤٣٤/٠١/٠٤ الموافق ٢٠١٢/١١/١٨م، في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك، قد اطّلت على الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد، المرفوع من أمانة الهيئة الشرعية، وهو ملخص لما صدر عن الهيئة الشرعية ولجنتها التحضيرية من قرارات وتوجيهات منذ بدء عمل البنك حتى نهاية العام ١٤٣٢هـ، وهذا التلخيص مصوغ في قالب ضوابط معيارية موجزة، مع خدمتها بالتبويب والفهرسة؛ لتكون مرجعاً للباحثين والمصرفيين والمهتمين، فضلاً عن الهيئة الشرعية وأمانتها.

وبعد اطلاع الهيئة على محاضر اجتماعات اللجنة التحضيرية المتعلقة بهذه الضوابط، وعددها تسعة اجتماعات، وما تضمنته تلك المحاضر من مراجعات وتعديلات أجريت عليها.

القرار رقم (١٣٥)

٢/١

وبعد اطلاع الهيئة على توصية اللجنة التحضيرية الصادرة عن اجتماعها السابع والتسعين بعد المائة،  
المنعقد يوم الاثنين ٢٧/١٢/١٤٣٣هـ الموافق ١٢/١١/٢٠٢٠م، وبعد المداولة والمناقشة قررت الهيئة  
ما يأتي:

الموافقة على "الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد" بالصيغة  
المرفقة.

هذا، وتوصي الهيئة بطباعة هذه الضوابط وتوزيعها وترجمتها؛ ليعم نفعها.

وفق الله الجميع لهداه، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم.

#### الهيئة الشرعية

أ. د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)

عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً)

أ. د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)

د. يوسف بن عبدالله الشيبلي (عضواً)

د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)

## المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه  
ومن والاه، إلى يوم الدين.

أما بعد:

فانطلاقاً من سياسة بنك البلاد التي نصت على التزام البنك في معاملاته بأحكام  
الشريعة الإسلامية؛ فقد بدأ الفريق الشرعي عمله ضمن فريق عمل تأسيس البنك أوائل عام  
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، وذلك قبل الترخيص بإنشائه بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤٨  
وتاريخ ٢١ رمضان ١٤٢٥هـ / الموافق ٤ نوفمبر ٢٠٠٤م.

وتتكون الهيئة الشرعية للبنك من ستة أعضاء، وهم:

- ١ - معالي الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع، رئيساً.
- ٢ - معالي الشيخ أ. د. عبد الله بن محمد المطلق، نائباً للرئيس.
- ٣ - فضيلة الشيخ أ. د. عبد الله بن موسى العمار.
- ٤ - فضيلة الشيخ د. محمد بن سعود العصيمي.
- ٥ - فضيلة الشيخ د. عبد العزيز بن فوزان الفوزان.
- ٦ - فضيلة الشيخ د. يوسف بن عبد الله الشبيلي.

وقد كان التشكيل الأول للهيئة الشرعية مكوناً من أصحاب الفضيلة الأعضاء الأربعة الآخرين، ثم في منتصف عام ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م انضم إليهم معالي الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع رئيساً، ومعالي الشيخ أ.د. عبد الله بن محمد المطلق نائباً له. وفي العام نفسه صدر قرار الهيئة الشرعية ذو الرقم (٨٢) بتشكيل «اللجنة التحضيرية للهيئة الشرعية»، وهي لجنة متفرعة عن الهيئة الشرعية تتكون من أربعة من أعضائها، واختصاصها الدراسة الأولية لما يعرض على الهيئة الشرعية، والبت في الأمور العاجلة على أن تعرض أعمال وقرارات اللجنة التحضيرية على الهيئة الشرعية، ويكون اتخاذ القرارات من اختصاص الهيئة الشرعية، واستمرت الهيئة الشرعية ولجنتها التحضيرية بالتشكيل نفسه إلى تاريخ إصدار هذا الكتاب.

والهيئة الشرعية هيئة مستقلة عن إدارة البنك التنفيذية، مرتبطة بالجمعية العمومية، وقد وضحت لائحته أهدافها ومهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها، ويرتبط بها فنياً أحد قطاعات البنك وهو قطاع الشرعية، ويعامل إدارياً ومالياً معاملة قطاعات البنك الأخرى.

ويعد قطاع الشرعية المسؤول عن تحقيق متطلبات الهيئة الشرعية والاستراتيجية الشرعية للبنك. وينقسم هيكل القطاع إلى إدارتين:

الأولى إدارة أمانة الهيئة الشرعية: ويناط بها إعداد البحوث والدراسات، والتحضير لأعمال الهيئة الشرعية والتنسيق لها، وتبليغ قراراتها وتوجيهاتها، والحفظ والتوثيق للقرارات والتوجيهات والمحاضر والمذكرات وتوابعها؛ فهي حلقة الوصل بين البنك والهيئة الشرعية.

والثانية إدارة الرقابة الشرعية: وعملها التأكد من أن كل عمل من أعمال البنك قد صدر بشأنه إجازة من الهيئة الشرعية، والتأكد من أن التطبيق موافق لما صدر عن الهيئة الشرعية بشأنه.



هذا، وقد تخلل الأعوام الثمانية (١٤٢٥-١٤٣٢هـ) من عمل الهيئة الشرعية ولجنتها التحضيرية دراسة للعديد من المنتجات والعقود والاتفاقيات والملحوظات الرقابية والقوائم المالية والمسائل الزكوية وغيرها، وصدر عنها أكثر من ألف وخمسمئة قرار وتوجيه، منها ما يعالج قضايا كلية ومسائل كبرى، ومنها ما هو دون ذلك مما يتعلق بقضايا جزئية ومسائل تنفيذية، ومنها ما صدر فيه الرأي بإجماع الأعضاء وهو الأكثر، ومنها ما صدر بالأغلبية مع إثبات وجهات النظر المخالفة.

وقد استند عمل الهيئة الشرعية على قواعد الاستدلال المعتمدة عند أهل العلم، واعتبار المقاصد الشرعية في المعاملات، والترجيح في مسائل الخلاف لما هو أظهر دليلاً وأقوى تعليلاً، وسلوك مسلك التخريج في المسائل النازلة، مع الحرص على موافقة الاجتهادات الجماعية، كالقرارات الصادرة عن هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، والمجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، ومعايير المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستئناس والإفادة من قرارات الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى.

لما سبق رغبت أمانة الهيئة الشرعية في خدمة هذا التاج العلمي والرصيد الفقهي المصرفي بنشره بعد ترتيبه وتهذيبه، وصوغه في قالب الأليق للإفادة منه، وذلك باعتماد العبارة المعيارية الموجزة؛ ليكون مرجعاً للمصرفيين والباحثين والمهتمين، فضلاً عن الهيئة الشرعية وأمانتها في بنك البلاد.

## دور أمانة الهيئة الشرعية في الكتاب:

اتبعت أمانة الهيئة الشرعية لإنجاز هذا العمل الخطوات الآتية:

١ - حصر ما صدر عن الهيئة الشرعية ولجنتها التحضيرية من قرارات وتوجيهات

ومحاضر ومذكرات.

- ٢- استخراج ما كان يعطي حكمًا شرعيًا، أو يفيد في تصور الحكم الشرعي، أو في التوصل إليه، وإفراد كل واحد من هذه المستخرجات في فقرة مستقلة.
- ٣- إعادة صياغة ما استُخرج بعبارة يسهل فهمها دون الرجوع إلى السياق الذي ورد فيه الاستفسار وتفاصيله ومجرياته؛ مع محاولة الإبقاء على لفظ الهيئة الشرعية أو لجتتها التحضيرية ما أمكن.
- ٤- دمج ما كان حقه الجمع في فقرة واحدة، وتقسيم ما كان حقه التفريق في فقرات، وفق الاجتهاد والتقدير، دون المساس بأصل الحكم.
- ٥- تبويب العمل وفق أعمال البنك ومنتجاته مع عناوين فرعية تقريبية.
- ٦- إضافة فهرس يضم كلمات مفتاحية من عدد من أبواب فقه المعاملات والمصطلحات المصرفية، ثم يورد تحت كل كلمة جميع أرقام الفقرات ذات الصلة بها؛ لتيسير الوصول إلى المراد من طريق مغايرة لطريق أعمال البنك ومنتجاته.
- ٧- عرض العمل بعد اكتماله في عدد من اجتماعات اللجنة التحضيرية، وقد أجرت اللجنة عليه العديد من التعديلات.
- ٨- عرض العمل بشكله الذي صدر عن اللجنة التحضيرية على الهيئة الشرعية، وقد أجرت الهيئة عليه عددًا من التعديلات، ثم أصدرت قرارًا بالموافقة عليه، والتوصية بطباعته وتوزيعه وترجمته.

وتجدر الإشارة -بعد استعراض خطوات إنجاز العمل- إلى ما يأتي:

- ١- هذا العمل تسجيل لما صدر عن الهيئة الشرعية ولجنتها التحضيرية دون التزام تغطية كل يتعلق بالمنتجات، فقد يلحظ القارئ الكريم معالجة تفصيلية في

جانِب ما، وإِغفال ما هو جليل وظاهر في جانب آخر؛ وذلك لعدم صدور شيء يخص ما أغفل.

٢- نحا العمل طريق الاختصار، فاخترزل ما صدر من قرارات وتوجيهات في مواد معيارية، تجمع الكفاءة والإيجاز، وتستبعد ما يمكن الاستغناء عنه. وسبب سلوك هذه الطريق هو أن القارئ - غالبًا - لا يحتاج ما تتضمنه القرارات والتوجيهات من تفصيلات كثيرة يفرضها الشكل النظامي النمطي كرقم الاجتماع وتاريخه ومكانه، والمرسل والمرسل إليه، وغيرها، وكذلك لا يحتاج القرارات والتوجيهات التي تصدر لتعزيز ما صدر سابقاً أو لإجازة إجراء أو ما شابه ذلك مما لا يتضمن حكماً شرعياً. وللإيضاح فإن هذا الكتاب البالغ مئتي صفحة سيزيد على ثلاثة آلاف صفحة لو نشرت القرارات والتوجيهات كما هي.

٣- شارك في إعداد هذا العمل مستشارو أمانة الهيئة الشرعية الآتية أسماؤهم مرتبة هجائياً:

- د. خالد بن محمد السيارى.
  - عبدالرحمن بن سعود العنقري.
  - عبدالله بن إبراهيم البسام.
  - علي بن محمد نور.
  - عمار بن عبدالله الحجاج.
  - ماجد بن عبدالرحمن الرشيد.
  - د. مستعين بن علي عبدالحميد.
- فشكر الله لهم، وجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

## أهداف إعداد الكتاب ونشره:

- ١- تحقيق عدد من أهداف الهيئة الشرعية ومهامها الواردة في لائحتها، ومنها ما نصه: «تعزيز مشاركة البنك في التعريف بالمصرفية الإسلامية والإسهام في تطويرها»، و«الإسهام في نشر الوعي المصرفي الإسلامي في البنك، وفي مختلف جهات المجتمع». وهذا العمل مندرج تحت صلاحية الهيئة الشرعية، فقد جاء في اللائحة نفسها: «الأصل فيما يصدر عن الهيئة من قرارات إتاحتها للنشر إلا ما ترى الهيئة عدم مناسبته لذلك».
- ٢- توثيق عمل الهيئة الشرعية واجتهاداتها، وحفظه في قالب موحد، يسهل الوصول إليه وفهمه، خاصة بعض المسائل الدقيقة التي يصعب تلمس مظانها.
- ٣- إيجاد دليل عملي تطبيقي ولد من رحم التجربة لمن يرغب في تأسيس عمل مالي إسلامي.
- ٤- مشاركة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الأخرى بما صدر عن الهيئة الشرعية في بنك البلاد؛ إذ في أعمال هذه الهيئات قدر كبير من الاشتراك والتشابه، وإتاحة هذا العمل فيه تفادٍ لتكرار الأعمال، وتوفير للجهود والأوقات لما هو أحوج للدراسة والبحث.
- ٥- إثراء الساحة العلمية، وتقديم مادة علمية مصرفية للمصرفيين والباحثين والمهتمين.
- ٦- استشراف لمستقبل يحتاج مثل هذه الأعمال المعيارية في المجال المصرفي، سواء أكانت الحاجة المستقبلية فقهية أم تنظيمية أم غير ذلك.

## تسمية الكتاب:

اقترح لهذا الكتاب عدد من الأسماء، منها:

- «الأحكام المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد».
- «المعايير المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد».
- «خلاصة قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد».
- «الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد».

واستقر الرأي على الأخير؛ إذ لا يخرج الحكم ولا المعيار ولا الخلاصة الواردة في الكتاب عن إطار مفهوم الضابط باعتباره اللغوي الأوسع الذي يشمل الحكم والشرط والتعريف والتقسيم وما شابه ذلك، فليس المقصود الضابط الفقهي الذي هو قضية كلية تنظم أحكامًا متفرقة مندرجة تحت باب فقهي.

وختامًا، فقد زاحمت هذه الضوابط أعمال أمانة الهيئة الشرعية عامًا أو أزيد، وبذلت فيها الجهود، ونتج عمل لا يخلو من نوع تجديد يتوخى من القارئ الكريم التطوير والتصويب، خاصة وأن ثم أفكارًا وتحسينات وإضافات طرأت أثناء تنفيذ العمل فأثرنا إخراج الكتاب بشكله الحالي؛ خوف الانقطاع وتعطل العمل، وعسى الله أن ييسر الاستدراك لاحقًا مع أخذ ملحوظات القراء الكرام في الاعتبار.

هذا، والمؤمل أن يكون هذا الكتاب لبنة جديدة في البناء الذي أقامته الهيئات الشرعية التي سبقت بنشر نتائجها، وأن تسعى الهيئات الشرعية الأخرى إلى مواصلة البناء، فبذل النتائج للراغبين مؤشراً على الشفافية ووضوح المنهج، والنصح للنفس والعملاء والصناعة المصرفية على وجه العموم.

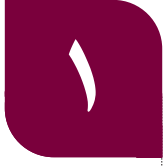
نسأل الله أن يجعل الأعمال خالصة لوجهه، موافقة لأمره، كما نسأله ألا يؤاخذنا بما فيها من الخطأ والنسيان. والله تعالى أجل وأعلم، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

٢٥ محرم ١٤٣٤

أمين الهيئة الشرعية

ماجد بن عبد الرحمن الزبيدي

[Shareia@BankAlbilad.com](mailto:Shareia@BankAlbilad.com)



المراجحة





# المراجحة

## المفاهمة والمواعدة:

### الضابط (١)

يختلف مفهوم المراجحة الفقهية عن المراجحة للأمر بالشراء المطبقة في البنوك، فالمراجحة الفقهية هي: نوع من بيوع الأمانة (الوضيعة والتولية والمراجحة) التي يجب فيها على البائع أن يفصح للمشتري عن كل ما يؤثر في سعر السلعة، من ثمن شرائها وحلولة أو تأجيله، وما أشبه ذلك، وأما المراجحة للأمر بالشراء فهي: أسلوب تمويلي ينظم عددًا من الخطوات تبدأ بوعده من العميل بشراء سلعة ما، فيشتريها البنك ثم يبيعها -بعد قبضها- بالأجل على العميل، وقد يكون هذا البيع على العميل بيع مارجحة بالمفهوم الفقهي -وهو الأولى-، وقد يكون بيع مساومة.

### الضابط (٢)

لا يجوز إجراء المراجحة المؤجلة فيما يشترط فيه التقابض، كالذهب والفضة والعملات.

### الضابط (٣)

يجب الاستغناء عن أسواق المعادن الدولية في حال وجود سوق محلية تستوعب المبالغ الكبيرة، فإن لم تستوعب السوق المحلية فيقتصر على ما تدعو إليه الحاجة؛ ما دام التحقق من الالتزام بالضوابط الشرعية في سوق المعادن الدولية عسيرًا.

#### (٤) الضابط

لا يجوز التمويل عن طريق أسواق المعادن الدولية للعملاء الأفراد الذين لا يستطيعون الدخول في السوق الدولية بأنفسهم، ولا التحقق من وجود البضاعة ومصداقية العمليات، ويمكن تلافي ذلك بإجراء التمويل في السلع المحلية، كالأسهم والسيارات.

#### (٥) الضابط

لا يجوز أن يتواطأ العميل مع البائع الأول (المورد) على زيادة سعر السلعة ليحصل العميل على سيولة زائدة عن قيمتها.

#### (٦) الضابط

تنتفي الجهالة ويتحقق العلم برؤية السلعة المباعة أو رؤية أنموذج لها، أو بوصف منضبط، أو عرف مشتهر.

#### (٧) الضابط

لا يجوز شراء سلعة مبيعة بالأجل من مالكة بالدين المتبقي عليه من ثمنها، ثم بيعها عليه بالأجل بثمن أكثر.

#### (٨) الضابط

إذا قبل العميل إيجاب البائع الأول الموجه باسمه الخاص أو الخالي من أي توجيه فلا يجوز للبنك حينئذ إجراء عملية المرابحة على السلعة نفسها إلا بعد إلغاء حقيقي لأي تعاقد سابق بين العميل والبائع الأول.

#### (٩) الضابط

لا يجوز تحويل العقد المبرم في المرابحة بين العميل (الأمر بالشراء) والبائع الأول إلى البنك.

### الضابط (١٠)

الإقالة في المرابحة مشروعة -بعوض وبغير عوض- فيجوز للعميل طلبها ويجوز للبنك قبولها، والأولى له قبولها بلا عوض. وكذلك يصح أن يتقایل أطراف المرابحة الثلاثة (العميل والبنك والبائع الأول) فترجع السلعة ويرد الثمن كأن لم يكن بيع. علمًا بأنه يسري في عقد الإقالة بعوض ما يسري في عقد البيع.

### الضابط (١١)

لا يجوز تمويل سلعة معينة بالمرابحة لعميل دفع عربونًا لمالكها، بل يجب عليه حينئذٍ إلغاء التعاقد بينهما، وتوثيق ذلك، ثم تجرى عملية التمويل.

### الضابط (١٢)

يجوز للبنك في عقد المرابحة عند شرائه للسلعة من البائع الأول أن يأخذها بخيار الشرط - خشية عدول العميل- ثم يعرضها للأمر بالشراء خلال مدة الخيار، ولا يعد عرضها فسحًا لذلك الخيار؛ فإن رغبها الأمر بالشراء وإلا ردها البنك إلى البائع الأول.

### الضابط (١٣)

خيار الشرط هو اشتراط أن يكون لأحد العاقدين أو لكليهما حق الفسخ مدة الخيار بين الطرفين.

### الضابط (١٤)

الأصل في خيار الشرط إذا مضت مدته، ولم يعدل عنه من كان له الخيار، فإن العقد يصبح لازمًا، وينقطع حينئذٍ الخيار.

### الضابط (١٥)

لا مانع من اتفاق الطرفين على اشتراط انفساخ العقد تلقائياً بمجرد انتهاء مدة خيار الشرط، إذا لم يبلغ من له الخيار الطرف الآخر بإمضاء العقد.

### الضابط (١٦)

يجوز أن تكون السلعة محل المرابحة أسهماً للشركات التي تنطبق عليها ضوابط الأسهم المباحة.

### الضابط (١٧)

ينبغي أن تتضمن عقود تمويل السلع نصاً يؤكد منع الاتفاق أو التواطؤ على إعادة السلعة لبائعها الأول.

### الضابط (١٨)

- يجوز للبنك أن يشتري سيارة سبق له شراؤها ولو من المعرض نفسه، بالشروط الآتية:
- ١- أن يمضي شهر أو أكثر بين الشراء الأول والثاني، ويمكن ضبط ذلك برقم الهيكل.
  - ٢- أن ينص في العقد الذي بين البنك والمعرض (البائع للبنك) على ألا يشتري المعرض السيارات التي يبيعها البنك على عملائه، إذا كان هذا المعرض هو الذي باعها للبنك.
  - ٣- أن ينص في نموذج يسلم للعميل على أنه لا يجوز للعميل البيع على المعرض نفسه.

### الضابط (١٩)

يجوز للبنك شراء عقار لم يتمكن العميل من إتمام ثمنه ثم يبيعه على العميل مرابحة،

بشروط فسخ البيع بين العميل والبائع الأول فسخًا حقيقيًا قبل شراء البنك.

### الضابط (٢٠)

إذا اشترى العميل عقارًا ودفع دفعة مقدمة ثم رغب في شرائه مرابحة عن طريق البنك، ولم يستطع استرجاع ما دفعه للبائع، فيجب على العميل والبائع أن يتقايلا إقالة حقيقية مكتوبة، وتكون الدفعة السابقة دينًا في ذمة البائع، ثم يمكن إجراء التمويل -على سبيل المثال- عن طريق إحدى الحالتين الآتيتين:

١- يشتري البنك العقار ويدفع الثمن كاملاً، ثم يرد البائع ما في ذمته للعميل.

٢- يتشارك البنك والعميل في شراء العقار، فيكون للبنك حصة تقابل المبلغ النقدي الذي سيدفعه، وللعميل حصة تقابل الدين الذي في ذمة البائع.

وفي كلا الحالتين يبيع البنك العقار أو حصته منه للعميل بثمن مؤجل.

### الضابط (٢١)

يجوز للبنك أن يشتري العقار بناء على طلب عميله، ويجب في هذه الحالة إلغاء أي ارتباط تعاقدى سابق بين العميل الأمر بشراء العقار ومالك العقار، ولا يجوز تحويل العقد المبرم إلى البنك.

### الضابط (٢٢)

إذا قدم مالك العقار عرضًا بسعر العقار، فإن كان ملتزمًا به فهو إيجاب منه يظل قائمًا إلى انتهاء المدة المحددة فيه، فإذا صدر من البنك قبول له انعقد البيع حينئذ، وأما إذا لم يلتزم مالك العقار بعرض السعر فليس له حكم الإيجاب شرعًا.

### الضابط (٢٣)

يجوز للعميل (الأمر بالشراء) أن يحصل على عروض أسعار السلع أو العقارات، ويقدمها للبنك، سواء أكانت موجهة باسمه الخاص، أم خالية من التوجيه، وإذا كانت موجهة باسم العميل فيجب أن تكون حينئذ إرشادية ليس لها صفة الإيجاب.

### الضابط (٢٤)

إذا كانت السلعة مسجلة باسم شخص غير مالكيها الحقيقي -لأسباب نظامية أو غير ذلك- فلا مانع من شرائها بثمن حال ثم بيعها على من هي مسجلة باسمه، بشرط التحقق من دعواه بأنه غير مالك لها.

### الضابط (٢٥)

يجوز إجراء تمويل سلعة بالمرابحة لعميل كان مالكاً سابقاً لها، بشرط مُضي مدة - بين بيعه وطلبه التمويل - تنتفي معها شبهة العينة، وأن يوقع إقراراً أنه لم يتخذ البيع السابق حيلة للحصول على التمويل.

### الضابط (٢٦)

يجوز للعميل في بيع المرابحة للأمر بالشراء أن يسجل السلعة - بعد شرائها من البنك - باسم أي شخص غير البائع الأول.

### الضابط (٢٧)

يجوز للعميل في المرابحة أن يضمن -هو أو غيره- البائع الأول (المورد) في تسليم السلعة المباعة في الوقت المحدد للبنك، والأفضل بعد ذلك ألا يبيع البنك السلعة على الضامن، وإنما يبيعه على طرف آخر. وفي حال بيع البنك السلعة على الضامن، فيجب حينئذ الحصول على تعهد كتابي من الضامن بعدم بيع السلعة على البائع الأول (المورد).

### الضابط (٢٨)

يجب على البنك أن يدفع بنفسه أو بوكيل عنه غير العميل ثمن سلعة المرابحة للمورد (البائع الأول) عند شرائها، ولا يحيل المشتري النهائي على المورد (البائع الأول).

### الضابط (٢٩)

يجوز للبنك شراء سلعة معينة بثمن حال بناء على طلب الأمر بالشراء ثم بيعها عليه بثمن مؤجل بعد قبضها القبض المعتبر شرعاً.

### الضابط (٣٠)

يجوز للعميل أن يطلب سلعة معينة من جهة محددة لغرض شرائها من البنك مرابحة، وللبنك الاعتذار عن تنفيذ العملية إذا رفض العميل عروضاً أخرى هي أنسب للبنك.

### الضابط (٣١)

يجوز أن يحدد العميل مواصفات السلعة التي يرغب في شرائها من البنك مرابحةً.

### الضابط (٣٢)

لا مانع من تقديم مالك السلعة إيجاباً مؤقتاً بمدة محددة، فإن وافقه قبول المشتري خلال تلك المدة وقع البيع، وإلا فلا بد من إيجاب جديد.

### الضابط (٣٣)

لا يجوز للعميل أن يفرغ عقاراً يملكه باسم شخص آخر -كقريبه أو صديقه- ثم يطلب من البنك شراء العقار وبيعه له بالأجل.

### الضابط (٣٤)

يجوز تحميل العميل الأمر بالشراء تكاليف تقييم العقار حال عدوله عن شراء العقار من البنك.

### الضابط (٣٥)

يجوز للبنك أن يشترط على العميل الأمر بالشراء إحضار تقييم عقاري من جهات محددة، ويدفع العميل تكاليف التقييم مباشرة لتلك الجهات، وليس للبنك علاقة بهذه التكاليف سواء أعدل العميل عن الشراء أم لم يعدل.

### الضابط (٣٦)

يجوز للبنك أن يشترط على العميل دفع رسوم تقييم العقار عند طلبه شراء عقار مرابحة، ويلتزم البنك برد الرسوم للعميل في حال عدوله عن شراء العقار<sup>(١)</sup>.

### الضابط (٣٧)

يجوز للبنك أن يطلب من العميل في مرحلة الوعد في المرابحة إيداع مبلغ يعادل الفرق بين ثمن السلعة والحدود الائتمانية للعميل؛ للتأكد من ملاءته وقدرته على الشراء، ويعد هذا المبلغ دفعة مقدمة إن اشترى العميل السلعة من البنك، وأما في حال عدوله فيجب على البنك أن يرده كاملاً للعميل.

### الضابط (٣٨)

لا يجوز أن يقدم الأمر بالشراء (العميل) إيجاباً ممتدّاً لشراء سلعة لم يملكها البائع (البنك) بعد. والمقصود أن يمتد إيجاب الأمر بالشراء إلى أن يملك البائع السلعة ويقبل البائع ذلك الإيجاب ويقع البيع.

(١) رجعت الهيئة عما ورد في هذا الضابط، ينظر: الضوابط (٣٤)، (٣٥)، (٣١٦).



### الضابط (٣٩)

يجوز للعميل أن يعد البنك وعدًا غير ملزم بشراء السلعة مرابحة منه قبل أن يشتريها البنك.

### الضابط (٤٠)

لا يجوز في المرابحة أن يكون الوعد ملزمًا للطرفين أو لأحدهما، وعليه فلا يجوز من البنك أن يأخذ من العميل تعهدًا ملزمًا بشراء السلعة، ولا أن يأخذ أي مبلغ نقدي في مرحلة الوعد وقبل شراء البنك للسلعة إذا كان هذا المبلغ غير مسترد كليًا أو جزئيًا حال عدول العميل عن الشراء، سواء أسمى هذا المبلغ هامش جدية، أم دفعة مقدمة، أم عربونًا.

### الضابط (٤١)

يجوز إعداد مستند واحد موقع من العميل في عقد المرابحة يشمل الرغبة والوعد بالشراء، ولا مانع من أن يكون محررًا من قبل العميل، أو أن يكون طلبًا نمطيًا معتمدًا من البنك يوقع عليه العميل.

### الضابط (٤٢)

لا يجوز أن تشتمل وثيقة الوعد في المرابحة أو ما في حكمها على وعد ملزم للعميل والبنك أو أحدهما، ولا يجوز أن يؤخذ من العميل أي شيء له صفة الإلزام بالشراء في مرحلة الوعد.

### الضابط (٤٣)

لا يجوز للبنك أخذ موافقة من العميل يحدد فيها نسبة الربح في عقد المرابحة قبل توقيع العقد، أو ما شابه ذلك مما له صفة الإلزام.

#### الضابط (٤٤)

يجوز للبنك أن يخبر العميل (الأمر بالشراء) في مرحلة الوعد بالربح الذي سيقطع بعد عملية البيع.

#### الضابط (٤٥)

لا يجوز الاتفاق على تقاضي رسوم عمولة ارتباط تحسب على الأمر بالشراء مقابل الجزء غير المستخدم من السقف التمويلي (الائتماني) الممنوح له.

#### الضابط (٤٦)

يجوز أن تكون السلعة محل المرابحة حقوقاً معنوية، كالاسم التجاري وبراءة الاختراع.

#### الضابط (٤٧)

يجوز أن تكون السلعة محل المرابحة منفعة، فتملك بعقد إجارة، ثم يعاد التأجير بزيادة معلومة.

#### الضابط (٤٨)

لا يجوز أن تكون السلعة محل المرابحة أجور خدمات منفصلة، كأجور العمالة والتأمين والنقل، ويجوز إذا كانت مضمنة في سعر السلعة.

#### الضابط (٤٩)

لا يجوز تحميل الأمر بالشراء مخاطر السلعة محل المرابحة أو ضمان ما يطرأ عليها قبل بيعها عليه.

#### الضابط (٥٠)

يجوز للبنك أخذ ضمانات على العميل في مرحلة الوعد في المرابحة، من كفيل غارم

أو رهن أو تحويل الراتب، على ألا يشترط عليه إبقاء الراتب مدة معينة قبل الشراء أو بعده أو حال العدول عن الشراء، وألا تستخدم هذه الضمانات إلا بعد توقيع عقد المrabحة، وفي حال الكفيل الغارم يجب النص على أن التزامه معلق على بيع سلعة المrabحة للعميل وثبوت الدين في ذمته.

### الضابط (٥١)

يجوز للبنك في المrabحة طلب ضمانات مشروعة من العميل ككفالة طرف ثالث، أو رهن عقارات ومنقولات، أو رهن حساب جار أو استثماري، أو رهن السلعة محل العقد حيازياً أو رسمياً على أنه ينبغي حينئذ فك الرهن تدريجياً حسب السداد.

### الضابط (٥٢)

يجوز أن يتعاقد البنك والبائع عن طريق لقاء الطرفين وإبرام العقد مباشرة، كما يجوز التعاقد عن طريق إشعاري إيجاب وقبول متبادلين بالوسائط الحديثة.

### الضابط (٥٣)

يجوز ذكر مؤشر من المؤشرات المعروفة في مرحلة الوعد للاستئناس به في تحديد نسبة الربح شريطة أن يحدد الربح عند التعاقد.

## الرسوم والضمانات:

### الضابط (٥٤)

لا يؤثر رهن العقار أو تسجيله باسم البنك على أحقية العميل المالك في أي مزايا أو تعويض أو تامين يُستحق للعقار.

### الضابط (٥٥)

يجوز للبنك أن يحسب - ضمن ثمن بيع السلعة في عملية مرابحة جديدة - مقدار الخسارة التي تكبدها نتيجة عدول العميل عن الشراء في عملية مرابحة سابقة.

### الضابط (٥٦)

لا يجوز حسم أي مصروفات زائدة على عقد المرابحة من حساب المشتري دون علمه ورضاه.

### الضابط (٥٧)

يجوز تأجيل أخذ الرسوم الإدارية من عملاء التمويل إلى حين حصول العميل على النقد عن طريق التمويل.

### الضابط (٥٨)

يجوز للبنك أن يقرض عميله طالب التمويل قرضاً حسناً إلى حين إنهاء إجراءات التمويل، بشرط ألا يحسب ربح مدة القرض ضمن ربحه في عملية التمويل.

### الضابط (٥٩)

لا يجوز للبنك في المرابحة اشتراط عدم انتقال ملكية السلعة للعميل إلا بعد سداد كامل الثمن، لكن يجوز تأخير التسجيل النظامي لتوثيق ملكية السلعة حتى تسدد الأقساط كاملة، وعلى البنك حينئذ تقديم «سند ضد» للعميل يثبت حقه في الملكية.

### الضابط (٦٠)

يجوز للبائع في عقد البيع بالتقسيط أن يلزم المشتري بالتأمين التعاوني الشامل، وتكون متحصلات التأمين للمشتري، ويجوز للبائع اشتراط رهن متحصلات التأمين؛ لاستيفاء الدين منها.

### الضابط (٦١)

يجوز للبنك تسجيل السيارة محل المرابحة باسمه -على سبيل الرهن- إلا أن ذلك لا يعني أن البنك له أو عليه من حقوق ملكية السيارة أو آثارها شيء.

### الضابط (٦٢)

يجوز للبنك في المرابحة للأمر بالشراء اشتراط إصدار خطاب ضمان من طرف ثالث غير العميل.

### الضابط (٦٣)

يجوز للبنك أن يطالب العميل بتقديم شيكات أو سندات لأمر بعد إبرام عقد المرابحة للأمر بالشراء، ضماناً للمديونية، شريطة النص على أنه لا يحق للبنك استخدامها إلا في مواعيد استحقاق الدين، حتى ولو كانت السندات لأمر والشيكات حالة.

## التملك والقبض:

### الضابط (٦٤)

يجوز أن يكون القبض للسلعة حسياً أو حكماً، ومرجع تحديد ذلك العرف المعتبر.

### الضابط (٦٥)

لا يجوز في مرابحة الأسهم أن تنتقل الأسهم إلى محفظة العميل قبل بيعها له، ونظراً لكثرة هذه العمليات وصعوبة التحقق منها، فلا يكتفى في البيع بالعقد الشفوي، بل يجب أن يوثق العقد بطريقة يمكن الرجوع إليها -كتوقيع العقد ورقياً- ثم تنتقل الأسهم إلى محفظته.

### الضابط (٦٦)

يعد قبض الوثائق المُعيّنة للمعادن الأساسية أو صورها أو تسجيل بياناتها في حساب باسم المشتري قبضاً معتبراً شرعاً.

### الضابط (٦٧)

من صور القبض المعاصرة لبعض السلع: تسلم مستندات الشحن للسلع الخارجية، وتسلم شهادة التخزين للبضائع التي تعين السلع في المخازن وتدار بطرق موثوقة، وفرز البضاعة بمعاينة المشتري، وتسلم أوراق تثبت ملكية السلع المفروزة إذا كانت السلع مرقمة وسجلت باسم المشتري.

### الضابط (٦٨)

يُعدّ تعيين السيارة برقم الهيكل في عقد البيع قبضاً حكماً، يجيز للمشتري التصرف في السيارة بالبيع والإجارة وغير ذلك، ولو لم يقبض البطاقة الجمركية أو يقبض السيارة قبضاً حسيماً.

### الضابط (٦٩)

يعدّ تعيين الزيت بحصة مشاعة من صهرج معين في بورصة زيت النخيل قبضاً معتبراً شرعاً.

### الضابط (٧٠)

يتحقق القبض الحكمي للسيارات -جديدة كانت أم مستعملة- بتعيين السيارة في عقد الشراء وتمكين المشتري من التصرف فيها كتسليم المفتاح.

### الضابط (٧١)

لا يعد قبض صورة البطاقة الجمركية قبضاً حكماً للسيارة، فلا يكفي قبضها لبيع السيارة على العميل الأمر بالشراء.

### الضابط (٧٢)

أسلم صور القبض في مرابحة السيارات أن يحوزها البنك في مستودعاته قبل بيعها على العميل الأمر بالشراء.

### الضابط (٧٣)

لا يجوز للبنك في مرابحة السيارات أن يوكل العميل الأمر بالشراء في شراء سيارة لحساب البنك، ولا يجوز للعميل الأمر بالشراء أن يوكل البنك في شراء سيارة نيابة عنه.

### الضابط (٧٤)

يتحقق القبض الحقيقي للسيارات الجديدة أو المستعملة بحيازة المشتري لها.

### الضابط (٧٥)

يجوز للبنك -بعد توقيع عقد الشراء بين البنك ومالك العقار- أن يبيع العقار على العميل، حتى ولو لم يفرغ العقار لصالح البنك، فشراء البنك قد تم بالإيجاب والقبول، وأما الإفراغ فهو توثيق للعقد.

### الضابط (٧٦)

لا يجوز بيع سلعة معينة إلا بعد تملكها وقبضها المقبول شرعاً.

### الضابط (٧٧)

لا يجوز بيع سلعة بثمن حال على من اشترت منه بثمن مؤجل أكثر من الحال، ولا شراء سلعة بالأجل ممن بيعت عليه بثمن حال أقل من المؤجل.

### الضابط (٧٨)

ينبغي توثيق عمليات البيوع بالكتابة أو تسجيل المكاملة أو غيرها من وسائل التوثيق، وذلك من أجل الرقابة عليها والرجوع لها عند النزاع.

### الضابط (٧٩)

يجوز للبنك التوكل عن العميل - إذا كان العميل لا يستطيع مباشرة البيع بنفسه بسبب إجراءات تنظيمية كما في سوق السلع الدولية - في بيع السلعة التي اشتراها العميل بالأجل في السوق بثمن حال نيابة عنه وتسليمه الثمن، سواء أكان البنك بائعًا أم مشتريًا بالأجل.

### الضابط (٨٠)

إذا كان المشتري الأصيل لا يستطيع شراء السلعة بنفسه، فيجوز له توكيل الأمر بالشراء في شرائها بثمن حال، وله بعد تملكه وقبضه للسلعة أن يبيعها على الأمر بالشراء بثمن مؤجل ولو كان الأمر بالشراء وكيلاً في الشراء الأول.

### الضابط (٨١)

لا يجوز للعميل تفويض البنك تفويضًا مطلقًا ببيع أي سلعة يشتريها البنك - نيابة عن العميل - وإذا أراد العميل أن يوكله فإنه يجب عليه حينئذ قبض السلعة أولاً ثم توكيل البنك بعد ذلك.



### الضابط (٨٢)

لا يجوز للبنك أن يوكل العميل بالشراء لصالح البنك، ثم يبيع العميل لنفسه بربح محدد متفق عليه في حدود سقف متفق عليه، وهو ما يعرف بالمرابحة المدورة.

### الضابط (٨٣)

يجوز تسجيل السلعة في المرابحة بغير اسم البنك، وملكية السلعة تحصل بإبرام العقد، والتسجيل مجرد إجراء نظامي لتوثيق الملكية.

### الضابط (٨٤)

لا يجوز تسجيل الوثائق أو العقود أو المستندات - عند شراء البنك السلعة في المرابحة من البائع الأول - باسم الأمر بالشراء باعتباره مالكا لها، لكن يجوز ذكر اسمه فيها لمجرد الإحاطة.

### الضابط (٨٥)

يجب أن يكون القبض للسلعة مُنتجًا لأثره بانتقال الضمان من البائع الأول للبنك، ومنه إلى العميل، ويكون ذلك واضحًا في كل انتقال.

### الضابط (٨٦)

يجوز للبنك أن يؤمن على سلعة المرابحة تأمينًا تعاونيًا باعتباره مالكا لها، ويتحمل المخاطر المترتبة على ذلك، ويحق للبنك أن يضيف المصروفات بعد ذلك إلى تكلفة العميل، ثم إلى ثمن المرابحة.

### الضابط (٨٧)

لا يجوز للبنك توكيل البائع الأول أو الأمر بالشراء في تسلم السلعة محل المرابحة.

### الضابط (٨٨)

يجوز للبنك أن يوكل من يقوم عنه بإبرام عقد الشراء غير العميل الأمر بالشراء.

### الضابط (٨٩)

يجوز أن يتفق البنك مع وكيله على أن تكون الوكالة في شراء السلعة غير معلنة، وأن يتصرف الوكيل كالأصيل أمام الأطراف الأخرى، ويتولى الشراء مباشرة باسمه، غير أن الأولى إفصاح الوكيل بصفته الحقيقية.

### الضابط (٩٠)

يجوز لوكيل المشتري أن يطلب من موكله إثبات براءة ذمته أمام البائع. وأنه لا يتحمل شيئاً من دين الشراء.

### الضابط (٩١)

يجوز للبنك أن يعطي الوسيط بينه وبين المشتري عمولة، سواء أكانت مبلغاً مقطوعاً أم نسبة من مبلغ التمويل.

### الضابط (٩٢)

لا يجوز للوكيل في المراجعة أن يدفع ثمن السلعة المباعة إلى الموكل إلا بعد تسلم ذلك الثمن من المشتري.

## التعاقد مع العميل:

### الضابط (٩٣)

يجوز إفراغ العقار باسم عملاء متضامين بغض النظر عن نسبة ملكية كل منهم على أن يكون ذلك بعلمهم ورضاهم.

#### الضابط (٩٤)

يضمن البنك للعميل عيوب السلعة الناشئة قبل عقد المrabحة التي لم تكن معلومة للعميل، وللبنك الرجوع على البائع الأول، ويظل البنك مسؤولاً أمام العميل بغض النظر عن استجابة البائع الأول من عدمها، ويستثنى من ذلك ما يبيع بشرط البراءة من العيوب الخفية.

#### الضابط (٩٥)

لا يجوز أن يتصرف البائع في السلعة المباعة ببيع أو نحوه أثناء ملكية المشتري لها.

#### الضابط (٩٦)

لا يجوز للعميل أو من يمثله أن يتولى طرفي العقد في المrabحة، كأن يتوكل عن البنك البائع في إجراء العقد، وكذلك البنك لا يجوز له تولي طرفي العقد.

#### الضابط (٩٧)

لا يجوز تجديد المrabحة على السلعة نفسها.

#### الضابط (٩٨)

يجوز أن يتفق البنك والعميل الأمر بالشراء قبل إبرام عقد المrabحة على تعديل بنود الوعد عما كانت عليه سابقاً، سواء للأجل أم للربح أم لغيرهما.

#### الضابط (٩٩)

لا يجوز أن يكون البائع الأول في المrabحة هو نفسه العميل الأمر بالشراء أو وكيله.

### الضابط (١٠٠)

لا يجوز بيع سلعة المرابحة للأمر بالشراء إذا كان الأمر بالشراء يملك أكثر من ٥٠٪ من المؤسسة التي تبيع على البنك، وقد حدد الأمر بالشراء رغبته بالشراء من تلك المؤسسة بعينها، مع توافر السلعة لدى مؤسسات أخرى.

### الضابط (١٠١)

يجوز بيع سلعة بالمرابحة للأمر بالشراء ولو كانت السلعة ستشتري من مؤسسة يملكها الأمر بالشراء مشاركة مع غيره إذا كانت ملكية الأمر بالشراء في تلك المؤسسة أقل من ٥٠٪ أو كان اختيار تلك المؤسسة من قبل البنك وليس من قبل الأمر بالشراء، أو كانت السلعة لا توجد بتلك المواصفات إلا عند تلك المؤسسة.

### الضابط (١٠٢)

لا يجوز للبنك الدخول في عقد مرابحة إذا تبين أن بين العميل الأمر بالشراء والبائع الأول تواطؤاً على إعادة شراء السلعة بمبلغ معين.

### الضابط (١٠٣)

لا يجوز أن يحصل البنك من العميل على تعهد بإضافة شيء غير معلوم إلى ثمن السلعة محل المرابحة بعد توقيع العقد.

### الضابط (١٠٤)

يجب على البنك إبرام عقد بيع المرابحة للأمر بالشراء بعقد منفصل عن الوعد بالشراء، وعلى البنك أن ينص على أنه عقد مساومة إذا لم يلتزم بالإفصاح الواجب في المرابحة الفقهية.

### الضابط (١٠٥)

لا يجوز جعل عقد المراوحة للأمر بالشراء مبرمًا تلقائيًا بمجرد تملك البائع بالأجل للسلعة.

### الضابط (١٠٦)

لا يجوز إلزام الأمر بالشراء بتسلم السلعة وسداد ثمنها في حال امتناعه عن إبرام عقد المراوحة.

### الضابط (١٠٧)

لا مانع من الإفصاح للعميل عن ثمن السلعة وربحها - ولو نص على أن العقد مساومة - على أن يكون الثمن الإجمالي معلومًا ومحددًا عند التعاقد.

### الضابط (١٠٨)

لا يجوز ربط تحديد ثمن السلعة أو الربح بزمن أو مؤشر مستقبليين.

### الضابط (١٠٩)

يجوز سداد ثمن سلعة المراوحة على أقساط، ويصبح الثمن حينئذ دينًا في الذمة.

### الضابط (١١٠)

يجوز للبنك أن يشترط في عقد المراوحة بأنه إذا تسلم العميل المستندات المعيّنة للبضاعة محل العقد، فإن ضمان البضاعة ينتقل إلى العميل بمجرد العقد، ويثبت للعميل خيار فوات الصفة إذا جاءت الصفة مخالفة لما في المستندات.

### الضابط (١١١)

يجوز للبنك تحديد مدة بعد عقد البيع يخلي فيها مسؤوليته تجاه العميل من العيب الخفي الذي لا يعلمه عند البيع، وهو ما يعرف ببيع البراءة.

### الضابط (١١٢)

تختص مسؤولية البنك (البائع) على العيوب الخفية السابقة لعقد البيع دون الحادثة بعده، ولا يصح تخليه عن تلك العيوب الخفية السابقة إلا إذا اشترط البراءة منها في عقد البيع.

### الضابط (١١٣)

يجوز للبنك أن يشترط في عقد المرابحة أنه في حال امتناع العميل عن تسلم السلعة بعد إبرام العقد أن يفسخه أو يبيع السلعة نيابة عن العميل، ويستوفي مستحقاته منه، وإذا لم يكف الثمن رجع على العميل بالباقي.

### الضابط (١١٤)

يجوز للبنك شراء حصة شركاء العميل الأمر بالشراء في سلعة، ثم بيع الحصة التي اشتراها على العميل بالأجل.

### الضابط (١١٥)

لا يجوز اجتماع العقود على وجه يؤول إلى الربا، كأن يشتري شخص سلعة من بائع بثمن مؤجل ثم يبيعها عليه بثمن حال أقل من المؤجل، أو يبيع سلعة على شخص بثمن حال ثم يشتريها منه بثمن مؤجل أكثر من الحال.

### الضابط (١١٦)

لا يجوز اجتماع العقود على وجه فيه جهالة أو غرر مؤثرين، ومن ذلك: البيعتان في بيعة،

كأن تباع السلعة بأحد ثمنين الأول نقد والآخر نسيئة ويتفرق العاقدان دون تعيين.

### الضابط (١١٧)

يجب أخذ تعهد كتابي ينص على منع بيع السلعة على البائع الأول، عند الشك في وجود عينة ثلاثية في عمليات التمويل.

### الضابط (١١٨)

بيع العينة هو: بيع سلعة بأجل ثم شراؤها من المشتري بأقل من ثمنها نقدًا. وعكس العينة: هو بيع سلعة بنقد ثم شراؤها من المشتري بأكثر من ثمنها آجلًا؛ وكلاهما محرم.

## معالجة ديون المرابحة:

### الضابط (١١٩)

يجوز الاتفاق بين البائع بالأجل والمشتري على معالجة المديونية حال الوفاة بأي من الخيارات الآتية:

- ١- إسقاط المديونية كاملة، أو جزء منها.
- ٢- حلول المديونية كاملة، أو حلول أصل الدين مع إسقاط الأرباح.
- ٣- بقاء المديونية على حالها، ويتولى الورثة وفاءها.

### الضابط (١٢٠)

ينبغي التنازل عن جزء من ثمن البيع بالتقسيط الذي روعي فيه الأجل إذا عجل البائع بعض الأقساط بسبب تخلف المشتري عن السداد.

### الضابط (١٢١)

يجوز للبنك أن يشترط على العميل إذا كان مماطلاً أن تحل الأقساط المستحقة قبل مواعيدها؛ لغرض إثبات كامل المديونية أمام القضاء، وليس له المطالبة إلا بسداد الأقساط المتأخرة وبقدر عددها من الأقساط التي لم تحل.

### الضابط (١٢٢)

يجوز -لغرض التحوط من تذبذب هامش الربح في المستقبل- أن يتمول العميل بالبيع الآجل بربح ثابت ويستثمر المبلغ الناتج عن البيع الآجل في عدة عمليات استثمار بأرباح مختلفة، أو يتمول العميل بالبيع الآجل مع التزام البنك بالحسم عند تعجيل السداد، ثم يستثمر المبلغ بربح ثابت، بالشروط الآتية:

- ١- أن تكون العمليتان منفصلتين.
- ٢- ألا تكون إحداهما قرضاً.
- ٣- وأن تتم كل عملية على سلعة مختلفة.
- ٤- أن يقتصر تقديم المنتج على من يريد التحوط من تذبذب هامش الربح، ولا يقدم لمن يكون غرضه المضاربة على التغيرات المستقبلية لهامش الربح.

### الضابط (١٢٣)

يجوز للبنك أن يتنازل عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد التزاماته، ولا يجوز اشتراط التنازل في العقد، بل يكون بحسب ما يتفقان عليه عند التعجيل<sup>(١)</sup>.

(١) رجعت الهيئة عما ورد في هذا الضابط، ينظر: الضابط (٣٠٩).



**الضابط (١٢٤)**

يجب الإفصاح للعميل عن طريقة احتساب السداد المبكر شاملاً الربح والحسم في المربحة، سواء أكانت بالحساب التناقصي أم بالربح الثابت أم بغيرهما.

**الضابط (١٢٥)**

يجوز أن يتفق البنك والعميل عند الوفاء بأقساط المربحة المؤجلة على سدادها بعملة أخرى، على أن يكون سعر الصرف هو سعر يوم الوفاء.







# الإجـارة



# الإجارة

## المفاهمة والمواعدة:

### الضابط (١٢٦)

يجوز أن يكون الوعد بالتمليك في الإجارة المنتهية بالتمليك ملزماً لمن صدر منه.

### الضابط (١٢٧)

يجوز للبنك أن يطلب من العميل في مرحلة الوعد بالاستئجار دفع مبلغ نقدي ليحجزه، ويكون هو الدفعة الأولى من دفعات الإجارة حال إبرام العقد، شريطة أن يُرد هذا المبلغ كاملاً للعميل حال عدوله عن الوعد بالاستئجار.

### الضابط (١٢٨)

لا يجوز للبنك أن يأخذ من العميل أي مبلغ نقدي في مرحلة الوعد بالاستئجار بأي شكل كان، إذا كان هذا المبلغ غير مسترد حال عدم وفاء العميل بوعده، سواء أسمى هذا المبلغ هامش جدية، أم عربوناً، أم غير ذلك.

### الضابط (١٢٩)

يجوز أن يفسخ عقد الإجارة بين المستأجر ومالك العين؛ ليستأجرها البنك، ثم يؤجرها على المستأجر نفسه.

### الضابط (١٣٠)

الأصل أن تقع الإجارة على عين أو منفعة مملوكة للمؤجر، ويجوز أن يطلب العميل من البنك أن يشتري العين أو المنفعة، مع وعد غير ملزم من العميل باستئجارها من البنك.

### الضابط (١٣١)

يجب إلغاء أي ارتباط عقدي سابق بين العميل الواعد بالاستئجار والمالك الأول للعين الموعود باستئجارها، ويشترط أن تكون هذه الإقالة من الطرفين حقيقية وليست صورية.

### الضابط (١٣٢)

إذا دفع العميل مبلغاً لمالك عقار مقابل حجزه مدة معينة عن البيع لشخص من غير طرف العميل، ومقابل أن يكون للعميل الحق في شرائه أو اختيار من يشتريه -كالبنك- فإن هذا لا يعد بيع عربون ولو كان غير مسترد حال العدول عن تنفيذ الصفقة، وكذلك فإنه لا يعد تعاقدًا يمنع البنك من شراء العقار وإيجاره للعميل إجارة منتهية بالتملك.

### الضابط (١٣٣)

يجوز للبنك أن يشترط على العميل في مرحلة الوعد في الإجارة المنتهية بالتملك تقديم ضمانات من كفالة أو رهن أو تحويل راتب أو كمبيالات أو سندات لأمر، شريطة ألا تستخدم إلا بعد إبرام عقد الإجارة وحلول أجل دفعات الإجارة.

### الضابط (١٣٤)

عقد الإجارة عقد لازم لا يملك أحد الطرفين الانفراد بفسخه أو تعديله دون موافقة الآخر، ويجوز لأحد الطرفين أو كليهما اشتراط جوازه في العقد أو اشتراط الخيار مدة معلومة.

### الضابط (١٣٥)

يجب تحديد مدة الإجارة، ويكون ابتداءؤها من تاريخ العقد ما لم يتفق الطرفان على أجل معلوم لابتداء مدة الإجارة، وهي التي تسمى الإجارة المضافة، أي المحدد بدء مدتها في المستقبل.

### الضابط (١٣٦)

تجوز الإقالة في عقد الإجارة برضا الطرفين قبل سريانها وأثناءها، ويجوز أن تكون الإقالة بعوض أو دون عوض، ويجوز أن يُتفق على العوض في العقد أو عند قبول الإقالة.

### الضابط (١٣٧)

تسري أحكام الإجارة على عقد الإجارة المنتهية بالتمليك أثناء مدة التأجير، وتطبق القواعد العامة للإجارة على هذا العقد.

### الضابط (١٣٨)

يمكن إجراء عملية الإيجار دون أن يسبقها تنظيم إطار عام، فيقع عقد الإجارة مباشرة وهو الأصل، ويجوز إعداد إطار عام لتنظيم عمليات الإجارة بين البنك والعميل متضمنة الشروط العامة للتعامل بين الطرفين، وفي هذه الحال يجب أن يبرم عقد إجارة خاص لكل عملية في مستند مستقل يوقع عليه الطرفان، أو بتبادل إشعارين للإيجاب والقبول مع الإحالة إلى الشروط العامة المبينة في الإطار.

### الضابط (١٣٩)

يجوز للبنك أن يوكل الواعد بالاستئجار بأن يشتري لحساب البنك العين التي يرغب في استئجارها بشرط أن تحدد صفتها وثمنها بشكل منضبط، والأولى أن يكون الوكيل بالشراء غير الواعد بالاستئجار.

### الضابط (١٤٠)

يجوز الوعد باستئجار عين قائمة أو موصوفة في الذمة.

### الضابط (١٤١)

لا يجوز شراء المنفعة من المستأجر بثمن حال، ثم بيعها عليه بثمن مؤجل أكثر من الحال، كما لا يجوز شراؤها من المستأجر بثمن مؤجل ثم بيعها عليه بثمن حال أقل من المؤجل.

### الضابط (١٤٢)

يجوز للمستأجر إجارة العين على المؤجر بالأجرة التي يتفق عليها، سواء أكان يمثل الأجرة الأولى أم أقل أم أكثر، إذا كانت الأجرتان معجلتين. وأما إذا كانتا مؤجلتين أو إحداهما، فلا يجوز أن يترتب على زيادة الأجل في إحداهما أي زيادة عن الأخرى.

### الضابط (١٤٣)

إذا كانت العين المؤجرة مشتراة من المستأجر قبل تأجيرها عليه إجارة منتهية بالتملك؛ فلا يجوز أن يكون تملكها لبائعها الأول بعوض محدد عند العقد يزيد عن الثمن الذي اشترت به منه، سواء أكانت الزيادة مضمنة في الثمن أو الأجرة، وسواء أكان التملك عبر الوعد أو العقد الصريح، أو بإدخال طرف ثالث مع وجود التواطؤ. ويجوز إذا كانت الزيادة في مقابل أعمال سيقوم بها المؤجر في العين المؤجرة، وكذا إذا كان التملك بسعر السوق أو بما ينتهي به المزاد، أو بالثمن الذي يتفقان عليه في حينه.

### الضابط (١٤٤)

يجوز شراء العين ثم تأجيرها للبائع تأجيرًا منتهيًا بالتملك، بشرط أن يكون التملك بعد مضي مدة تتغير فيها العين عادة.



### الضابط (١٤٥)

يشترط لصحة عقد الإجارة على معين أن يكون العقد بعد تملك العين المراد إيجارتها، أو تملك منفعتها، وإذا كان البنك سيمتلك العين بالشراء، فلا تصح الإجارة على العين المعينة إلا بعد تملك البنك وقبضه لها.

### الضابط (١٤٦)

يصح تملك البنك للعين الموعود باستئجارها ولو لم يتم تسجيلها باسم البنك، ولكن ينبغي الحصول على «سند ضد» لإثبات الملكية الحقيقية للبنك.

### الضابط (١٤٧)

يجوز للعميل أن يشارك البنك في شراء العين التي يرغب العميل في استئجارها، ثم يستأجر العميل حصة البنك، فتكون الأجرة المتفق عليها مقابل حصة البنك في ملكية العين.

### الضابط (١٤٨)

يجوز أن تقع الإجارة على موصوف في الذمة وصفًا منضبطًا، ولو لم يكن مملوكًا للمؤجر؛ وذلك بأن يُتفق على تسليم العين الموصوفة في موعد سريان العقد، ويراعى في ذلك إمكان تملك المؤجر لها أو صنعها، ولا يشترط فيها تعجيل الأجرة ما لم تكن بلفظ السلم أو السلف. وإذا سلم المؤجر غير ما وُصف فللمستأجر رفضه وطلب ما تتحقق فيه المواصفات.

### الضابط (١٤٩)

يشترط لصحة إجارة العين الموصوفة في الذمة أن توصف العين المؤجرة وصفًا منضبطًا ينفي الجهالة والغرر، مع تحديد موعد تسليم العين المؤجرة ومكانه.

### الضابط (١٥٠)

لا تجوز العينة الإجارية، كأن تؤجر عين لمدة معينة، ثم تستأجر للمدة نفسها مع زيادة في الأجر مقابل زيادة في أجل الوفاء.

### الضابط (١٥١)

يجوز أن تتوارد عقود الإجارة لعدة أشخاص على منفعة معينة لعين واحدة، ومدة محددة، دون تعيين زمن معين لشخص معين، بل يحق لكل منهم استيفاء المنفعة في الزمن الذي يتم تخصيصه عند الاستخدام تبعاً للعرف، وهذه الحال من صور المهايأة الزمانية في استيفاء المنفعة (Time Sharing).

### الضابط (١٥٢)

يجوز إبرام عقود إيجار لمدد متغايرة لمستأجرين متعددين بحيث لا يشترك عقدان في مدة واحدة على عين واحدة، وهذه الحالة تسمى (ترادف الإجازات)؛ لأن كل إجارة منها تكون رديفة (لاحقة) للأخرى، وليس بعضها متزامناً مع بعض.

### الضابط (١٥٣)

يجوز شراء عين مؤجرة إجارة منتهية بالتمليك بثمن حال، ثم بيعها بالأجل على المستأجر بعد قبض المشتري لها.

### الضابط (١٥٤)

يجوز أن تُعقد الإجارة على منفعة مقدرة بوحدة عمل أو زمن، ولو لم يتم تحديد المقدار الإجمالي لعدد الوحدات، كالاستئجار من الفندق كل ليلة بكذا، أو كل غرفة بكذا.

## التعاقد مع العميل:

### الضابط (١٥٥)

يجوز أخذ العربون في عقد الإجارة، ويعد جزءاً معجلاً من الأجرة حال نفاذ الإجارة، ويستحق المؤجر العربون عند العدول عن العقد بسبب يعود للمستأجر، أو إذا لم يمض المستأجر في العقد إلى نهايته دون عذر مبيح لفسخ الإجارة.

### الضابط (١٥٦)

يجب على المؤجر رد العربون في عقد الإجارة إذا كان العدول عن العقد أو عدم إتمام العقد إلى نهايته بسبب لا يعود إلى المستأجر، كأن تهلك العين بأفة سماوية.

### الضابط (١٥٧)

يجوز لمن استأجر عيناً أن يؤجرها لغير المؤجر بمثل الأجرة أو بأقل أو بأكثر، بأجرة حالة أو مؤجلة، قبل قبض العين المؤجرة أو بعده، وهو ما يسمى بالتأجير من الباطن.

### الضابط (١٥٨)

يُشترط لصحة التأجير من الباطن:

- ١- أن يكون المستأجر الثاني مثل المستأجر الأول في الضرر (الاستهلاك) أو أقل.
- ٢- ألا يكون المؤجر الأول قد اشترط في العقد منع إعادة التأجير.
- ٣- أن يكون العقد الثاني (التأجير من الباطن) بمثل مدة العقد الأول أو أقل منه.
- ٤- ألا يكون ذلك حيلة على الربا.

### الضابط (١٥٩)

يجوز للمستأجر أن يصكك منفعة العين التي استأجرها، وليس له تصكك العين نفسها.

### الضابط (١٦٠)

الصيانة الدورية (الوقائية)، هي: الصيانة المتمثلة في أعمال محددة تتم في آجال معلومة، يغير فيها بعض الأجزاء، ويجدد ويضبط فيها البعض الآخر من كل ما يمكن ضبطه بالوصف أو المقدار أو العرف في العقد؛ سواء أكانت الصيانة مجرد عمل أم كانت عملاً وتغيير قطع وأجزاء ومعدات، مثل: اشتراط طلاء حائط المنزل المؤجر، واشتراط تغيير تروس أو أذرعة في المكائن والآلات في أوقات محددة.

### الضابط (١٦١)

تكون مسؤولية الصيانة الدورية (الوقائية) في عقد الإجارة حسب العرف أو الشرط، وفي حال اشتراطها على المستأجر فيجب ضبطها ضبطاً نافياً للجهالة والغرر، ومن صور الضبط ما يأتي:

- ١- حصر الأعمال والقطع التي يجب أن تصان أو تُستبدل في العين المؤجرة وفق جدول محدد معلوم عند العقد.
- ٢- تقدير كلفة ما تحتاجه العين من الصيانة، ثم ينص في العقد على أن هذا المبلغ يعد جزءاً من الأجرة المستحقة للمؤجر، مع توكيل المؤجر للمستأجر بإنفاقه في صيانة العين المؤجرة، ولا يتحمل المستأجر ما زاد عن هذه التكلفة المقدرة في العقد.
- ٣- العرف.

### الضابط (١٦٢)

الصيانة الأساسية هي: الصيانة التي يتوقف عليها بقاء أصل العين بحسب العرف.

### الضابط (١٦٣)

الصيانة التشغيلية هي: الصيانة التي تحتاج إليها العين لاستمرار منفعتها بحسب العرف.

### الضابط (١٦٤)

يجب أن تكون الصيانة الأساسية في الإجارة المنتهية بالتمليك على المالك، ولا يجوز اشتراطها على المستأجر، ويبطل هذا الشرط -دون العقد- حال اشتراطه، ولا مانع من توقيع المالك عقد الصيانة مع شركة خارجية تكون هي المسؤولة عن الصيانة، أو مع المستأجر نفسه.

### الضابط (١٦٥)

يجب عند التأمين على العين في عقد الإجارة أن يكون تأميناً تعاونياً وعلى نفقة المؤجر، ويجوز للمؤجر اعتبار قيمة التأمين ضمناً عند تحديد الأجرة في عقد الإجارة، ولكن لا يجوز للمؤجر تحميل المستأجر بعد العقد أي تكلفة إضافية زادت على ما كان متوقعاً عند تحديد الأجرة.

### الضابط (١٦٦)

العين المؤجرة أمانة عند المستأجر، فلا يضمنها إلا إذا حصل الهلاك بتعدُّ منه أو تفريط.

### الضابط (١٦٧)

لا يصح أن يُشترط على المستأجر -حتى لو كان وكيلًا عن المؤجر في إجراء التأمين- تغطية المخاطر مطلقاً، أو تغطية المخاطر التي لا تغطيها شركات التأمين، أو المخاطر التي

تكون كُلفة التأمين عليها مرتفعة، أو التعويض في الحالات التي تفلس فيها شركات التأمين أو لا تفي بالتعويض أو تنهز منه، ويبطل هذا الشرط -دون العقد- حال اشتراطه.

#### الضابط (١٦٨)

لا يجوز التحايل على تضمين المستأجر هلاك العين المؤجرة، ومن صور ذلك: توكيل المستأجر بإجراء التأمين مع مسؤوليته عن النقص في التعويض التأميني.

#### الضابط (١٦٩)

يجوز للمؤجر أن يوكل المستأجر بإجراء التأمين التعاوني على العين المؤجرة، شريطة ألا يضمن المستأجر (الوكيل) إلا حال تعديه أو تفريطه.

#### الضابط (١٧٠)

إذا ثبت تفريط المستأجر الوكيل عن المؤجر في إجراءات التأمين فإنه يتحمل تبعه هذا التفريط، ولا يُعدّ مجرد إخفاق شركة التأمين في التعويض دليلاً كافياً على تفريطه.

#### الضابط (١٧١)

يشترط في المنفعة في عقد الإجارة أن تكون معلومة، متمولة، مباحة، وأن يمكن استيفاء المنفعة منها مع بقاء العين، وأن تكون مقدورة التسليم حساً وشرعاً.

### أحكام المنفعة:

#### الضابط (١٧٢)

يجوز أن تُعقد إجارة على مسكن أو معدات، ولو لغير مسلم، إذا كان الغرض المعقود له مباحاً، كالبيت للسكنى، والسيارة للنقل، إلا إذا علم المؤجر أو غلب على ظنه أن العين المؤجرة ستستخدم في غرض محرم.

### الضابط (١٧٣)

يجب على المستأجر التقييد بالاستعمال الملائم المتعارف عليه، والتقييد بالشروط المتفق عليها المقبولة شرعاً، كما يجب تجنب إلحاق ضرر بالعين بسوء الاستعمال أو بالتعدي أو بالتفريط.

### الضابط (١٧٤)

في حال هلاك العين الجزئي المخل بالمنفعة يحق للمستأجر فسخ الإجارة، ويجوز أن يتفقا في حينه على تعديل الأجرة، ولا يستحق المؤجر أجره عن مدة التوقف عن الانتفاع، ويجوز الاتفاق على مدة مماثلة بعد انتهاء العقد.

### الضابط (١٧٥)

يجوز للمؤجر أن يؤمن على الدفعات الإجارية تأميناً تعاونياً، وذلك بالاشتراك في صندوق تأمين تعاوني لتغطية مخاطر عدم سداد الدفعات الإجارية أو بعضها، كما يجوز له أن يشترط على المستأجر الاشتراك في ذلك الصندوق.

### الضابط (١٧٦)

إذا تعذر انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة لمدة يسيرة معتادة بسبب الصيانة التشغيلية أو الأساسية، أو بسبب تعدي المستأجر أو تفريطه، فلا يحسم ما يقابل هذه المدة من الأجرة.

### الضابط (١٧٧)

يجب على المؤجر تهيئة العين المؤجرة بكل ما يتمكن به المستأجر من استيفاء منفعة العين المعقود عليها.

### الضابط (١٧٨)

يلزم المؤجر أن يقوم بجميع النفقات والخدمات التي نص عليها العقد، سواء أجرى بها العرف أم لم يجر.

### الضابط (١٧٩)

لا يجوز للمؤجر أن يشترط براءته من عيوب العين المؤجرة التي تخل بالانتفاع، أو أن يشترط عدم مسؤوليته عما يطرأ على العين من خلل يؤثر في المنفعة المقصودة من الإجارة، سواء أكان بفعله أم بسبب خارج عن إرادته.

### الضابط (١٨٠)

العين المؤجرة تكون على ضمان المؤجر طيلة مدة الإجارة، ولا يجوز تضمين المستأجر ولا اشتراط ضمانه العين المؤجرة في العقد ما لم يتعد أو يفرط.

### الضابط (١٨١)

إذا فاتت المنفعة جزئياً بتعدُّ من المستأجر أو تفريط مع بقاء العين، فإنه يضمن إعادة المنفعة أو إصلاحها، ولا تسقط الأجرة عن مدة فوات المنفعة، وإذا هلكت العين كلياً بتعد من المستأجر أو تفريط انفسخ عقد الإجارة وحينئذ يعوّض المؤجر بمثلها إن كان لها مثل، وإلا فإن المستأجر يتحمل القيمة التي تقدر بها عند الهلاك.

### الضابط (١٨٢)

يجوز للمستأجر إشراك آخرين معه فيما ملكه من منافع بتمليكهم حصصاً فيها قبل إيجارها من الباطن، فيصبحون معه شركاء في منفعة العين المؤجرة، وعند تأجيرهم للعين من الباطن يستحق كل شريك من الأجرة بقدر حصته.



### الضابط (١٨٣)

لا يجوز للمؤجر أن يؤجر العين المؤجرة على مستأجر آخر خلال مدة عقد الإجارة القائم أو بمقدار الباقي في مدتها، ويجوز ذلك إذا كان في مدة تلي عقد الإجارة القائم.

### الضابط (١٨٤)

يجوز تصكيك محافظ الأعيان المؤجرة وتداولها.

### الضابط (١٨٥)

يجوز للمؤجر أن يطلب من المستأجر الذي يرغب السفر بالسيارة التي استأجرها منه أجرًا إضافيًا لقاء السفر بالسيارة ما لم يكن السفر داخلًا في الإجارة عرفًا، ولهما أن يتفقا على مقدار الأجر الإضافي وطريقة احتسابه، سواء أكان الأجر الإضافي مبلغًا مقطوعًا أم مربوطًا بالمدة أم بالمسافة المقطوعة بالسفر.

### الضابط (١٨٦)

يجوز للمؤجر أن يطلب من المستأجر الذي يرغب السفر بالسيارة التي استأجرها منه مبلغًا من المال يحتجزه إلى حين عودة المستأجر من سفره، فإذا ما تبين للمؤجر حصول تلف بالسيارة تسبب به المستأجر حسم من المبلغ الذي احتجزه ما يقابل تكاليف إصلاح التلف ورد الباقي له، ما لم يتفقا على إتاحة السفر في العقد، أو يكن العرف دالًا على السماح به.

### الضابط (١٨٧)

يجوز للمستأجر -الذي يريد إجارة العين التي استأجرها- تعيين المؤجر (المالك) أو غيره وكيلًا له في تحصيل الأجرة على ألا يضمن الوكيل دفعات الإجارة.

## أحكام الأجرة:

### الضابط (١٨٨)

يجوز اتفاق المؤجر والمستأجر على دفع الأجرة قبل استيفاء المنفعة أو أثناءه أو بعده، سواء أكان ذلك دفعة واحدة أم على دفعات متفرقة.

### الضابط (١٨٩)

تجب الأجرة بالعقد، وتستحق باستيفاء المنفعة أو بالتمكين من استيفائها لا بمجرد توقيع العقد، ويجوز أن تدفع الأجرة بعد إبرام العقد دفعة واحدة أو على دفعات خلال مدة تساوي مدة الإجارة أو تزيد عليها أو تقل عنها.

### الضابط (١٩٠)

إذا كانت الأجرة متقدمة على التمكين من الانتفاع بالعين المؤجرة؛ فإن ملك المؤجر لها غير مستقر، ويجب عليه ردها للمستأجر عند العجز عن تسليم العين المنتفع بها.

### الضابط (١٩١)

يجوز الاتفاق على أن تكون الأجرة مكونة من جزئين محددتين؛ أحدهما يسلم للمؤجر، والآخر يبقى لدى المستأجر لتغطية أي مصروفات أو نفقات يقرها المؤجر، مثل التي تتعلق بتكاليف الصيانة الأساسية والتأمين وغيرها، ويكون هذا الجزء من الأجرة تحت الحساب.

### الضابط (١٩٢)

إذا تأخر المؤجر في تسليم العين عن الموعد المحدد في عقد الإجارة، فإنه لا يستحق أجرة عن المدة بين بدء مدة الإجارة والتمكين من الانتفاع، ويحسم ما يقابلها من الأجرة، ويجوز

أن يتم الاتفاق على مدة بديلة لاحقة.

### الضابط (١٩٣)

يشترط في الأجرة أن تكون مالا متقوماً شرعاً، وأن تكون معلومة أو تؤول إلى العلم بما لا يؤدي إلى النزاع بين الطرفين، وأن تكون مقدوراً على تسليمها

### الضابط (١٩٤)

يجوز أن تكون الأجرة نقداً أو عيناً (سلعة) أو منفعة (خدمة)، ويجوز تحديدها بمبلغ للمدة كلها، أو بأقساط لأجزاء المدة.

### الضابط (١٩٥)

يجوز تحديد الأجرة بما يؤول إلى العلم على وجه لا يؤدي إلى النزاع، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

- ١- التأجير بما تؤجر به جهة معتبرة.
- ٢- التأجير بسعر الوحدة، بأن يكون كل جزء من المنفعة متقوماً.
- ٣- تحديد الأجرة بما ينقطع به السعر.
- ٤- تحديد الأجرة بجزء مشاع معلوم من محل العقد أو الناتج عنه.
- ٥- تحديد الأجرة بعرف أهل البلد، كاستئجار الدابة بعلفها.
- ٦- تحديد الأجرة بتسعير عام في الأسواق، كالتسعير الرسمي للمنافع وغير ذلك.
- ٧- ربط الأجرة بمؤشر منضبط معلوم، والأولى أن يوضع له حد أعلى وحد أدنى.

### الضابط (١٩٦)

يجوز باتفاق الطرفين تعديل أجره المدد المستقبلية التي لم يحصل الانتفاع فيها بالعين المؤجرة، وذلك من باب تجديد عقد الإجارة. أما أجره المدد السابقة التي لم تدفع فتصبح ديناً على المستأجر، ولا يجوز اشتراط زيادتها.

### الضابط (١٩٧)

يجوز الاتفاق مع المستأجر إجارة منتهية بالتمليك على زيادة الأجرة اليومية أو الشهرية ونحوها مقابل إنقاص مدة الإجارة، كما يجوز الاتفاق على إنقاص الأجرة مقابل زيادة المدة.

### الضابط (١٩٨)

يجوز للمؤجر أن يُحمّل أقساط شركة التأمين على المستأجر، شريطة أن تكون تكلفة التأمين معلومة عند إبرام عقد الإجارة، وتُعدّ في هذه الحال جزءاً من الأجرة.

### الضابط (١٩٩)

لا يجوز أن يُشترط على المستأجر دفع تكاليف التأمين المستقبلية غير المحددة عند العقد، حتى وإن سُمي ذلك جزءاً من الأجرة.

### الضابط (٢٠٠)

لا تُستحق الأجرة في إجارة العين الموصوفة في الذمة إلا بتسليم العين، وإذا دُفعت الأجرة مقدّمة عند التعاقد، وتعذر تسليم العين المؤجرة الموصوفة في الذمة، انفسخ العقد ووجب على المؤجر رد ما دفعه المستأجر من أجرة مقدّمة.

### الضابط (٢٠١)

الأصل أن يحل المالك الجديد للعين المؤجرة محل المالك السابق في استحقاق الأجرة عن المدة الباقية في عقد الإجارة.

### الضابط (٢٠٢)

إذا عجل المستأجر سداد جزء من الأجرة الإجمالية، فلا مانع من حط جزء من الأجرة حينئذ أو زيادة مدة العقد مقابل التعجيل.

### الضابط (٢٠٣)

يجوز لمشتري محفظة الإجارة أن يوكل بائعها بالإدارة وتحصيل الأجرة من المستأجرين، ولا يجوز أن يلزمه بضمان دفعات الإجارة أو جزء منها عند عدم وفاء المستأجرين.

### الضابط (٢٠٤)

إذا لم يتم الاتفاق على أجرة معينة في العقود، فإن المعمول به هو أجرة المثل والعرف السائد في ذلك.

## الضمانات ومعالجة مديونيات الإجارة:

### الضابط (٢٠٥)

لا يجوز فرض غرامات تأخير مالية عند تأخر المستأجر عن أداء الدفعات الإجارية في مواعيدها، ولو بشرط صرفها في وجوه الخير، ويجوز للمؤجر اشتراط تعجيل الدفعات المؤجلة أو بعضها.

### الضابط (٢٠٦)

يجوز للمؤجر أخذ ضمانات على المستأجر، مثل أخذ توقيعه على سند لأمر بالمبلغ الذي وعد المستأجر بشراء العين المؤجرة به بعد انتهاء مدة عقد الإجارة.

### الضابط (٢٠٧)

يحقق للمؤجر - في حال التنفيذ على الضمانات المقدمة من المستأجر - أن يستوفي

منها ما يتعلق بالأجرة المستحقة للمدد السابقة فقط، وليس له استيفاء جميع الدفعات الإجمالية، بما في ذلك الدفعات التي لم يحل أجلها ولم يقابلها استخدام للمنفعة. ويجوز له أن يستوفي من تلك الضمانات كل التعويضات المشروعة الناتجة عن إخلال المستأجر بالعقد.

#### الضابط (٢٠٨)

يجوز أخذ الضمانات المشروعة بأنواعها لتوثيق الحصول على الأجرة أو الضمان حال التعدي أو التفريط، مثل: الرهن والكفالة وحوالة الحق على مستحقات المستأجر لدى آخرين، ولو كانت تلك المستحقات تعويضات تأمين مشروع عن شخص المستأجر وممتلكاته.

#### الضابط (٢٠٩)

يجوز اشتراط تعجيل الأجرة قبل استيفاء المنفعة، كما يجوز تقسيطها، وفي هذه الحال فإن للمؤجر أن يشترط على المستأجر تعجيل بعض الدفعات الإجمالية إذا تأخر عن سداد شيء منها دون عذر معتبر، بعد إرسال إشعار من المؤجر بمدة معينة. والأجرة المعجلة بالاشتراط في السداد تخضع للتسوية في آخر مدة الإجارة أو عند انفساخها قبيل نهاية المدة. وأي إمهال من المؤجر يحصل بعد اشتراط التعجيل يُعدّ من قبيل المسامحة عن التعجيل مدة الإمهال وليس حقاً للمستأجر.

### طوارئ عقد الإجارة:

#### الضابط (٢١٠)

يحق لكلا العاقدين أو أحدهما اشتراط الحق في فسخ عقد الإجارة عند إخلال الطرف الآخر بشرط من شروط العقد، كالتأخر في سداد الأجرة أو إساءة الاستعمال، ولكل منهما اشتراط التعويض على الآخر حال الإخلال، على ألا يترتب على ذلك زيادة في الدين الثابت في الذمة.

### الضابط (٢١١)

إذا هلكت العين المؤجرة بالكلية، وكان الهلاك بتعد من المستأجر أو تفريط، فيستحق المؤجر أجره المدة التي انتفع بها المستأجر، وله مطالبة المستأجر بالفرق بين التعويض المأخوذ من شركة التأمين ومبلغ الضرر المتحقق.

### الضابط (٢١٢)

يتحمل المؤجر تبعة هلاك الأصل المؤجر -باعتباره مالكا له- ما لم يكن الهلاك بتعد من المستأجر أو تفريط.

### الضابط (٢١٣)

في حال الهلاك الكلي للعين أو تعذر استيفاء المنفعة منها -بسبب لا يرجع للمستأجر- يفسخ عقد الإجارة حينئذ إذا كانت الإجارة على عين، ولا يجوز أن يشترط المؤجر على المستأجر أداء بقية الدفعات.

### الضابط (٢١٤)

إذا توقف المستأجر عن استخدام العين أو أعادها إلى المالك دون رضاه، فإن الأجرة تستمر عن المدة الباقية، ولا يحق للمؤجر تأجير العين لمستأجر آخر في المدة الباقية، بل يتركها متاحة للمستأجر الحالي.

### الضابط (٢١٥)

يجوز فسخ عقد الإجارة باتفاق الطرفين، كما يحق للمستأجر الفسخ بسبب العيب الحادث في العين المخل بالانتفاع، ويجوز الفسخ بخيار الشرط لمن اشترطه خلال المدة المحددة.

### الضابط (٢١٦)

تنتهي الإجارة بانتهاء مدتها، ولكنها تستمر للعذر درءاً للضرر، مثل تأخر بلوغ الأماكن المقصودة من استئجار وسائل النقل، وعدم نضج الزرع في الأرض المؤجرة للزراعة، وتستمر الإجارة حينئذ بأجرة المثل.

### الضابط (٢١٧)

يجوز تجديد الإجارة لمدة أخرى بعد انتهاء العقد الأول، سواء أحصل التجديد قبل انتهاء المدة الأصلية أم تلقائياً، وذلك بالنص في العقد على التجديد عند دخول مدة جديدة إذا لم يتم الإشعار برغبة أحد الطرفين في عدم التجديد.

### الضابط (٢١٨)

إذا تعذر انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة لمدة طويلة بغير سبب من المستأجر، فلا يجوز أخذ أجرة عن هذه المدة، فيما أن يحسم ما يقابل هذه المدة من الأجرة، أو يتفق على عين بديلة، أو على مدة إضافية لعقد الإيجار بما يقابل مدة التوقف.

### الضابط (٢١٩)

إذا هلكت العين المؤجرة أو تعذر استمرار عقد الإجارة إلى نهاية مدته دون تسبب من المستأجر، فإنه يرجع إلى أجرة المثل، ويرد إلى المستأجر الفرق بين أجرة المثل والأجرة المحددة في العقد إذا كانت أكثر من أجرة المثل؛ وذلك دفعاً للضرر عن المستأجر الذي رضي بزيادة الأجرة عن أجرة المثل في مقابلة الوعد له بالتملك في نهاية مدة الإجارة.

### الضابط (٢٢٠)

لا يفسخ عقد الإجارة حال هلاك العين الكلي أو الجزئي المخل بالمنفعة في إجارة العين الموصوفة في الذمة، وعلى المؤجر تقديم عين بديلة ذات مواصفات مماثلة للعين الهالكة،



إلا إذا تعذر البديل فينفسخ حينئذ العقد.

### الضابط (٢٢١)

الأصل صحة تصرف المؤجر في رقبة العين المؤجرة تصرفات ناقلة للملكية من بيع أو هبة أو وقف أو وصية أو نحوها - مع المستأجر أو غيره - ما دامت هذه التصرفات لا تمنع المستأجر من استيفاء منفعة العين المعقود عليها مدة الإجارة، وإذا لم يعلم المشتري بعقد الإجارة فله حق فسخ البيع حينئذ.

### الضابط (٢٢٢)

لا تنفسخ الإجارة بموت أحد العاقدين إلا أن يشترط ذلك في العقد، ويستثنى من ذلك: من مات وليس له ورثة يستوفون المنفعة، أو من كان ورثته غير قادرين على تحمل أعباء العقد أو أنها تتجاوز حدود حاجتهم.

## التمليك في عقد الإجارة:

### الضابط (٢٢٣)

إذا رغب المستأجر في الإجارة المنتهية بالتمليك في تعجيل التملك لمحل الإجارة بالشراء قبل انتهاء مدتها، فإن العبرة بالثمن الذي يتم عليه الاتفاق بين الطرفين، سواء أكان بمقدار ما بقي من دفعات الإجارة أم بأقل من ذلك.

### الضابط (٢٢٤)

في حال اقتران عقد الإجارة بعقد هبة أو بيع معلق على شرط سداد جميع الدفعات الإجارية، فتنقل ملكية العين للمستأجر إذا تحقق الشرط دون الحاجة لأي إجراء تعاقدية آخر، أما إذا تخلف المستأجر عن السداد ولو لدفعة واحدة، فلا تنتقل له الملكية إلى أن يتحقق الشرط.

### الضابط (٢٢٥)

يجوز أن يشترط الطرفان في عقد الإجارة أن المالك (المؤجر) يلتزم ببيع العين المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة الإجارة بثمن يحدده في العقد إذا وفى المستأجر بالدفعات الإجارية في مواعيدها وسائر التزاماته.

### الضابط (٢٢٦)

لا يجوز التملك بإبرام عقد البيع مضافاً إلى زمن مستقبل مع إبرام عقد الإجارة.

### الضابط (٢٢٧)

إذا باع المؤجر العين المؤجرة على المستأجر، فإنه ينتهي عقد الإجارة بسبب انتقال ملكية العين للمستأجر وتتبعها حينئذ ملكية المنفعة.

### الضابط (٢٢٨)

يجب في الإجارة المنتهية بالتمليك تحديد طريقة تملك العين للمستأجر، وذلك بإحدى الطرق الآتية:

- ١- وعد بالبيع بثمن محدد أو بتعجيل أجرة المدة الباقية أو بسعر السوق.
- ٢- وعد بالهبة.
- ٣- هبة معلقة على شرط سداد الدفعات الإجارية.
- ٤- بيع معلق على شرط سداد الدفعات الإجارية.

### الضابط (٢٢٩)

يجوز بيع العين المؤجرة إيجاراً تشغيلياً أو منتهياً بالتمليك للمستأجر، كما يجوز بيعها على غير المستأجر، ويجب في هذه الحال إعلام المشتري بعقد الإيجار المحمّل على البيع،

وجميع الشروط المضمنة في العقد، ولا تنفسخ الإجارة، وليس للمستأجر خيار، ويستحق المشتري دفعات الأجرة للمدة المتبقية.







# اعتمادات المشاركة



# اعتمادات المشاركة

## المواعدة والتعاقد:

### الضابط (٢٣٠)

يجوز أن يتضمن عقد المشاركة فتح اعتماد مستندي لاستيراد السلعة محل المشاركة، فيشترك البنك مع العميل (طالب الاعتماد) في شراء السلعة في الجزء غير المغطى، ثم يبيع البنك حصته على العميل بالأجل - بعد تملك البنك وقبضه لحصته - بشرط ألا يكون البيع للعميل (الشريك) بوعده ملزم، ولا مشروطاً في عقد المشاركة، وألا يسبق ذلك تعاقد بين العميل والمورد.

### الضابط (٢٣١)

يجوز دخول البنك شريكاً مع العميل لشراء سلعة معينة، ولا مانع من بيع البنك حصته مرابحة على العميل بعد إتمام شراء الشريكين وقبض السلعة.

### الضابط (٢٣٢)

لا يجوز للبنك أن يوقع عقد مشاركة مع عميله في سلعة قد وقع العميل عقد شرائها من طرف ثالث.

### الضابط (٢٣٣)

إذا كانت السلع محل اعتمادات المشاركة معينة فلا يجوز للعميل أن يتعاقد مع المورد، ولا أن يدفع للمورد دفعة مقدمة قبل توقيع عقد المشاركة مع البنك، فإن فعل فيجب إلغاء

عقد المشاركة بين البنك والعميل، ويكتفي البنك بإصدار اعتماد مستندي حينئذ إذا كان العميل سيشتري حصة البنك.

#### الضابط (٢٣٤)

إذا كانت السلع محل اعتمادات المشاركة موصوفة في الذمة وقد تعاقد العميل مع المورد عليها ودفع دفعة مقدمة له، فلا مانع حينئذ من توقيع عقد المشاركة بين البنك والعميل، ويعد ما دفعه العميل حصة له في المشاركة.

#### الضابط (٢٣٥)

لا يجوز للبنك في اعتمادات المشاركة شراء سلعة من مورد يملكه العميل أو يملك جزءًا غالبًا فيه.

#### الضابط (٢٣٦)

لا يجوز للبنك ولا للعميل في اعتمادات المشاركة أن يلتزم أحدهما ببيع حصته على الآخر، ولكن يجوز أن يعده وعدًا غير ملزم.

#### الضابط (٢٣٧)

إذا رغب عميل اعتمادات المشاركة في زيادة حصته فيجوز للبنك أن يبيعه الحصة التي طلبها بأكثر من تكلفتها على البنك، على أن يكون ذلك بعد قبض البضاعة -محل المشاركة- القبض المعتبر شرعًا، كتسلم المستندات المعينة لها، وأن يفصح البنك عن تلك الزيادة في ثمن البيع.

#### الضابط (٢٣٨)

لا يجوز للشريك في اعتمادات المشاركة أن يبيع حصته أو جزءًا منها بربح إلا إذا قبضها حقيقة أو تسلم المستندات المعينة لها.



### الضابط (٢٣٩)

يجوز أن يكون التسلم في اعتمادات المشاركة خارجياً، شريطة أن يتحقق البنك من وجود السلعة.

### الضابط (٢٤٠)

يجوز أن يكون محل التمويل في اعتمادات المشاركة منافع متقومة شرعاً.

### الضابط (٢٤١)

لا يجوز أن يكون محل التمويل في اعتمادات المشاركة التزامات نقدية كدفعات التأمين، ويجوز ذلك إذا كانت تلك الالتزامات تابعة، كشراء أصل مع التأمين عليه.

### الضابط (٢٤٢)

لا يجوز أن يتعهد أحد طرفي عقد المشاركة بشراء حصة شريكه بمثل قيمة الحصة عند إنشاء الشركة، بل يتعين أن يتم تحديد ثمن الحصة بالقيمة السوقية أو بما يتفقان عليه عند البيع.

### الضابط (٢٤٣)

لا يجوز في اعتمادات المشاركة تصفية الدفعة المقدمة وبيع البضاعة على الشريك إلا بعد تملكها لها وتعيينها، ولا يشترط لذلك وصول البضاعة.

### الضابط (٢٤٤)

يجوز أن يعد الشريك شريكه وعداً غير ملزم ببيع حصته عليه، سواء أكان البيع بثمن حال أم مؤجل، وسواء أكان بالقيمة السوقية أم بما يتفقان عليه في حينه، شريطة أن يُعقد البيع بعد التملك والقبض، وأن يكون الثمن معلوماً.

### الضابط (٢٤٥)

يجب في اعتمادات المشاركة أن تكون المشاركة فعلية، فيكون لكل شريك حصة معتبرة في رأس مال الشركة، وأن يظهر أثرها في الضمان والربح وغيرهما<sup>(١)</sup>.

### الضابط (٢٤٦)

لا يلزم تقييد حصص المشاركة بين البنك والعميل بنسب محددة، بل لهما أن يتشاركا بأي نسب كانت.

### الضابط (٢٤٧)

يجب في عقود المشاركة أن ينص على حصة كل شريك في رأس مال الشركة، وربحه، بنسبة شائعة معلومة.

### الضابط (٢٤٨)

للبنك تمويل عميل (شركة) بصيغة اعتمادات المشاركة - ولو كان نشاطه مختلطاً من المباح والمحرم - على أن تكون السلع محل المشاركة مباحة شرعاً وأن يتأكد البنك من ذلك.

## الرسوم والضمانات:

### الضابط (٢٤٩)

يجوز أخذ رسوم من عميل اعتمادات المشاركة من أجل تنفيذ طلبه لتجاوز السقف الائتماني الممنوح له، سواء أكانت نسبة من مبلغ الاعتماد أم مبلغاً مقطوعاً.

(١) رجعت الهيئة عما ورد في هذا الضابط، ينظر: الضابط (٢٤٦).

### الضابط (٢٥٠)

يجوز الاتفاق في اعتمادات المشاركة على أنه إذا ألغيت الصفقة من أحد الطرفين قبل الشراء، فيتحمل الطرف المُلغى المصروفات المترتبة على ذلك.

### الضابط (٢٥١)

يجوز في اعتمادات المشاركة أن يجعل التأمين على المورد.

### الضابط (٢٥٢)

يجوز تحميل العميل الشريك في اعتمادات المشاركة، ما قد يصيب البضاعة من مخاطر نتيجة تعديل الشروط بناء على طلبه، على أن يقتصر ضمانه على الأضرار الناتجة عن تعديل الشروط فقط.

### الضابط (٢٥٣)

لا يجوز في عقود المشاركة استخدام الضمانات إلا في حال التعدي أو التفريط من الشريك.

### الضابط (٢٥٤)

لا يجوز تحميل أحد طرفي المشاركة أي نوع من المصروفات كالتأمين والصيانة، بل تكون على كل شريك بقدر حصته .

### الضابط (٢٥٥)

لا يجوز اشتراط الضمان على أحد الشركاء في عقد المشاركة، بل تكون على جميع الشركاء، كلٌ حسب حصته، ما لم يتعد أحد الشركاء أو يفرط.

### الضابط (٢٥٦)

يتحمل المشتري المصروفات الناشئة بعد تصفية المشاركة بعقد البيع، وأما المصروفات الناشئة قبل تصفية المشاركة ولم تتبين إلا بعد التصفية فيتحملها الشركاء بقدر حصصهم.

### الضابط (٢٥٧)

يجوز أن يحسب الشريك ربح بيع حصته على شريكه بالطريقة التي يتفقان عليها، وعليه فيجوز له أن يحسب ربحه عند التصفية عن كامل حصته في المشاركة، بما في ذلك حصته في الدفعة المقدمة منسوبة إلى وقت تسليمها.

### التحوط في عقود المشاركة:

### الضابط (٢٥٨)

يجوز في عقود المشاركة أن يتبرع طرف ثالث غير الشريكين بالالتزام بحماية الشريك من مخاطر التذبذب في سعر الصرف، على ألا ينتفع المتبرع من ذلك الضمان؛ كأخذ عوض أو ضمانات متبادلة. ولا يجوز أن يلتزم أحد الشريكين بحماية الآخر.

### الضابط (٢٥٩)

يجوز التحوط من تذبذب سعر صرف العملة في اعتمادات المشاركة بأن تكون حصص المشاركة بعملة مختلفة، كأن يلتزم الشريكان بأن يكون مقابل حصة الأول بالريال، ومقابل حصة الآخر باليورو، سواء أكان دفعهما معجلاً أم مؤجلاً أم كان أحدهما معجلاً والآخر مؤجلاً.

### الضابط (٢٦٠)

يجوز التحوط من تذبذب سعر صرف العملة في اعتمادات المشاركة بأن يودع العميل

حصته في حساب المشاركة بالعملة الأجنبية عند بدء المشاركة، وللبنك أن يودع حصته حينئذ، أو أن يلتزم بدفع حصته بالعملة الأجنبية عند التسديد للمورد، وتبقى حصة العميل ثابتة بغض النظر عن سعر الصرف حين إيداع البنك.

\*\*\*



٤

# التمويل





# التمويل

## الرهن في التمويل:

### الضابط (٢٦١)

يجوز أن يشترط المرتهن على الراهن تفويضه ببيع الرهن بسعر السوق عند انخفاض قيمته عن نسبة محددة من الدين دون الرجوع للقضاء، ورهن الثمن بدلاً عنه، ولا يجوز جعل الثمن تسديداً مباشراً للدين الذي لم يحل أجله، ويجوز الاتفاق على السداد المبكر في حينه.

### الضابط (٢٦٢)

يجوز للمرتهن أن يشترط على الراهن تفويضه ببيع المرهون عند التخلف عن السداد دون الرجوع للقضاء.

### الضابط (٢٦٣)

يجوز رهن العقارات والأسهم المباحة ووحدات الصناديق الاستثمارية والديون والحسابات الجارية والاستثمارية، وكل مباح يجوز استيفاء الدين منه.

### الضابط (٢٦٤)

يجوز للمرتهن (الدائن) أن يأذن للراهن ببيع المرهون مع عدم فك الرهن عنه، فتنتقل ملكية المرهون للمالك الجديد ويبقى مرهوناً للمرتهن نفسه.

### الضابط (٢٦٥)

يجوز أن يأذن المرتهن للراهن بالمتاجرة في المرهون، مع بقاءه أو بقاء ثمنه مرهوناً.

### الضابط (٢٦٦)

يجوز للمرتهن حبس المرهون كله بأي جزء من الدين، وله فك جزء من الرهن ويبقى الجزء الآخر مرهوناً.

### الضابط (٢٦٧)

لا يجوز للمرتهن حبس المرهون ولا بيعه بدين غير الدين الذي رهن به، إلا إذا اتفق مع الراهن على ذلك.

### الضابط (٢٦٨)

يجوز للراهن والمرتهن أن يتفقا على أن يكون المرهون محبوساً للديون القائمة، وكذلك للديون التي تنشأ لاحقاً خلال مدة محددة.

### الضابط (٢٦٩)

يجوز اتفاق الراهن والمرتهن على نقل الرهن من عين إلى أخرى.

### الضابط (٢٧٠)

يجوز للبنك (الدائن المرتهن) أن يطالب العميل (المدين الراهن) عند التعاقد بالتأمين التعاوني على المرهون، ويحل التعويض من شركة التأمين -في حال التلف- محل المرهون، فإذا لم يكن هناك شرط بحلول المديونية عند التلف فللمدين حينئذ أن يختار من الآتي:

١- الاتفاق مع الدائن على السداد المبكر.

- ٢- إيداع المبلغ المرهون في حساب استثماري -لا يمكّن من التصرف فيه- لصالح المدين الراهن.
- ٣- إبقاء المبلغ مرهوناً في حساب جار -لا يمكّن من التصرف فيه- إلى حلول أجل الدين.

#### الضابط (٢٧١)

يجوز أن يطلب البنك من العميل تحرير «سند لأمر» يتضمن مبلغ عمليات ستعقد لاحقاً مع أرباحها المتوقعة، شريطة ألا يستخدم السند إلا بعد حلول الدين، وألا يستخدم كوسيلة لإثبات أو استيفاء زيادة عن الدين الثابت في الذمة.

#### الضابط (٢٧٢)

يجوز للبنك الدائن أن يكلف جهة خارجية لتحصيل حقوقه من المدين المتأخر في السداد، ويجوز للبنك إلزام المدين المتأخر بتحمل المصروفات الفعلية التي تكبدها البنك لتحصيل دينه، ولا يعد ذلك من الزيادة على الدين الممنوعة شرعاً.

#### الضابط (٢٧٣)

لا يجوز انتفاع المرتهن بالمرهون إذا كان الرهن في عقد قرض.

#### الضابط (٢٧٤)

يجوز رهن ما بيع بالأجل مقابل الدين أو جزء منه.

#### الضابط (٢٧٥)

يجوز أخذ بوالص التأمين (المنفعة التأمينية) رهناً وضمناً في عمليات التمويل.

### الضابط (٢٧٦)

يجوز تمويل العميل لشراء سلعة -بأي صيغة من صيغ التمويل- مقابل رهن عقار مملوك له سواء أكان ذلك لزيادة حد العميل التمويلي أم لتقليص مخاطر عدم السداد أم غير ذلك؛ فإذا كان العقار مرهوناً لجهة أخرى، فللبنك حينئذ رهن السلعة محل التمويل أو رهن ثمنها، وفي حال بيعها يصدر البنك شيكاً من ثمنها للجهة المرتهنة مقابل فك الرهن عن العقار، ثم رهنه لصالح البنك.

### الضابط (٢٧٧)

يجوز للبنك تمويل المقاولين مع اشتراط رهن المستخلصات (المستخلص هو شهادة تفيد استحقاق نسبة معينة من قيمة المشروع؛ لإتمامه جزءاً منه، وينتظر صرفه من الحكومة، وعادة ما تكون هناك مدة بين ورود المستخلص وصرفه)، مع مراعاة ما يأتي:

- ١- في حال تسلم البنك مبلغ المستخلص قبل حلول أجل مديونية العميل، فإن هذا المبلغ مال مرهون لدى البنك يودع في حساب استثماري لصالح العميل برضاه حتى يحل أجل مديونيته.
- ٢- يجوز أن يتفق البنك وعميله على أن يقدم العميل ضماناً أو رهناً آخر مقبولاً لدى البنك -كخطاب ضمان- ليسترد العميل مبلغ المستخلص.
- ٣- لا يجوز الاتفاق على جعل المستخلص حين وروده تسديداً مباشراً لمديونية العميل وحثاً لربح المدة المتبقية، لكن يجوز الاتفاق على السداد المبكر في حينه.

### الضابط (٢٧٨)

يجوز رهن الحسابات المصرفية مع التمكين من السحب والإيداع، ويعد الإيداع زيادة في الرهن، والسحب فكاً للرهن في المبلغ المسحوب، ويجوز اشتراط رد المبلغ المسحوب خلال مدة معينة.

### الضابط (٢٧٩)

يجوز للمرتهن اشتراط أن له الحق في مطالبة الراهن بزيادة الرهن عند نقصان قيمته عن المتبقي من الدين.

### الضابط (٢٨٠)

لا يجوز قبول رهون محرمة في العقود، كالسندات الربوية وأسهم الشركات المحرمة.

### الضابط (٢٨١)

يجوز للبنك اشتراط رهن حسابات العميل المدين لدى البنك أو تقديم أي ضمانات مقبولة شرعاً مقابل منحه مهلة سداد محددة دون فوائد.

## معالجة ديون التمويل:

### الضابط (٢٨٢)

تجوز الحوالة على طرف ثالث بمثل الدين، عملة ومبلغاً وأجلاً.

### الضابط (٢٨٣)

يجوز للعميل (المدين) أن يحيل البنك (الدائن) على شخص آخر ليسدد عنه، بشرط رضا كل الأطراف، المحيل المدين والمحال الدائن والمحال عليه، وللدائن اشتراط إبقاء ما تحت يده من رهن -إن وجد- إلى حين الوفاء بالدين.

### الضابط (٢٨٤)

يجوز نقل مديونية شركة إلى شركة أخرى مملوكة لها، بشرط ألا يترتب على ذلك زيادة في المديونية.

### الضابط (٢٨٥)

لا يجوز للبنك أن يشترط على المدين دفع غرامة أو تعويض حال تأخره عن السداد، سواء أهددت الغرامة عند التعاقد أم اتفق على تقديرها عند وقوع التأخر، وسواء أكان المدين معسرًا أم موسرًا، وللبنك اتخاذ الإجراءات المناسبة للحصول على مستحقاته.

### الضابط (٢٨٦)

لا يجوز اشتراط التعويض على المدين إذا تأخر في سداد الدين سواء أكان ذلك تعويضًا عن الفرصة البديلة أم تغيرًا في أسعار صرف العملات أم التضخم أم غير ذلك.

### الضابط (٢٨٧)

لا يجوز للبنك مطالبة العميل بمقابل عن تأخره في سداد الدين، ويجوز للعميل المتأخر أن يعوض البنك عما تكبده بسبب التأخر، دون إلزام أو مطالبة من البنك.

### الضابط (٢٨٨)

لا تجوز إعادة جدولة المديونيات التي تتضمن مدًا للأجل مع زيادة في الدين، سواء أكان المدين موسرًا أم معسرًا، حتى وإن رضي الدائن والمدين، ويجوز إجراؤها إذا لم تتضمن زيادة في الدين.

### الضابط (٢٨٩)

تجوز إعادة جدولة المديونية بالعملة نفسها دون زيادة، فإن كان بعملة أخرى فيحرم مطلقًا.

### الضابط (٢٩٠)

لا يجوز التحايل على غرامات التأخير، ومن ذلك مدّ أجل السداد، ثم يُسدد العميل أصل الدين في مدة أقصر، ويلتزم البنك للعميل - إذا سدد في المدة الأقصر - بإسقاط ربح المدة المتبقية.

### الضابط (٢٩١)

لا يجوز التحايل على أخذ غرامات التأخير أو الفوائد عن طريق الصلح بعوض بين الدائن والمدين على أن يتنازل الدائن عن مطالبة المدين لدى الجهات القضائية.

### الضابط (٢٩٢)

إذا تعثر العميل المدين في سداد مديونيته فللبنك إنظاره دون زيادة، أو أن يقوم بتسييل رهنه ويستوفي البنك ما استحق من دينه من ثمن الرهن، سواء أكان ذلك بطلب من العميل أم من البنك، وسواء أكان موسراً أم معسراً، وسواء أكان رهنه يغطي المديونية أم لا.

### الضابط (٢٩٣)

يجب على البنك أن يرد على الفور أي زيادة احتسبت على العميل عن طريق الخطأ، إن كان البنك حصلها، وإلا فعليه أن يشعر العميل فوراً بإسقاطها من الدين المتبقي، وليس للبنك تأجيل هذه المعالجة.

### الضابط (٢٩٤)

إذا أخل المدين بشيء من شروط التسهيلات الممنوحة له، فلا يجوز للبنك أن يزيد عليه في المديونيات القائمة، ويجوز أن يزيد عليه في أرباح أي تعاقد جديد ما دام التعاقد الجديد برضاها.

### الضابط (٢٩٥)

لا يجوز للبنك تمويل العملاء - الذين له عليهم مديونيات متعثرة - باشتراط سداد تلك المديونيات من حصيلة التمويل الجديد، سواء أكان العميل موسراً أم معسراً، وسواء أكان ذلك بطلب من العميل أم من البنك.

### الضابط (٢٩٦)

يجوز للبنك تمويل العملاء الذين عليهم مديونيات لجهة أخرى سواء أحلت تلك المديونية أم لم تحل، وسواء أكان الدين الجديد أكثر من الأول أم أقل منه، وسواء اشترط البنك سداد المديونية الأولى بهذا التمويل أم لم يشترط، وللبنك أن يتولى إجراءات السداد وتحويل الراتب - نيابة عن العميل - لضمان حقه.

### الضابط (٢٩٧)

يجوز للبنك تمويل العملاء الذين له عليهم مديونيات متعثرة، إذا لم يشترط عليهم سداد المديونيات المتعثرة من حصيلة التمويل الجديد، سواء أكانت لسداد مديونياتهم لجهة أخرى أو لتمويل نشاطاتهم التجارية، على ألا يؤول ذلك إلى سداد الدين المتعثر للبنك بأي وجه من الوجوه، ومما يضمن ذلك أن يرصد البنك حصيلة التمويل باعتماد أو شيك مُسطر لجهة أخرى.

### الضابط (٢٩٨)

يجوز للبنك الاتفاق مع عملائه الذين له عليهم مديونيات غير حالة على السداد المبكر، ثم يبيع البنك للعميل سلعة حقيقية بالأجل كالأسهم، ينشأ عنه دين جديد بأجل جديد، ثم يبيعه العميل بثمن حال لطرف ثالث، ويسدد منه الدين القديم، ويتصرف فيما بقي من الثمن، ويجب حينئذ أن يكون التعاقد مع المدين واضحاً، من حيث السقف الممنوح له، ومبلغ سداد المديونية السابقة، وطريقة احتساب الربح، وجدول السداد. ولا يجوز للبنك



أن يوقع العميل على ما يلزمه ببيع السلعة التي اشتراها، وللعميل أن يسدد مديونيته الحالة - من مصادره الخاصة - فإن لم يسدد العميل خلال مدة كافية فللبنك حينئذ أن يبيع السلعة المرهونة ليستوفي مديونيته من ثمن المرهون.

#### الضابط (٢٩٩)

يجوز منح العميل - المدين للبنك بمديونية غير حالة - تمويلاً آخر لا يُمكن من الاستفادة منه إلا بعد توقيعه «سنداً لأمر» بإجمالي المديونيات القائمة عليه أو تقديم ضمانات كافية.

#### الضابط (٣٠٠)

يجوز الاتفاق على إجراء عملية تورق، ثم رهن النقد الحاصل منها ليدفع في غرض محدد، كسداد مديونية لدى بنك آخر.

#### الضابط (٣٠١)

لا يجوز إعادة تمويل الديون الموثقة برهن عن طريق شراء الدائن (المرتهن) للمرهون من المدين (الراهن) مقابل الدين، ثم إعادة بيعه عليه بأجل وربح جديدين.

#### الضابط (٣٠٢)

لا يجوز شراء محافظ المديونيات بنقد.

#### الضابط (٣٠٣)

لا يجوز بيع الديون ولا شراؤها بالنقود - أو ما في حكمها - كحسم الدين بأقل من قيمته، وكذا إعادة حسمه، ويجوز ذلك إذا كان العوض من السلع.

#### الضابط (٣٠٤)

يجب أن يكون سعر الصرف عند سداد الديون بعملة أخرى هو سعر الصرف حين الحسم الفعلي من حساب المدين، وفي حال كون سعر الصرف متفاوتاً حين الحسم فإنه يؤخذ متوسط سعر البيع.

#### الضابط (٣٠٥)

يجوز أن يتفق الدائن والمدين عند السداد على أن يكون سداد الدين بغير العملة الثابتة في الذمة، على أن يكون سعر الصرف بين العملتين هو سعر الصرف يوم السداد، وأن يدفع المبلغ كاملاً قبل التفرق.

#### الضابط (٣٠٦)

يجوز أن يتفق الدائن والمدين على احتساب مبلغ الحسم في السداد المبكر بالاسترشاد بمؤشرات محلية أو دولية أو الاتفاق على رسوم إضافية.

#### الضابط (٣٠٧)

يجب على وكيل الدائن أو وكيل المدين عند إجراء سداد مبكر أن يفصح لموكله عن المبلغ المستحق أو المخصص.

#### الضابط (٣٠٨)

يجوز -تحفيزاً للمدين على السداد- أن يلتزم الدائن بأن يحسم من الدين مبلغاً أو نسبة محددة من كل قسط يؤديه المدين في وقته.

### الضابط (٣٠٩)

يجوز الاتفاق المسبق بين المتعاقدين على الإسقاط من الدين عند تعجيل السداد<sup>(١)</sup>.

### الضابط (٣١٠)

لا يجوز دخول طرف ثالث يتولى الحسم والسداد المبكر نيابة عن المدين، ويعد ذلك من بيع الدين على غير من هو عليه، ومن المصارفة الباطلة التي فقدت شرطي التماثل والتقابض في مجلس العقد.

### الضابط (٣١١)

في حال إصدار إثبات التزام بدين فيجب أن يكون الالتزام بالعملة التي ثبت بها الدين؛ تجنباً للمصارفة المؤجلة.

### الضابط (٣١٢)

يجوز اشتراط حلول الأقساط القادمة عند مفاطة المدين، أو الإخلال بالضمانات والرهونات، أو اكتشاف أن البيانات المقدمة منه كانت مضللة، أو وفاة المدين، أو حل كيانه القانوني.

### الضابط (٣١٣)

يجوز اشتراط حلول عدد من الأقساط قبل مواعيدها عند تخلف المشتري عن السداد دون عذر معتبر.

(١) ينظر: الضوابط (١٢٣)، (٢٠٢)، (٢٦١)، (٢٧٧)، (٤٣٤)، وهذا الضابط (٣٠٩) هو المتأخر.

## ضوابط عامة في التمويل:

### الضابط (٣١٤)

السلم بسعر السوق يوم التسليم (السلم بالقيمة) هو صورة لعقد السلم المعروف في الفقه الإسلامي إلا أن المسلم فيه (المثمن) يكون محدداً بالقيمة لا الكمية، كأن يكون السلم فيما يعادل ألف ريال من القمح (السلم بسعر السوق) بدلاً عن مائة صاع قمحاً.

### الضابط (٣١٥)

يجوز السلم بسعر السوق يوم التسليم، وذلك في السلع التي يكون لها سعر سوق منضبط تؤول فيه كمية المسلم فيه إلى العلم على وجه لا يؤدي للنزاع، والسلم بسعر السوق هو نوع من عقود السلم يحدد المسلم فيه (المثمن) يوم التسليم بالقيمة لا بالكمية، ويمكن العمل بمنتج السلم بسعر السوق يوم التسليم بديلاً عن منتج «الحساب الجاري مدين» التقليدي.

### الضابط (٣١٦)

يجوز فرض رسوم إدارية غير مستردة على منتجات تمويل الأفراد، شريطة أن يراعى في تقديرها التكاليف التقريبية.

### الضابط (٣١٧)

يجوز تقديم الخدمات المصرفية -كإصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية- والخدمات التمويلية، لمقاول يعمل في أنشطة مباحة، كالإنشاءات والصيانة، ولو كان المستفيدون منه يمارسون أعمالاً محرمة، كفروع البنوك الربوية.

### الضابط (٣١٨)

لا يجوز تمويل شركات يغلب على نشاطها جملة من المحرمات الشرعية، كالشركات الإعلامية التي يكون نشاطها في مواد إعلامية محرمة.

### الضابط (٣١٩)

تعد اتفاقية التسهيلات المصرفية (الائتمانية) اتفاقاً عاماً لما يستقبل من عقود تمويلية مقدمة للعميل، وتكيف شرعاً بأنها وعد غير ملزم من البنك لعميله بمنحه سقفًا ائتمانيًا يشمل بيوعًا آجلة وإجازات ومشاركات وضمائن واعتمادات وقروضًا حسنة وغيرها.

### الضابط (٣٢٠)

يجوز أن تشمل اتفاقية التسهيلات المصرفية (الائتمانية) تحديد نسبة الربح التي سيأخذها البنك من العميل فيما لو أبرم أي عقد من العقود التمويلية المتنوعة، شريطة أن يكون ذلك للاستئناس وفي إطار الوعد غير الملزم.

### الضابط (٣٢١)

يجوز للبنك أن يدفع لإحدى شركاته التابعة التي يملكها بالكامل مبلغًا تعيده له بزيادة، كما يجوز ذلك بين إدارات البنك، ولا تعد هذه الزيادة من الربا.

### الضابط (٣٢٢)

يجوز منح عملاء التمويل والبطاقات الائتمانية هدايا وتخفيضات.

### الضابط (٣٢٣)

لا مانع من استخدام شخص آخر للتسهيلات المتفق عليها بين البنك وعميله، بعد موافقتهما على ذلك.

**الضابط (٣٢٤)**

يجوز لمنظم عملية التمويل الجماعي أخذ أجره على ذلك من الأطراف المشاركة في التمويل.

\*\*\*



# البطاقات





# البطاقات

## البطاقات الائتمانية:

### الضابط (٣٢٥)

تكيف العلاقة في البطاقات الائتمانية (الإقراضية) بين حامل البطاقة، والبنك المصدر للبطاقة، وقابل البطاقة (التاجر) على أنها ضمان. فالبنك المصدر ضامن لحامل البطاقة أمام قابل البطاقة، وحامل البطاقة مضمون عنه، وقابل البطاقة مضمون له. ويقترن هذا الضمان بالسمسرة والوكالة والقرض. فإذا لم يكن لحامل البطاقة رصيد يغطي المستحقات لدى مصدر البطاقة فتكيف العلاقة بينهما على أنها ضمان يؤول - باستخدام البطاقة - إلى القرض. وإذا كان لحامل البطاقة رصيد لدى مصدر البطاقة يغطي المستحقات فتكيف العلاقة بينهما على أن البنك ضامن لحامل البطاقة ووكيل عنه في السداد.

### الضابط (٣٢٦)

تكيف العلاقة بين البنك المصدر وقابل البطاقة (التاجر) على أنها ضمان وسمسرة.

### الضابط (٣٢٧)

تكيف العلاقة بين بنك التاجر وقابل البطاقة (التاجر) على أنها سمسرة ووكالة في تحصيل الدين.

### الضابط (٣٢٨)

تكيف علاقة «الشركة الراعية للبطاقات» ببقية الأطراف على أنها تقديم خدمات، تستحق مقابل هذه الخدمات رسومًا وعمولات.

**الضابط (٣٢٩)**

يجوز إصدار البطاقات الائتمانية (الإقراضية) -كبطاقة فيزا وماستركارد- بشرط عدم أخذ أو إعطاء أي فائدة محرمة.

**الضابط (٣٣٠)**

لا يجوز إصدار البطاقات الائتمانية (الإقراضية) لمن يُعلم أو يُظن أنه يستخدمها في أعمال محرمة.

**الضابط (٣٣١)**

يجب الاشتراط على حامل البطاقات الائتمانية (الإقراضية) أو بطاقة الصراف الآلي عدم استخدامها في محرم.

**الضابط (٣٣٢)**

يجب على البنك حجب الرموز التقنية التي تتيح لحملة البطاقات خدمات محرمة أو يغلب عليها الحرام، ويتاح ما عدا ذلك مع الاشتراط في الاتفاقيات على العميل بعدم استخدامها في المحرمات، وفي حال التحقق من استخدامها في المحرمات فينذر العميل، فإن امتنع وإلا ألغيت البطاقة.

**الضابط (٣٣٣)**

يجوز دفع الرسوم والأجور مقابل خدمات الشركات الراعية للبطاقات -كشركة فيزا وماستر كارد- ما لم تشتمل على محرم كالربا، سواء أكان مباشراً أم غير مباشر.

**الضابط (٣٣٤)**

يجوز في البطاقات الائتمانية (الإقراضية) الحسم على التجار، سواء أكان الحسم بنسبة

أم بمبلغ مقطوع، ويعد ذلك من قبيل الأجرة على السمسرة.

#### الضابط (٣٣٥)

لا يجوز أخذ أكثر من التكلفة الفعلية في إصدار البطاقات الائتمانية (الإقراضية) أو التجديد أو بدل الفاقد أو الإضافية.

#### الضابط (٣٣٦)

لا يجوز أخذ أكثر من التكلفة الفعلية على السحب النقدي من أجهزة الصراف بالبطاقات الائتمانية (الإقراضية)، فتكون إذن مبلغًا مقطوعًا لكل عملية لا نسبة مئوية.

#### الضابط (٣٣٧)

تحسب التكلفة الفعلية في البطاقات الائتمانية (الإقراضية) وفق المعادلة الآتية:  
[(الإملاكات السنوية لبنية مركز البطاقات الائتمانية + رواتب الموظفين العاملين بمركز البطاقات + أجرة موقع مركز البطاقات + الرسوم السنوية الثابتة للشركة العالمية) ÷ عدد البطاقات المصدرة].

#### الضابط (٣٣٨)

يجب أن تُعاد دراسة التكلفة الفعلية لرسوم البطاقات الائتمانية (الإقراضية) بشكل دوري، كل ثلاث سنوات مثلاً.

#### الضابط (٣٣٩)

يجوز شراء كل ما يشترط فيه التقابض بمجلس العقد بالبطاقات الائتمانية (الإقراضية) وبطاقات الصراف الآلي.

### الضابط (٣٤٠)

يجوز دفع الرسوم التي تستحق لمؤسسة النقد وغيرها من مقدمي خدمات شبكة الاتصالات بين البنوك مقابل خدمات البطاقات.

### الضابط (٣٤١)

لا يجوز في رسوم البطاقات الائتمانية (الإقراضية) المحددة شرعًا بالتكلفة الفعلية - كرسوم الإصدار ورسوم السحب النقدي- أن تعد نفقات الدعاية والإعلان جزءًا من التكلفة الفعلية.

### الضابط (٣٤٢)

يجوز إنشاء مخصص داخلي -بديلًا عن التأمين التجاري على البطاقات- يقتطع فيه البنك رسمًا محددًا من حملة البطاقات الائتمانية (الإقراضية)، لتغطية مخاطر محددة، ويكون المخصص للعملاء، وتحسم التعويضات منه، ويرحل الفائض إلى المدة القادمة أو يخفض مقداره من رسوم المدة القادمة.

### الضابط (٣٤٣)

يجوز للبنك أن يقدم تخفيضات وعروضًا وامتيازات مباحة لحاملي البطاقات الائتمانية (الإقراضية)، بشرط ألا يدفع حامل البطاقة أي رسم لمصدر البطاقة مقابل هذه الخدمة، وألا يدفع المصدر أيضًا أي رسم للشركة العالمية (الشركة الراعية).

### الضابط (٣٤٤)

لا يجوز في البطاقات الائتمانية (الإقراضية) إعادة جدولة الدين الثابت في ذمة العميل بزيادة في قدر الدين، سواء أكان ذلك مباشرًا أم بقلب الدين بعملية أخرى.

### الضابط (٣٤٥)

يعد من القبض الحكمي للعمليات، تسلم البائع قسيمة الدفع الموقعة من حامل بطاقة الائتمان (المشتري) في الحالة التي يمكن للبنك المصدر للبطاقة أن يدفع المبلغ إلى قابل البطاقة دون أجل.

### الضابط (٣٤٦)

يجوز إصدار بطاقة ائتمانية (مسبقة الدفع) مقابل حجز مبلغ من الحساب الجاري أو الاستثماري يعادل حدود البطاقة المسموح بها، والأولى أن يكون الحجز في حساب استثماري لصالح العميل إذا وافق على ذلك.

### الضابط (٣٤٧)

يجوز للبنك في البطاقات الائتمانية مسبقة الدفع أن يربح من رسوم السحب النقدي، والصرف بين الدولار وعملة البطاقة، والإصدار والتجديد، والبطاقة البديلة والمفقودة وغير ذلك، دون تقييد بالتكلفة الفعلية.

## بطاقات الصراف الآلي:

### الضابط (٣٤٨)

يجوز الانضمام إلى عضوية الشركات الراعية لبطاقات الصراف الآلي بشرط تجنب المخالفات الشرعية التي قد تشترطها تلك الشركات.

### الضابط (٣٤٩)

يجوز إصدار بطاقة الصراف الآلي ما دام حاملها يسحب من رصيده، ولا يترتب على التعامل بها فائدة ربوية.

**الضابط (٣٥٠)**

يجوز للبنك أخذ أجر من التاجر مقابل تقديم خدمة أجهزة نقاط البيع.

**الضابط (٣٥١)**

يجوز في عمليات نقاط البيع اشتراط تحديد مدة زمنية كافية لا يحق للتاجر بعدها المطالبة بمستحقات لم تسجل آلياً.

**الضابط (٣٥٢)**

يجوز احتساب رسوم الاشتراك والعضوية والتجديد والاستبدال وأجور الخدمات في بطاقات الصراف الآلي، ما لم تشمل على فوائد ربوية ولو كانت غير مباشرة.

**الضابط (٣٥٣)**

يجوز منح حامل بطاقة الصراف الآلي مميزات لا تحرمها الشريعة كأولوية في الحصول على الخدمات أو تخفيضات لدى محلات أو مطاعم أو شركات طيران.

**الضابط (٣٥٤)**

يجوز للبنك مصدر بطاقة الصراف الآلي أن يتقاضى عمولة من التاجر قابل البطاقة (الحسم على التاجر) سواء أكانت العمولة نسبة من الثمن أم مبلغاً مقطوعاً.

**الضابط (٣٥٥)**

يجوز للبنك تحصيل ما ترتب على عمليات عميله حامل بطاقة الصراف الآلي من رسوم تحددها الشركات الراعية للبطاقات مقابل استخدام الشبكة الآلية.





# الاعتمادات وخطابات الضمان





## الاعتمادات وخطابات الضمان

### الاعتمادات المستندية:

#### الضابط (٣٥٦)

يجوز نقل الاعتماد من مستفيد إلى آخر إذا لم يترتب على ذلك زيادة مقابل التأجيل، ولا حط مقابل التعجيل (شراء الدين).

#### الضابط (٣٥٧)

يجوز تمويل العميل بالتورق لتغطية احتياجه في اعتماد مستندي، شريطة ألا يكون البنك قد دفع مبلغ الاعتماد للمورد قبل إجراء عملية التورق.

#### الضابط (٣٥٨)

يجوز أن يكون الاعتماد المستندي بصيغة المرابحة للأمر بالشراء، فيشتري البنك السلعة من المورد بناء على وعد طالب الاعتماد بالشراء، ثم يبيعهها بالأجل على طالب الاعتماد بعد تملك البنك للسلعة وقبضه لها، ويشترط ألا يسبق فتح الاعتماد إبرام عقد بيع بين طالب الاعتماد وبين المورد، سواء أقبض السلعة أم لا.

#### الضابط (٣٥٩)

لا يجوز تغيير صيغة الاعتمادات المستندية إلى صيغة مرابحة للأمر بالشراء بعد وصول بضاعة طالب الاعتماد، ويجوز تحويلها إلى صيغة مشاركة بشرط عدم بيعها بالأجل على العميل.

### الضابط (٣٦٠)

يجوز للبنك أخذ الرسوم المعادة من البنوك المراسلة، وذلك كحافز أداء عند بلوغ البنك حدًا معينًا من الاعتمادات المستندية المنفذة.

### خطابات الضمان:

### الضابط (٣٦١)

يُكَيَّف خطاب الضمان على أنه عقد ضمان مالي (كفالة مالية).

### الضابط (٣٦٢)

لا يجوز إصدار خطابات ضمان لأنشطة محرمة.

### الضابط (٣٦٣)

يجوز أن يكون خطاب الضمان لدين ثابت في ذمة المضمون عنه، أو لدين لم يثبت بعد.

### الضابط (٣٦٤)

يجوز أخذ الأجر على إصدار خطاب الضمان بنسبة أو بمبلغ مقطوع، سواء أكان مغطى من العميل أم غير مغطى، ما لم يؤل الضمان إلى قرض.

### الضابط (٣٦٥)

إذا سيل البنك خطاب ضمان، فينظر:

- ١- إذا كان غير مغطى، فلا يستحق البنك من أجرة الضمان (رسوم الإصدار) إلا التكلفة الفعلية التي تكبدها لإصدار الخطاب؛ كرسوم البريد والتلكس والسويقت، ومصروفات التحصيل، والمطالبة القانونية إن وجدت، ويجب رد ما زاد عن ذلك للعميل.

٢- إذا كان مغطى، فيستحق البنك كامل الأجرة، ويعد الدفع حينئذ من قبيل الوكالة بأجر.

٣- إذا كان مغطى جزئياً، فيرد من الأجرة ما زاد عن التكلفة الفعلية بقدر الجزء غير المغطى.

مع ملاحظة أن التسييل قد يكون جزئياً فيعامل بالنسبة والتناسب.

### الضابط (٣٦٦)

يجوز أخذ الرهون النقدية أو العينية عند إصدار خطاب الضمان، وتكون في حساب استثماري لصالح الراهن بعد موافقته، ويستحق أرباحها.







# الحساب التجاري



# الحساب التجاري

## فتح الحساب الجاري ورسومه ومزاياه:

### الضابط (٣٦٧)

يجوز فتح الحسابات الجارية، وتكيف على أنها قروض على البنك مستحقة للعملاء عند الطلب.

### الضابط (٣٦٨)

يجوز للبنك (المقترض) استثمار أموال أصحاب الحسابات الجارية (المقرضين)، مع ضمان دفعها عند الطلب، دون حق العميل في الأرباح التي يحققها البنك.

### الضابط (٣٦٩)

يجوز للبنك أن يفتح حسابات جارية أو استثمارية لشركات التأمين التجاري، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى أن يكون البنك وسيطاً في تحصيل أقساط التأمين.

### الضابط (٣٧٠)

يجوز للبنك إعفاء كبار العملاء من رسوم الخدمات؛ إذا كان تصنيفهم ضمن كبار العملاء مبنياً على مجموع علاقة تمويلية وحسابات استثمارية وجارية. أما إذا كان التصنيف مبنياً على الحساب الجاري فقط فلا يجوز الإعفاء حينئذ.

### الضابط (٣٧١)

لا يجوز للبنك (المقترض) تقديم أي هدايا أو خدمات أو مزايا لعملاء الحسابات الجارية (المقرضين)، أو لبعضهم بما يترتب عليه بذل مادي للعميل، أو خدمة ليس لها علاقة بفتح الحساب أو الوفاء للعميل، ويتأكد المنع فيما لو اشترط ذلك عند فتح الحساب، حتى ولو كان لجهات خيرية.

### الضابط (٣٧٢)

يجوز للبنك (المقترض) أن يقدم لعملاء الحسابات الجارية (المقرضين) ما كان من قبيل الأمور المعنوية، أو الخدمات المتعلقة بفتح الحساب، أو الوفاء للعملاء، مثل: الشيكات، وبطاقات الصراف، وغرف الاستقبال، والاهتمام بالعميل.

### الضابط (٣٧٣)

يجوز للبنك (المقترض) تقديم ما لا يختص به أصحاب الحسابات الجارية، مما يكون لهم ولغيرهم، كالمواد الدعائية والإعلانية.

### الضابط (٣٧٤)

لا يجوز أن يكون إعطاء الجمعيات الخيرية شيئاً من حساب التطهير مقابل فتح حسابات جارية لها لدى البنك.

### الضابط (٣٧٥)

السحب على المكشوف هو: تمكين العميل من السحب من حسابه الجاري دون أن يكون له رصيد، فيصير مديناً للبنك، ويكيف على أنه قرض وتجري عليه أحكامه.

### الضابط (٣٧٦)

يجوز أخذ الأجر على الخدمات التي يقدمها البنك للعميل في الحساب الجاري المدين



(السحب على المكشوف) بشرط أن تكون بقدر التكلفة الفعلية، ولا يجوز أن يكون الأجر مربوطًا بمبلغ القرض أو أجله.

#### الضابط (٣٧٧)

يجوز للبنك الوساطة بين عملاء الحسابات الجارية وجهات أخرى تقدم عروضًا وامتييزات وتخفيضات مباحة، بشرط ألا يقدم البنك أي مبالغ لتلك الجهات مقابل الخدمات.

#### الضابط (٣٧٨)

يجوز للبنك -دون مراجعة العميل- دمج أرصدة الحسابات الجارية أو توحيدها بأي عملة في أي فرع من فروع البنك، لمقابلة أي التزامات على العميل تجاه البنك.

#### الضابط (٣٧٩)

لا يجوز للبنك أن يأخذ من عملاء الحسابات الجارية أجزًا مقابل الخدمات التي جرى العرف على أنها من لوازم فتح الحساب الجاري والإيفاء والاستيفاء منه، كإصدار بطاقة صراف آلي، أو دفتر شيكات، أو الإيداع والسحب المعتادين.

#### الضابط (٣٨٠)

يجوز للبنك أخذ أجر مقطوع أو نسبة محددة مقابل خدمات الحسابات الجارية (الدائنة) التي ليست من قبيل الإيفاء والاستيفاء من الحساب الجاري أو الخدمات التي لم يجر العرف على أنها من لوازم فتح الحساب الجاري؛ كاستخراج صور المستندات، والعد والفحص والفرز غير المعتاد للنقود المودعة، ودفاتر الشيكات الزائدة عن المعتاد، أو ذات المزايا الخاصة، أو أوامر الدفع المستديمة.

### الضابط (٣٨١)

يجوز للبنك أن يضع مكافآت أو حوافز لموظفيه الذين يستقطبون عملاء حسابات جارية للبنك، ويكيف ذلك على أنه عقد جعالة.

### الضابط (٣٨٢)

يجوز إجراء تعديلات في رسوم الخدمات البنكية وتعرفتها من وقت لآخر، على أن يخطر العميل بذلك قبل بدء التطبيق بمدة كافية.

## الخدمات على الحساب الجاري:

### الضابط (٣٨٣)

يجوز للبنك أن يتيح للعميل خدمة سداد الفواتير لكل الأنشطة ما عدا تلك التي يغلب عليها الحرام.

### الضابط (٣٨٤)

يجوز للبنك أن يأخذ رسماً -عند وساطته في سداد الفواتير- من الشركة المسدد لها، وذلك مقابل إتاحتها هذه الخدمة سواء أكان هذا الرسم مبلغاً مقطوعاً أم نسبة مخصصة من المبلغ المسدد.

### الضابط (٣٨٥)

إذا حصل الموظف على حافز مقابل استقطابه حساباً جاريًا، فلا يجوز له أن يتقاسم ذلك الحافز مع العميل صاحب الحساب الجاري، ولا أن يعطيه أي مبالغ نقدية أو هدايا أو منافع مقابل استقطابه، سواء أكان باتفاق مسبق أم دونه.

### الضابط (٣٨٦)

يجوز للبنك -تحفيزاً للعميل المستفيد من خدمة البنك- أن يعيد له جزءاً من الرسوم التي تقاضاها البنك منه، وذلك عند تجاوز عدد عملياته أو مبالغها حدًا معينًا.

### الضابط (٣٨٧)

يجوز للبنك إصدار شهادة ملاءة ائتمانية لعملائه برسوم ودون رسوم، وهي شهادة تبين سجل العميل الائتماني مع البنك وأرصده وما شابه ذلك.

### الضابط (٣٨٨)

يجوز للبنك إصدار شهادة مديونية لعملائه برسوم ودون رسوم، على أن يراعى في تقدير الرسوم التكاليف التقريبية التي يتحملها البنك، وعند طلب العميل نسخًا إضافية فلا يزيد البنك عن رسم رمزي فيما يقابل النسخ الإضافية.

### الضابط (٣٨٩)

يجوز اتفاق البنك والعميل عند إيداع كميات من الفئات الصغيرة للعملة أن يُعتمد مبدئيًا على المبلغ التقريبي الذي يذكره العميل، ثم يودع المبلغ على سبيل الدقة بناء على احتساب موظفي البنك، ولو اختلفت زيادة أو نقصًا عما ذكره العميل، ولا يحق للعميل الاعتراض حينئذ.

### الضابط (٣٩٠)

يجوز للبنك أن يشترط على المتعاملين معه في عقود التوريد فتح حسابات جارية لديه، على ألا يشترط إيداع مبلغ معين.

### الضابط (٣٩١)

يجوز التعامل بحسابات الأمانة (*Escrow Account*)، وهي حسابات بنكية يمنع أصحابها من التصرف فيها لمدة محددة لأغراض نظامية.

**الضابط (٣٩٢)**

إذا أودع في حساب البنك فوائد ربوية دون اتفاق مسبق، فلا يردها للمودع بل يجنبها في حساب التطهير، دون الاستفادة منها مادياً أو معنوياً.

**الضابط (٣٩٣)**

يجوز للبنك أن يحجز الحساب الجاري للعميل مقابل منحه تمويلاً، لضمان سداد التمويل.

**الضابط (٣٩٤)**

يجوز طرح مسابقات لعامة العملاء وتقديم جوائز للفائزين بشرط ألا يبذل المشارك شيئاً للدخول في المسابقة.

**الضابط (٣٩٥)**

يجوز تقديم الهدايا للمؤسسات والجهات الحكومية التي يرغب البنك في تسويق منتجاته فيها، بشرط أن تكون لمصلحة الجهة، وأن تقدم بصفة رسمية، وعلى البنك وضع سياسات وإجراءات لضبط هذه العملية.

**الضابط (٣٩٦)**

يجب على موظف البنك -عند تسويق منتجات البنك وخدماته وإبراز مميزاتها- تحري الصدق والأمانة وتجنب المبالغة في الثناء عليها بما ليس فيها.

\*\*\*



# الحواالت



# الحوالات

## تنفيذ الحوالات:

### الضابط (٣٩٧)

يختلف مفهوم الحوالة المصرفية عن الحوالة الفقهية، فالحوالة المصرفية: وكالة بأجر لنقل المال من مكان لآخر، وأما الحوالة الفقهية فهي: نقل الدين من ذمة إلى أخرى.

### الضابط (٣٩٨)

تكيف عمليات التحويل بين البنك والبنوك المراسلة على أنها وكالة بأجر.

### الضابط (٣٩٩)

يجوز للبنك أن يتقاضى من العميل أجره على الحوالات، سواء أكانت الأجرة نسبة أم مبلغاً مقطوعاً، كما يجوز للبنك الأخذ من البنك المراسل.

### الضابط (٤٠٠)

لا يجوز للبنك تنفيذ الحوالة إذا علم أنها لغرض محرم.

### الضابط (٤٠١)

الأصل أنه لا ينبغي للبنك أن يسأل العميل عن الغرض من الحوالة ما لم يعلم أن غرضها محرم.

## التعامل مع البنوك المرسلة في الحوالات:

### الضابط (٤٠٢)

البنك المرسل: هو البنك الذي يتعامل معه البنك الرئيس لتغطية الخدمات والسحوبات الخاصة بالعملاء في الداخل والخارج.

### الضابط (٤٠٣)

يجب على البنك أن يحرص على اختيار البنوك الإسلامية بنوگًا مراسلة، ودعمها وتجنب الإشكالات الشرعية في التعامل مع البنوك الربوية، فإن لم تتوفر بنوك إسلامية تلبّي احتياجات البنك، فإنه يجوز فتح حسابات جارية لدى البنوك الربوية الأجنبية والمحلية.

### الضابط (٤٠٤)

يجوز للبنك فتح الحسابات الجارية لدى البنوك المرسلة، ويكيف على أنه عقد قرض، ويرتب على ذلك أحكام القرض.

### الضابط (٤٠٥)

يجوز للبنك المرسل أخذ أجر مقطوع أو نسبة مقابل خدمات الحسابات الدائنة.

### الضابط (٤٠٦)

يجب على البنك أن يعلق دفع الحوالات وغيرها من المدفوعات إذا لم يكن في حسابه لدى البنك المرسل رصيد كاف، وعليه أن يبلغ البنك المرسل بالامتناع عن صرف ما يطلبه البنك على سبيل الخطأ.



### الضابط (٤٠٧)

لا يجوز النص في اتفاقيات المراسلين على أخذ أو إعطاء الفوائد الربوية تحت أي مسمى كان، كغرامات التأخير، أو تكلفة فوات الفرصة البديلة، أو الفوائد على صرف المبالغ قبل تغذية حساب البنك -منفذ العملية-، أو الفوائد المحتسبة على تقويم الأرصدة بأثر رجعي في حالات التأخير في الدفع.

### الضابط (٤٠٨)

يجب أن ينص في الاتفاقيات مع المراسلين على أن البنك لا يأخذ أو يدفع الفوائد الربوية، وعليه أن يظهر الفوائد التي تودع في حسابه رغم التعاقد على خلاف ذلك، وعليه أن يمتنع عن الدفع إن طلب منه، وأما إن حسمت دون اختياره فتسجل مصروفًا، ويستمر بالمطالبة بها بعد حسمها وفق المتفق عليه، ولا يقاص الفوائد المدينة بالدائنة.

## المصارفة في الحوالات:

### الضابط (٤٠٩)

يجوز إجراء حوالة بنكية بعملة مغايرة للعملة المقدمة من العميل المحول بشرط إجراء عقد الصرف والقبض قبل تحويل المبلغ. ولا يعد تأخر المحوّل إليه في تسليم المبلغ مؤثراً في عقد الصرف.

### الضابط (٤١٠)

يجب على البنك عند وجود فروق محاسبية عند المقاصة أن يجعلها في حساب خيري على نية مالكها إن كانت الفروق لصالحه، وإن كانت الفروق عليه فإنه يدفعها لصاحبها، شريطة أن يكون ما يتحمله عميل البنك المحلي أو الخارجي (المحوّل إليه مثلاً) من هذه الفروق يسيرًا بالنسبة لحجم العملية، وغير مقصود.

### الضابط (٤١١)

يجوز في الاتفاقيات مع المراسلين من أجل معالجة إشكالات انكشاف حساب البنك (منفذ العملية) النص على إحدى الطريقتين:

١- منع التعامل بالفوائد الربوية أخذًا أو إعطاءً.

٢- أن تكون حسابات البنك لدى البنوك المراسلة دائمًا دائنة، فإن لم تكن كذلك فلا تنفذ العملية حتى يتم تغذية الحساب.

فإن تعذر العمل بإحدى هاتين الطريقتين فيمكن التعامل بنظام النقاط الدائنة والمدينة (نظام النمر) مع البنك المراسل. ويكون ذلك بأن يودع البنك الذي انكشف حسابه مبلغًا مساويًا للمبلغ الذي سحبه من البنك الآخر ولمدة الزمنية نفسها (١:١)، بغض النظر عن أسعار الفائدة في يوم انكشاف الحساب ويوم الإيداع، فتكون المنفعة مشتركة بينه وبين البنك المراسل وبالقدر نفسه.

### الضابط (٤١٢)

يجب على البنك تعويض العميل عن الخطأ في تحديد عملة الحوالة بالطريقة التي يراها مناسبة بالتراضي مع العميل، كإرجاع فرق العملة للعميل أو جزء منه، أو شراء العملة من العميل بسعر البيع نفسه.

### الضابط (٤١٣)

يتحمل المتسبب بالخطأ الإداري ما يترتب عليه من مصروفات أو أعباء، سواء أكان البنك المراسل أم البنك أم العميل.





# اشیقات



# الشيكات

## الضابط (٤١٤)

الشيكات تؤدي وظائف النقود، وتجرى عليها أحكام النقود، ويعد قبضها قبضاً لمحتواها، ما لم يدل العرف على خلاف ذلك.

## الضابط (٤١٥)

يجوز إصدار الشيكات والتعامل بها على ألا يترتب على ذلك مخالفة شرعية.

## الضابط (٤١٦)

يجوز أخذ أجره مقطوعة أو بالنسبة على تحصيل الشيكات، وتعد من قبيل الوكالة بأجر، وليست من باب الضمان ولا من باب حسم الأوراق التجارية.

## الضابط (٤١٧)

لا يجوز للبنك الزيادة في الرسوم عن التكلفة الفعلية في حال إصدار الشيكات المسحوبة على حساب مكشوف كحساب الجاري المدين.

## الضابط (٤١٨)

يجوز التعامل بالشيكات المقيدة بشروط، ويجب الالتزام بها، كالشيك المسطر، والمقيد في الحساب.

#### الضابط (٤١٩)

إذا حرر الشيك ثم اختلف سعر الصرف، فغنمه للمستفيد وغمه عليه.

#### الضابط (٤٢٠)

لا يجوز صرف الشيك بأقل من قيمته إذا صرف بالعملة نفسها.

#### الضابط (٤٢١)

يجوز أخذ أجر مقطوع أو نسبة محددة على إصدار دفاتر الشيكات الزائدة عن المعتاد والشيكات المصدقة، والمصرفية، والمسحوبة على مراسل، وكذا على إيقافها، وتحصيلها، والتزويد بمستندات متعلقة بالشيك، وإعادة شراء الشيكات المصدقة، والشيكات المسحوبة على مراسلين.

#### الضابط (٤٢٢)

الأصل أن يكون تقييد الشيك في حساب العميل تقييداً نهائياً، ولا مانع من الاتفاق على مدة معينة بين البنك والعميل على تحصيل الشيكات فيها، وإذا ورد المبلغ قبل ذلك فعلى البنك إيداعه في حساب العميل فوراً.

#### الضابط (٤٢٣)

يجوز أن يقيد البنك مبلغ الشيك في حساب العميل قبل تحصيله، ويعد ذلك إقراضاً من البنك للعميل إلى حين ورود قيمة الشيك للبنك، ويحق للبنك الرجوع على العميل مطلقاً فيما تعذر عليه استيفاؤه.

#### الضابط (٤٢٤)

يجب على البنك في حال تحصيل الشيكات بعملة غير عملة الشيك أن يُسلم مبلغها بعد التحصيل، وللبنك أن يقرض العميل قيمة الشيك التقريبية، فإن كان المبلغ المحصّل أكثر

من القرض أعطي للعميل، وإن كان أقل رجح البنك على العميل بالفرق.

#### الضابط (٤٢٥)

يكون سعر الصرف -في حال تحصيل الشيكات بالعملة الأجنبية- هو سعر الصرف حين القيد في حساب العميل بعد تحصيل البنك لقيمة الشيك، لأن العبرة بتاريخ وقوع المصارفة فعلاً، والمصارفة إنما تحصل وقت القيد في حساب العميل.

#### الضابط (٤٢٦)

يجوز بيع الشيكات الحالة وشراؤها -بأي نوع من أنواع النقود-؛ كالنقود الورقية، أو الشيكات، أو البطاقات الائتمانية، ويطبق عليها حينئذ شروط الصرف.

#### الضابط (٤٢٧)

إذا كانت المبادلة في الشيكات بنقد من جنس العملة التي أصدر بها الشيك فيجب التقابض والتماثل.

#### الضابط (٤٢٨)

إذا كانت المبادلة في الشيكات بنقد من غير جنس العملة التي أصدر بها الشيك، فيجب حينئذ التقابض فقط، ويكون سعر الصرف حسب ما يتفقان عليه.

#### الضابط (٤٢٩)

لا يجوز بيع الشيك المؤجل بنقد.

#### الضابط (٤٣٠)

يجوز جعل الشيك المؤجل ثمناً لسلعة حالة معينة غير الذهب والفضة والنقود.

### الضابط (٤٣١)

يتحقق التقابض في بيع الشيكات وشرائها بأن يتسلم البنك العملة، أو تحسم من حساب العميل، ويتسلم العميل الشيك في الوقت نفسه، على أن يكون الشيك مستحق الدفع فوراً عند تقديمه للمسحوب عليه.

### الضابط (٤٣٢)

يجوز التعامل بشيكات التحويلات المصرفية إذا كان التحويل بالعملة نفسها، أما إذا كان التحويل بعملة أخرى فلا بد من إجراء عملية الصرف أولاً مع الاكتفاء بالقبض الحكمي، ثم التحويل.

### الضابط (٤٣٣)

لا يجوز الرجوع على بائع الشيك بعد شرائه إلا في العيوب التي كانت قبل الشراء، كالتزوير، وعدم مطابقة التوقيع. أما ما يطرأ بعد الشراء فيكون من ضمان المشتري، كما لو أفلس البنك المسحوب عليه بعد شراء الشيك.

### الضابط (٤٣٤)

لا يجوز حسم الشيك، ويجوز وفاء محرر الشيك للمستفيد الأول (الدائن) بأقل من قيمته قبل حلول أجله ما لم يكن ذلك باتفاق سابق قبل تاريخ الوفاء.

### الضابط (٤٣٥)

يعد تسلم الشيك المصرفي أو المصدق أو السياحي وما في حكمها من القبض الحكمي للعمليات، ويجوز التعامل بها في كل ما يشترط فيه التقابض في مجلس العقد كشراء الذهب والفضة والعملات، وجعلها رأس مال سلم.



### الضابط (٤٣٦)

يعد من القبض الحكمي للعملات تسلم الشيك الشخصي إذا كان له رصيد ودل العرف على اعتبار قبضه قبضاً لمحتواه.

### الضابط (٤٣٧)

يجوز أخذ الأجرة عن الوكالة في بيع الشيكات السياحية، سواء أكانت نسبة أم مبلغاً مقطوعاً.

### الضابط (٤٣٨)

يجوز أخذ الحوافز عن الوساطة في بيع الشيكات السياحية من الشركات المصدرة لها.

### الضابط (٤٣٩)

يعد التظهير بجميع أنواعه -إذا حصل مستوفياً للشروط والبيانات المقررة نظاماً - ملزماً لما يترتب عليه من آثار. والتظهير هو: بيان يكتبه المستفيد من الورقة التجارية على ظهرها أو على وصلة مرفقة بها لينقل بمقتضاه بعض الحقوق التي ترتبها له الورقة أو كلها إلى شخص آخر يسمى (المظهر له).

### الضابط (٤٤٠)

يجوز أخذ رسوم على إصدار شيك بديل إذا كان ذلك بطلب من المستفيد، أما إذا كان بسبب خطأ من البنك فلا يجوز.







# العملاء



# العملات

## الضابط (٤٤١)

تجوز المتاجرة في العملات، بشرط مراعاة الآتي:

- ١- أن يتم التقابض قبل تفرق العاقدين، سواء أكان القبض حقيقياً أم حكماً.
- ٢- أن يتم التماثل في البديلين اللذين من جنس واحد، ولو كان أحدهما ورقياً والآخر معدنياً.
- ٣- ألا يشتمل العقد على خيار شرط أو أجل لتسليم أحد البديلين أو كليهما.
- ٤- ألا تكون المتاجرة بقصد الاحتكار أو بما يترتب عليه ضرر بالأفراد أو المجتمعات.
- ٥- ألا يكون في السوق الآجلة.

## الضابط (٤٤٢)

يجب تماثل البديلين في الصرف إذا كانا من عملة واحدة، ولو كان أحدهما ورقياً والآخر معدنياً.

## الضابط (٤٤٣)

لا يجوز خيار الشرط في عمليات المصارفة.

#### الضابط (٤٤٤)

لا تجوز المتاجرة في العملات بقصد الاحتكار أو بما يترتب عليه ضرر بالأفراد أو المجتمعات.

#### الضابط (٤٤٥)

لا تجوز المتاجرة بالعملات في الأسواق الآجلة.

#### الضابط (٤٤٦)

لا يجوز للبنك تقديم تسهيلات مالية (قروض) لعميل المتاجرة في العملات، إذا تضمنت هذه العمليات منفعة مشروطة للبنك، ومن ذلك:

- ١- أن يكون القرض بفائدة.
- ٢- أن يشترط أن تكون متاجرة العميل من خلال أجهزة البنك.
- ٣- أن يأخذ عمولات مقابل عمليات العميل.

#### الضابط (٤٤٧)

يغتفر -استثناءً في حال الضرورة- التأخر في تسوية القيود (التسلم الفعلي) للعملة إلى المدة المتعارف عليها في أسواق الصرف العاجل (يوم أو يومي عمل)، بشرط تقييد العملية قيداً ابتدائياً عند التعاقد، وعدم تصرف المستفيد في العملة خلال مدة القيد الابتدائي بل بعد التسوية (القيد النهائي).

#### الضابط (٤٤٨)

يتحقق القبض الحقيقي في العملات بالمناولة بالأيدي.

### الضابط (٤٤٩)

يتحقق القبض الحكمي - اعتبارًا وحكمًا - بالتخلية مع التمكين من التصرف، ولو لم يوجد القبض حسًا، ومن صور القبض الحكمي المعتبرة شرعًا وعرفًا ما يأتي:

- ١- القيد المصرفي المقترن بالتسوية الفورية لمبلغ من المال في حساب لعميل، كالإيداع في حساب العميل.
- ٢- إبرام العميل عقد صرف ناجزًا بينه وبين البنك في حال الصرف لحساب العميل.
- ٣- اقتطاع البنك بأمر العميل مبلغًا من حساب له ليضمه إلى حساب آخر بعملة أخرى من البنك نفسه أو غيره لصالح العميل أو لمستفيد آخر.

### الضابط (٤٥٠)

يجوز توكيل أي شخص - غير المتعاقد معه في الصرف - من أجل البيع والقبض والتسليم، ويجري على الوكيل من ضوابط الصرف ما يجري على الأصيل.

### الضابط (٤٥١)

تجوز المصارفة عبر وسائل الاتصال الحديثة، ويجب فيها ما يجب في المصارفة العادية، ويترتب عليها الآثار نفسها.

### الضابط (٤٥٢)

إذا كان المنتج يتضمن قيودًا محاسبية متعددة بين عدة أطراف فلا مانع شرعًا من تسجيل صافي العمليات دون تقييد كل عملية على حدة، ما لم يكن تسجيل القيد بذاته مطلبًا شرعيًا، كالقبض في الصرف.

### الضابط (٤٥٣)

يحرم الصرف الآجل، ولو كان للتحوط من انخفاض ربح العملية التي تتم بعملة يتوقع انخفاض قيمتها، سواء أكان بتبادل حوالات آجلة، أم بإبرام عقود مؤجلة لا يتحقق فيها قبض البدلين كليهما.

### الضابط (٤٥٤)

يجوز للبنك -للتحوط من انخفاض العملة في المستقبل- إجراء قروض متبادلة بعملات مختلفة دون أخذ فائدة أو إعطائها، شريطة عدم الربط بين القرضين. ويجوز كذلك شراء بضائع أو إبرام عمليات مرابحة بالعملة نفسها.

### الضابط (٤٥٥)

يجوز للعميل -من أجل التحوط من مخاطر تذبذب أسعار العملات- أن يشتري سلعة بثمن مؤجل وبعملة محددة (كالريال السعودي)، ثم يبيعها -بعد تملكها وقبضها- على طرف ثالث بالعملة الأخرى التي يُراد تثبيت سعر صرفها (كالإورو) بالأجل نفسه، دون أن يكون هناك ارتباط بين العقدين، مع ملاحظة ما يأتي:

- ١- لا بد من استيفاء ثمن البيع في العمليتين، ولا يجوز إجراء مقاصة بين الدينين.
- ٢- يجوز للعميل أن يوكل البنك في عمليتي الشراء والبيع، وللمنك أن يشترط أن تكون الوكالة لازمة وشاملة لعقدي البيع والشراء.
- ٣- يجوز للمنك أن يكون ضامناً للعميل بأداء الثمن في عقد الشراء فقط.
- ٤- يجوز للمنك أخذ الضمانات من العميل (الموكل)؛ لضمان التزامه بالعقود، ومن ذلك: شرط رهن ثمن السلعة المؤجل المستحق.



### الضابط (٤٥٦)

يجوز للعميل -من أجل التحوط من انخفاض قيمة العملة في المستقبل- أن يشتري من البنك سلعة بالأجل بعملة، ثم يوكله في بيعها لطرف ثالث بثمن حال، ويرهن ثمنها لدى البنك، ثم يستثمر المبلغ المرهون في شراء سلعة من السوق بثمن حال، ثم بيعها على البنك بالأجل بعملة أخرى، مع مراعاة ما يأتي:

- ١- ألا يبيع البنك على العميل سلعة ثم يشتريها البنك منه بالأجل نفسه بالعملة الأخرى.
- ٢- أن تكون العمليتان منفصلتين، ويتم إجراء كل عملية على سلعة مختلفة.
- ٣- الالتزام بضوابط منتج «التمويل بالبيع الآجل» (التورق)، ومنتج «الاستثمار بالبيع الآجل».

### الضابط (٤٥٧)

لا يجوز بيع سلعة بالأجل بعملة محددة كالريال، ثم شراؤها بالأجل نفسه بعملة مغايرة كالبيورو.

### الضابط (٤٥٨)

إذا أصدر أحد المتعاقدين بالصرف إيجابًا محدد المدة بإحدى وسائل الاتصال الحديثة، فإنه يكون ملزمًا بها في هذه المدة، ولا يتم العقد إلا عند القبول والتقابض.

### الضابط (٤٥٩)

لا تجوز المواعدة الملزمة في الصرف بين الطرفين.

### الضابط (٤٦٠)

لا يجوز ما يعرف بالشراء والبيع الموازي للعملات «*parallel purchase and sale of currencies*»، وهو اتفاق يجمع بيع العملة بالأجل، واشتراط عقد صرف في عقد صرف آخر، والمواعدة الملزمة لطرفي عقد الصرف.

### الضابط (٤٦١)

تجوز المبادلة في النقود الثابتة ديناً في الذمة إذا أدت إلى سقوط الدينين محل المصارفة وتفريغ الذمتين منهما، ومن صورها:

- ١- تطرح (إطفاء) الدينين الحاليين، بأن يكون في ذمة شخص ريلات لآخر، وللآخر في ذمة الأول دولارات، فيتفقان على سعر المبادلة لإطفاء الدين كله أو بعضه تبعاً للمبالغ، وتسمى هذه العملية عند الفقهاء المقاصة.
- ٢- استيفاء الدائن دينه الذي هو بعملة ما بعملة أخرى، على أن يتم الوفاء فوراً بسعر صرفها يوم السداد.

\*\*\*



# الصناديق والمحافظ



## الصناديق والمحافظ

### موجودات الصناديق:

#### الضابط (٤٦٢)

لا يجوز الاستثمار في وحدات الصناديق الاستثمارية التي موجوداتها ذهب أو فضة أو عملات إلا بتحقق ضوابط الصرف. ولما كان الإخلال بضوابط الصرف هو المعتاد في الأسواق، مُنِع الاستثمار فيها حتى يثبت تحقق الضوابط.

#### الضابط (٤٦٣)

يجوز استثمار البنك في الصناديق الاستثمارية التي يكون لديها هيئة رقابة شرعية تتولى التدقيق على أعمال الصندوق.

#### الضابط (٤٦٤)

يجوز إنشاء صناديق استثمارية في الأسهم المتوافقة مع ضوابط الهيئة الشرعية للبنك، سواء أكانت في الأسواق المحلية أم الدولية.

#### الضابط (٤٦٥)

لا يجوز استثمار أموال الصناديق الاستثمارية في أسهم لا تتوفر معلومات كافية عن مدى شرعيتها.

### الضابط (٤٦٦)

يجوز بيع وحدات الصناديق التي تستثمر في المرابحة وإن اشتملت على ديون ونقود، فللصندوق شخصية مستقلة وهي المقصودة، والنقود والديون تابعة لها، ويؤثر في هذه الشخصية عدة عوامل؛ ككفاءة مدير الصندوق، والتصاريح الرسمية، والعلاقات التعاقدية مع الجهات الاستثمارية.

### الضابط (٤٦٧)

يجوز إجراء المرابحة للأمر بالشراء والتورق على وحدات الصناديق الاستثمارية على ألا تباع الوحدات المشتراة إلا بعد التقييم التالي لتقييم الشراء، وألا تكون موجودات الصندوق ديوناً.

### الضابط (٤٦٨)

يجوز أن يشتري البنك (الوكيل في الاستثمار) عقاراً لغرض إنشاء صندوق استثماري مع خيار شرط اكتمال المبلغ من المستثمرين خلال مدة معينة، فإن اكتمل الثمن المتفق عليه خلال تلك المدة، وإلا فيفسخ عقد الشراء حينئذ.

## إدارة الصناديق:

### الضابط (٤٦٩)

يجوز للبنك التسويق لصناديق دولية مجازة من هيئة رقابة شرعية أخرى، ولو كان لها ضوابط مختلفة عن ضوابط الهيئة الشرعية للبنك.

### الضابط (٤٧٠)

يجوز أخذ رسوم على الاشتراك والبيع والاسترداد في الصناديق الاستثمارية.

### الضابط (٤٧١)

يجوز الاشتراك والاسترداد في الصندوق الاستثماري بالتقييم اللاحق لوحدات الصندوق، ولا تضر الجهالة به وقت الاشتراك والاسترداد فهو يؤول إلى العلم، ويعد من البيع والشراء بما ينقطع به السعر في السوق.

### الضابط (٤٧٢)

من الصور الجائزة لعقد إدارة المحافظ الاستثمارية الخاصة أن تكون وكالة في الاستثمار، أو مضاربة أو مشاركة.

### الضابط (٤٧٣)

يجوز أن تدار الصناديق الاستثمارية والمحافظ الاستثمارية بعقد الوكالة بأجر أو المضاربة. ويجب أن يكون ما يستحقه المدير معلومًا.

### الضابط (٤٧٤)

يجوز تحديد عوض مدير الصندوق أو المحفظة الاستثمارية بمبلغ مقطوع، أو بنسبة من الربح المتحقق الزائد على رأس المال، أو بنسبة من رأس المال، أو بنسبة من القيمة السوقية للمحفظة كل مدة محددة كثلاثة أشهر، ويستحق مدير المحفظة أجرته، سواء أربحت المحفظة أم خسرت ما لم يتعد أو يفرط.

### الضابط (٤٧٥)

يجوز لإدارة الصناديق الاستثمارية أخذ حافز أداء بنسبة محددة ومعلومة للمستثمر، وذلك مقابل زيادة الأرباح عن حد معين متفق عليه.

#### الضابط (٤٧٦)

يجوز لإدارة الصناديق الاستثمارية أن تنص على نسبة الربح المتوقعة، بناء على دراسة السوق في نشرة الاكتتاب في الصناديق الاستثمارية.

#### الضابط (٤٧٧)

يجب على مدير الصندوق الاستثماري أن يبذل الجهد والطاقة في استثمار أموال الصندوق على الوجه الأمثل، وفي الغرض الذي أنشئ الصندوق من أجله، وإلا فعليه تحمل تبعات التفريط.

#### الضابط (٤٧٨)

يجوز لمدير الصندوق التعاقد مع طرف آخر لإدارة الصندوق الذي يديره، إذا اشترط ذلك عند التعاقد.

#### الضابط (٤٧٩)

يجوز لمدير الصندوق الاستثماري تغيير الأجر أو الحوافز، بشرط إبلاغ المستثمرين قبل سريان التغيير، وللمستثمر الفسخ حال عدم رضاه.

#### الضابط (٤٨٠)

يجب على مدير الصندوق الإفصاح التام عن جميع المصروفات المحملة على الصندوق.

#### الضابط (٤٨١)

يجب على المستثمر إخراج زكاة ما يملكه من وحدات في الصناديق الاستثمارية، ويجوز أن يوكل من يحسبها ويخرجها عنه.



## زكاة الصناديق:

### الضابط (٤٨٢)

تجب الزكاة على مالك وحدات الصندوق الاستثماري، فإن كان مدير الصندوق يخرج الزكاة الواجبة شرعاً فإن المستثمر يعد مؤدياً للواجب عليه.

### الضابط (٤٨٣)

تزكى وحدات الصناديق الاستثمارية حسب موجوداتها، فإن كانت عروض تجارة أو أثماناً أو نقوداً أو ديوناً ففيها ٢,٥٪، وإن كانت غير ذلك كالزروع والمواشي فيرجع إلى تفصيل أحكام الواجب فيها شرعاً.

### الضابط (٤٨٤)

يشترط لوجوب زكاة وحدات الصناديق الاستثمارية أن يحول الحول الهجري القمري، مع مراعاة ما يأتي:

١- إذا كان للمستثمر يوم يَعدُّه حولًا لزكاة جميع أمواله -وهذا أيسر للمزكي في الحساب- فإنه يضم هذه الوحدات إلى أمواله الزكوية في ذلك اليوم بغض النظر عن تاريخ الشراء.

٢- إذا لم يكن للمستثمر يوم محدد لزكاة جميع أمواله، فإن حول هذه الوحدات هو مضي سنة هجرية قمرية من تاريخ الشراء؛ إلا إذا كان ثمن الوحدات قبل الشراء مستثمرًا في عروض تجارة، أو كان نقدًا أو ذهبًا أو فضة، أو كان ديونًا تجب فيها الزكاة، فلا ينظر إلى تاريخ شراء الوحدات، بل يكون حول هذه الوحدات هو حول ثمنها قبل الشراء.

#### الضابط (٤٨٥)

معادلة إخراج زكاة صناديق عروض التجارة والأثمان لمن وجبت عليه هي:  
[عدد الوحدات التي يملكها × آخر تقييم للوحدات عند يوم الحول × ٢,٥٪].

#### الضابط (٤٨٦)

العبرة في الحول الزكوي بالسنة الهجرية القمرية، ولا يلتفت إلى السنة الشمسية إلا في حال الضرورة، وفي حال احتسابها بالسنة الشمسية فتزاد الزكاة بما يعادل الأيام الزائدة في السنة الشمسية عن القمرية [٢,٥٧٧٪ للسنة الشمسية العادية، و٢,٥٧٧٪ للسنة الشمسية الكبيسة].

#### تطهير الصناديق:

#### الضابط (٤٨٧)

يجب على مديري الصناديق الاستثمارية تطهير ما يطرأ على الصناديق من إيرادات محرمة، أو أن يزودوا المستثمرين بالتطهير الواجب دورياً.

#### الضابط (٤٨٨)

يجب على مدير الصندوق الاستثماري أو مدير المحفظة الاستثمارية أن يقوم بتطهير العنصر المحرم في الأسهم التي تاجر بها، ولا يلزمه التخلص من جزء من عملياته أو أجرته، التي هي حق له نظير ما قام به من عمل.

#### الضابط (٤٨٩)

يجب على مدير الصندوق الاستثماري التخلص من أسهم الشركات التي خرجت عن الضابط الشرعي للصندوق، فبييعها خلال ٩٠ يوماً إن كانت حققت رأس المال، وذلك بأن يبلغ سعر السهم مع الأرباح الموزعة المبلغ الذي اشترت به، فإن لم تكن حققت رأس

المال فيجب بيعها في مدة لا تزيد عن سنة.

### الضابط (٤٩٠)

آلية تطهير صناديق الأسهم إذا تعذر احتسابها على وجه الدقة كالآتي:

- ١- تؤخذ نسبة آخر تطهير احتسب في مدة سابقة كمؤشر للمدة الحالية.
- ٢- عند كل تقييم، يجنب ما يعادل تلك النسبة في مخصص يحسم من تقييم وحدات الصندوق.
- ٣- عند صدور القوائم المالية واحتساب المقدار الواجب حقيقة، يقارن المقدار الواجب مع المجنب في المخصص ويخرج العجز أو ترد الزيادة إلى الصندوق.







الأهمم وإصكوك



# الأسهم والإصكوك

## الاكتتابات:

### الضابط (٤٩١)

يجوز لمدير الاكتتاب الحصول على مقابل مادي لقاء إدارة الاكتتاب والدراسات وتسويق الأسهم ونحو ذلك.

### الضابط (٤٩٢)

يجوز لمدير الاكتتاب الاتفاق مع البنوك المتسلمة بأن يلتزم البنك المتسلم بتوفير خدمات الاكتتاب عن طريق الفروع التابعة له، ويأخذ البنك المتسلم أجرة على ذلك، ويكيف العقد على أنه وكالة بأجر.

### الضابط (٤٩٣)

لا يجوز إسقاط رسوم الخدمة التي تستحقها البنوك المتسلمة للاكتتابات من مدير الاكتتاب مقابل إبقاء مبالغ تلك الاكتتابات مدة معينة في حساب جار لدى البنك، كما لا يجوز أن يدفع البنك لمدير الاكتتاب زيادة عن المبالغ المحصلة مقابل إبقائها في الحساب.

### الضابط (٤٩٤)

تجوز إدارة الاكتتاب للشركات التي تجيز الهيئة الشرعية للبنك تداول أسهمها، ويكيف العقد بين مدير الاكتتاب والشركة التي ستطرح أسهمها على أنه عقد إجارة على عمل.

#### الضابط (٤٩٥)

يجب أن تكون أجرة مدير الاكتتاب معلومة عند التعاقد، ويجوز أن تكون مبلغًا مقطوعًا يُسَلَّم نهاية مدة الاكتتاب، ويجوز أن يحدد رسم عن كل طلب اكتتاب.

#### الضابط (٤٩٦)

يجوز الاتفاق على استثمار البنك المتسلم لحصيلة الاكتتاب لصالحه، وتكون أموال الاكتتاب قرضًا في ذمته لصالح الشركة المطروحة.

#### الضابط (٤٩٧)

يجوز لمدير الاكتتاب الاتفاق على استثمار البنك المتسلم لأموال الاكتتاب لصالح الشركة المطروحة للاكتتاب مقابل أجرة، ويكيف العقد على أنه عقد إجارة على عمل (وكالة بأجر)، ولا يجوز في هذه الحال اشتراط ضمان رأس المال أو ربح محدد من الاستثمار.

#### الضابط (٤٩٨)

يعرف ضمان إصدار الأسهم (التعهد بتغطية الاكتتاب) بأنه: الاتفاق عند تأسيس الشركة مع من يلتزم بشراء جميع الإصدار من الأسهم أو جزء منه، وهو تعهد من الملتزم بالاكتتاب بالقيمة الاسمية أو بسعر محدد في كل ما تبقى مما لم يكتتب فيه غيره.

#### الضابط (٤٩٩)

يجوز ضمان إصدار الأسهم (التعهد بتغطية الاكتتاب) إذا كان دون مقابل لقاء الضمان<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: الضابط (٥٠٢).



### الضابط (٥٠٠)

يجوز إضافة نسبة معينة لتغطية مصروفات الإصدار إلى قيمة السهم عند الاكتتاب لتغطية مصروفات الإصدار، ما دامت تلك النسبة مقدرة تقديرًا مناسبًا لا غبن فيه.

### الضابط (٥٠١)

يجوز تقسيط قيمة الأسهم عند الاكتتاب، بأداء قسط وتأجيل بقية الأقساط، فيعد المكتتب مشتركًا بما عجل دفعه، وملتزمًا بزيادة رأس ماله في الشركة، شريطة أن يكون التقسيط شاملًا لجميع الأسهم، وأن تبقى مسؤولية الشركة بقيمة الأسهم المكتتب بها.

### الضابط (٥٠٢)

لا يصح تكييف التعهد بتغطية الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب بأنه من عقود الضمان المعروفة في المدونات الفقهية، ويمكن تكييفه وفق أحد التكييفين الآتيين:

- ١- أن يكون البنك المتعهد بالتغطية مشتريًا لجميع الإصدار منذ إبرام عقد التعهد بالتغطية، ثم يقوم البنك بطرح الإصدار للاكتتاب العام، فإن بيع جميع الإصدار وإلا ظل الباقي في ملكيته.
- ٢- أن يكون عقد التعهد بالتغطية مجرد التزام بشراء ما يبقى من الإصدار بعد طرح العام بالقيمة الاسمية للورقة المالية، ويستحق البنك المتعهد العوض المتفق عليه مقابل التزامه، سواء أبيع جميع الإصدار أم لا<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: الضابطان (٤٩٨)، (٤٩٩)، وهذا الضابط (٥٠٢) هو المتأخر.

## نوع الأسهم:

### الضابط (٥٠٣)

يجوز المشاركة في تأسيس الشركات المساهمة، شريطة أن تعمل في نشاط مباح، وأن يخلو نظامها الأساسي وعقد التأسيس ونشرة الإصدار من الملحوظات الشرعية كالقروض الربوية والاستثمارات المحرمة.

### الضابط (٥٠٤)

يجوز التعامل بأسهم الشركات التي نشاطها مباح ولم يظهر في قوائمها أي محظور شرعي.

### الضابط (٥٠٥)

يجوز التعامل بأسهم الشركات المساهمة التي أصل نشاطها مباح ولو كان لديها تعاملات محرمة، إذا تحقق ما يأتي:

- ١- ألا يزيد التمويل المحرم عن ٣٠٪ من إجمالي الموجودات.
  - ٢- ألا تزيد تكلفة التمويل المحرم أو غيرها من المصروفات المحرمة عن ٥٪ من إجمالي المصروفات.
  - ٣- ألا تزيد الاستثمارات المحرمة عن ٣٠٪ من إجمالي الموجودات.
  - ٤- ألا تزيد الإيرادات المحرمة عن ٥٪ من إجمالي الإيرادات.
- ويجب على المستثمر الالتزام بالتطهير، وألا يأذن للشركة بالتعامل في المحرم بل يسعى في التصحيح ما أمكن.

### الضابط (٥٠٦)

يجوز التعامل بأسهم الشركات التي أصل نشاطها مباح ولديها تعاملات محرمة كالاقتراض والإقراض بالرأب- بما لا يتجاوز الضوابط المقررة من الهيئة الشرعية للبنك- سواء أكان ذلك بالشراء أم البيع أم الوساطة أم التعهد بتغطية الاكتتاب أم غير ذلك، مع مراعاة ما يأتي:

- ١- وجوب التطهير على مالها يوم استحقاق الربح، وهو يوم انعقاد الجمعية العامة.
- ٢- وجوب بذل النصح في الجمعية العمومية ولمجلس الإدارة والتنفيذيين، والسعي في التصحيح بكل السبل الممكنة.

### الضابط (٥٠٧)

المعتبر في التصنيف الشرعي للشركات المساهمة هو إجمالي الموجودات أو المطلوبات لا القيمة السوقية.

### الضابط (٥٠٨)

المرجع في الحكم على الشركات هو القوائم السنوية المدققة، ويمكن الاستفادة من القوائم الربعية للمتابعة، ويستثنى من ذلك ما يثبت من مصادر معتبرة، كأن يثبت أن لدى تلك الشركات معاملات محرمة لم تفصح عنها.

### الضابط (٥٠٩)

لا يدخل ضمن العناصر المحرمة- في الحكم على الشركات المساهمة- أي معاملة أجزيت من هيئة رقابة شرعية معتبرة.

### الضابط (٥١٠)

تعد مصطلحات المعاملات المحرمة التي تشتمل عليها القوائم المالية -كمصطلح التسهيلات البنكية والسندات والعمولات البنكية- دليلاً على اشتغال الشركة على معاملات محرمة إلا إذا ثبت خلاف ذلك.

### الضابط (٥١١)

يحكم على المصطلحات المترددة بين التحريم والإباحة التي تشتمل عليها القوائم المالية -كمصطلح النقد في الصندوق أو البنك، والذمم الدائنة، والإيرادات المتنوعة- من خلال: التحليل بالقرائن والشواهد، والنظر في الإيضاحات المرفقة، ومراسلة الشركات، ونحو ذلك.

### الضابط (٥١٢)

من صور الاستثمار المحرم تملك الشركة في شركات محرمة، أو سندات، أو وحدات صناديق محرمة، أو أن يكون لها ودائع ربوية، أو إيرادات من تأجير عقارات على شركات نشاطها محرم.

### الضابط (٥١٣)

إذا لم يفصح بالشكل المطلوب عن بعض الإيرادات في القوائم المالية للشركات، فالواجب الاجتهاد في معرفتها ومراعاة جانب الاحتياط لإبراء الذمة.

### الضابط (٥١٤)

يجب إيقاف التعامل مع أسهم الشركات التي يتغير تصنيفها إلى تصنيف محظور، وفق آلية لا يتضرر بها السوق ولا العملاء.

### الضابط (٥١٥)

يجوز إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة، إذا أُصدرت بالقيمة العادلة للأسهم القديمة، إما بحسب تقويم الخبراء لموجودات الشركات، وإما بالقيمة السوقية، سواء أكان بعلاوة إصدار أم دونها.

### الضابط (٥١٦)

لا يجوز إصدار أسهم ممتازة يُضمن فيها رأس المال أو الربح أو يكون لها الأولوية عند التصفية أو عند توزيع الأرباح.

### الضابط (٥١٧)

يجوز إصدار أسهم ممتازة يكون لحاملها نسبة أعلى من الربح، أو يكون لحاملها بعض الخصائص الإجرائية أو الإدارية، مثل: حق التصويت، ويبقى في ضمان رأس المال كبقية الشركاء.

### الضابط (٥١٨)

يجوز أن يكون تسجيل الأسهم باسم المالك أو لأمره أو لحاملها.

### الضابط (٥١٩)

يجوز تطبيق بيع العربون في شراء الأسهم -بديلاً عن عقود الخيارات المحرمة- بشرط تحقق الآتي:

- ١- أن تكون الأسهم محل العقد مملوكة للبائع،
- ٢- أن تكون الأسهم محفوظة في محفظة خاصة مغلقة.
- ٣- ألا يتصرف البائع فيها خلال مدة خيار العربون.
- ٤- أن يكون للمشتري ربحها وعليه ضمانها خلال مدة الخيار.

### الضابط (٥٢٠)

لا يجوز إبرام العقود المستقبلية (FUTURES) على الأسهم.

### الضابط (٥٢١)

لا يجوز إبرام عقود الخيارات (OPTIONS) على الأسهم.

### الضابط (٥٢٢)

لا يجوز إبرام عقود المبادلات على العوائد المستقبلية للأسهم (SWAP)، وهي عقود على المقايضة في تاريخ لاحق لمعدل العائد على سهم معين، أو مجموعة من الأسهم بمعدل العائد على السهم أو أي أصل مالي آخر.

## التداول والوساطة:

### الضابط (٥٢٣)

يجوز تداول الأسهم والوساطة فيها، سواء أكان لغرض الاستثمار أم لغرض المتاجرة (المضاربة) بقصد الاستفادة من فروق الأسعار، بشرط تحقق الآتي:

- ١- ألا تكون أسهم شركات ذات نشاط محرم، كشركات الخمور والتبغ ولحوم الخنزير والقمار والبنوك الربوية والتأمين التجاري، والإعلام المحرم.
- ٢- ألا تكون في الشركات المتخصصة في بيع الديون وشرائها على وجه محرم.
- ٣- ألا تكون الأسهم ذاتها أسهمًا محرمة، كالمحرم من الأسهم الممتازة.
- ٤- ألا يكون لدى الشركات تعاملات محرمة كالاقتراض والإقراض بالربا تتجاوز الضوابط المقررة من الهيئة الشرعية للبنك.

#### الضابط (٥٢٤)

يجوز التداول والوساطة في الشركات مباحة النشاط، المشتمة على ديون ونقود، دون النظر إلى نسبتيهما، إذا كانا تابعين غير مقصودين

#### الضابط (٥٢٥)

إذا ورد على محفظة العميل شيء من الأسهم المحرمة، فعلى البنك أن يقصر ظهور السهم المحرم على شاشة الموظف والعميل دون بقية العملاء، وذلك ليتخلص العميل منها.

#### الضابط (٥٢٦)

يجب أن تقتصر الوساطة في الأسهم الدولية على البيع الفوري للشركات المباحة، دون البيع القصير، أو البيع المكشوف، أو بالخيار، أو العقود المؤجلة، أو المستقبلات.

#### الضابط (٥٢٧)

لا تجوز الوساطة في تداول أسهم شركات التأمين التي تطبق التأمين التجاري، ولو سمي تأميناً تعاونياً.

#### الضابط (٥٢٨)

يجوز قبول محافظ الأسهم المنقولة من الشركات الأخرى، فإن كانت هذه المحافظ متضمنة لشيء من الأسهم المحرمة فيتاح البيع للعميل دون الشراء، ويجب حث العميل على سرعة التخلص منها.

#### الضابط (٥٢٩)

يجب حث العملاء على التخلص من أسهم الشركات المحرمة الموجودة في محافظهم، ويكون ذلك بإتاحة بيعها دون الشراء، وذلك في مثل أسهم الشركات المحرمة الموجودة

في محافظ العملاء المنقولة من شركات أخرى، أو التي تحول تصنيفها إلى أسهم محرمة، أو التي دخلت المحفظة بناء على اكتتاب أُلزم به البنك.

### الضابط (٥٣٠)

يجوز تقديم خدمات التداول والاكتتاب وغيرها للشركات التي يتضمن نشاطها خدمات إعلامية كالتلفزة والإذاعة، بشرط ألا تنص أنظمتها ووثائقها على التصريح بما يخالف الشرعية، وألا تعرض أو تبث مثل ذلك.

### زكاة الأسهم:

### الضابط (٥٣١)

يجب على المضارب في أسهم الشركات المساهمة أن يخرج الزكاة ٢,٥٪ من قيمتها السوقية يوم وجوب الزكاة، وأما المستثمر فيزكي حسب الأموال الزكوية في موجودات الشركة.

### الضابط (٥٣٢)

يجب على الشركة المساهمة أن تبين للمساهمين مقدار الزكاة الشرعية الواجبة، وأن تبين المقدار الذي أخرجته الشركة.

### الضابط (٥٣٣)

إذا كانت الشركة المساهمة تخرج الزكاة الشرعية بالنيابة عن المساهمين، فيعد المساهم مؤدياً للواجب، كما في الشركات السعودية.



#### الضابط (٥٣٤)

إذا كانت الشركة المساهمة لا تخرج الزكاة الشرعية كاملة، فيجب على المساهم إخراج ما بقي من الزكاة الواجبة عليه، ويمكن أن يعرف المتبقي عن طريق جهة متخصصة كالهيئات الشرعية أو أن يحسبها بنفسه.

#### الضابط (٥٣٥)

إذا كانت الشركة المساهمة لا تخرج الزكاة الواجبة شرعاً، وعجز المساهم بغرض الاستثمار عن معرفة مقدارها، فيجب عليه احتياطاً إخراج ٢,٥٪ من حصته من إجمالي حقوق المساهمين، وتكون المعادلة على النحو الآتي:

$$[\text{إجمالي حقوق المساهمين} \div \text{إجمالي عدد الأسهم} \times \text{عدد أسهم المذكي} \times ٢,٥\%].$$

#### تطهير الأسهم:

#### الضابط (٥٣٦)

إذا تم تطهير أسهم شركة ما فليس على مالك السهم أن يطهر شيئاً من أرباحها، سواء أكانت الأرباح في شكل توزيعات نقدية أم أسهم منحة.

#### الضابط (٥٣٧)

يجب تطهير السهم من العائد المحرم، سواء أربحت الشركة أم خسرت، وسواء أوزعت أرباحاً أم لم توزع.

#### الضابط (٥٣٨)

في حال تعذر الوصول إلى مبلغ التطهير الفعلي، فيجتهد في احتساب مبلغ التطهير تقديراً، ويُؤخذ نسبة ٥٪ من معدل العائد على السوق للمحافظ التي تستثمر في أسهم الشركات المختلطة، ونسبة ٣٠٪ من الإيرادات التي لم يفصح عنها في قوائم الشركات.

### الضابط (٥٣٩)

يجب تطهير جميع الإيرادات الناتجة عن استثمار محرم، كالاستثمار في السندات.

### الضابط (٥٤٠)

يجوز أخذ عمولات البيع مقابل التوسط في التخلص من أسهم الشركات المحرمة، ولا يجب تطهيرها.

### الضابط (٥٤١)

لا يجوز للبنك أن يطهر الأموال المحرمة فيما يعود عليه بالنفع المادي أو المعنوي؛ كتسديد الضرائب والرسوم أو رعاية الأنشطة الخارجية باسمه أو تدريب موظفيه.

### الضابط (٥٤٢)

تجب المبادرة للتخلص من كل مال محرم، سواء أحصل عن عمد أم خطأ، ويكون التخلص في وجوه الخير وأغراض النفع العام بنية التخلص لا الصدقة، ومن غير أن ترجع على المتخلص بأي نفع مادي أو معنوي.

## الصكوك:

### الضابط (٥٤٣)

الصكوك هي: وثائق تمثل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين.

### الضابط (٥٤٤)

لا يتحمل مصدر الصكوك -ولا غيره من الوكلاء- ضمان الربح ولا أصل الاستثمار إلا إذا حصل منه تعدُّ أو تفريط.

#### الضابط (٥٤٥)

يجوز إصدار صكوك مضاربة يكون فيها البنك مضاربًا وحامل الصك رب المال، ويستحق البنك (المضارب) حصة من ربح الاستثمار، وفي حال الخسارة فإن حامل الصك (رب المال) يخسر رأس ماله، والبنك (المضارب) يخسر جهده ولا يضمن شيئًا ما لم يتعد أو يفرط.

#### الضابط (٥٤٦)

يجوز إصدار صكوك وكالة بأجر، يكون فيها البنك وكيلاً بأجر، وحامل الصك موكلًا، ويستحق البنك أجره سواء أتحقق ربح أم خسارة، ولا يضمن البنك شيئًا ما لم يتعد أو يفرط.

#### الضابط (٥٤٧)

يتفق عقد المضاربة وعقد الوكالة بأجر (الوكالة في الاستثمار) -من حيث مسؤولية مدير الصكوك- بأن المضارب والوكيل لا يضمنان شيئًا من رأس المال إلا في حال التعدي أو التفريط، ويفترقان في الاستحقاق، فللمضارب حصة من ربح الاستثمار لا يُستحق إلا في حال الربح، وأما في حال الخسارة فإنه يخسر جهده ولا يستحق شيئًا، وأما الوكيل بأجر فله الأجر المسمى سواء أتحقق ربح أم لا.

#### الضابط (٥٤٨)

يجوز التعامل بالصكوك المنضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية، سواء أكان بالإصدار أم تقديم الخدمات الاستشارية أم الشراء أم البيع أم الوساطة أم الرهن أم الحوالة أم غير ذلك.

#### الضابط (٥٤٩)

لا يجوز إصدار صكوك قابلة للتداول بديون المرابحة إذا كان العوض الذي تشتري به هذه الصكوك من الأثمان، ويجوز إذا كان العوض من السلع.

### الضابط (٥٥٠)

لا يجوز التعامل بالسندات مطلقاً، سواء أكان ذلك بالشراء أم البيع أم الوساطة أم الرهن أم الحوالة أم غير ذلك. والسندات: أوراق مالية يطرحها مصدرها لاقتراض أموال مع التزامه بردها وزيادة فائدة، وهي من الربا المجمع على تحريمه.





# الوكالة بالأية استثمار في لسلع الةءولية



## الوكالة بالاستثمار في السلع الدولية

### الضابط (٥٥١)

إذا كانت أنظمة أسواق المعادن الدولية لا تسمح بالتعامل إلا مع البنوك، فإنه يجوز للعميل توكيل البنك الأمر بالشراء في شراء السلعة، ولا مانع بعد تملك العميل وقبضه للسلعة أن يبيعها على البنك.

### الضابط (٥٥٢)

في حال توكيل العميل للبنك في شراء سلعة من الأسواق الدولية فيجب أن يكون للعميل الخيار بين بيعها على الوكيل أو غيره أو الاحتفاظ بملكيتها.

### الضابط (٥٥٣)

يجب أن يكون عوض الوكيل في الاستثمار معلومًا عند التعاقد أو محددًا بما يؤول إلى العلم بشكل يقطع النزاع، ومن الصور الجائزة أن يكون العوض:

- ١- مبلغًا مقطوعًا.
- ٢- نسبة من رأس المال المستثمر.
- ٣- نسبة من صافي الأصول.
- ٤- نسبة من الإيرادات.
- ٥- أجرة المثل إن كانت متعارفًا عليها.
- ٦- مربوطًا بمؤشر منضبط يمكن الرجوع إليه، مثل: سايبور أو لايبور.

ويمكن الجمع بين بعض الصور السابقة على وجه لا يؤدي إلى محذور شرعي، كما يمكن أن يكون العوض بإحدى الصور السابقة بالإضافة إلى حافز أداء يستحق به الوكيل ما زاد عن حد معين، سواء أكان ذلك بنسبة معلومة أم بمبلغ معلوم، ويكون ذلك من قبيل الجعالة.

#### الضابط (٥٥٤)

لا يجوز أن يكون عوض الوكيل في الاستثمار محددًا بما فيه جهالة مؤثرة أو غرر مؤثر، ومن الصور الممنوعة أن يكون:

- ١- نسبة من ربح إحدى الصفقات.
- ٢- مربوطًا بمؤشر غير منضبط.
- ٣- مترددًا بين عوضين دون تحديد.
- ٤- خاضعًا لتحديد الوكيل دون علم الموكل.

#### الضابط (٥٥٥)

يجوز في الوكالة في البيع الآجل أن يحدد ربح الموكل (العميل) بنسبة معينة أو مؤشر منضبط، ويكون للوكيل (البنك) -علاوة على أجرته- ما زاد عن الربح المحدد للموكل، على ألا يضمن الوكيل حال الخسارة أو قصور الربح.

#### الضابط (٥٥٦)

لا يحق للوكيل في الاستثمار (البنك) أن يستثمر رأس مال موكله (العميل) بعد انتهاء الوكالة، فإن فعل كان رأس المال مضمونًا عليه يسلم للعميل فور طلبه، وربح الاستثمار للبنك وخسارته عليه، ما لم يجز العميل تصريف البنك، فينتفي ضمان البنك حينئذ ويكون الربح للعميل والخسارة عليه.



### الضابط (٥٥٧)

يجوز للوكيل في الاستثمار (البنك) أن يشارك موكله (العميل) بدفع حصة من رأس مال الاستثمار، خاصة إذا كانت طبيعة الاستثمار تتطلب مبالغ محددة لا يفي بها رأس مال الموكل، ويتقاسمان الأرباح حسب الاتفاق ويتحملان الخسائر كل قدر حصته، ويفصح عن ذلك للعميل.

### الضابط (٥٥٨)

يجوز للوكيل في الاستثمار بالبيع الآجل (البنك) -بديلاً عن شراء الدين المحرم- إذا رغب الموكل الدائن (العميل) في استعجال دينه من المدين أن يختار أحد البدائل الآتية:

- ١- التوكل عن العميل في مطالبة المدين بتعجيل السداد، وللوكيل اشتراط عوض مقابل هذا العمل سواء أكان العوض نسبة أم مبلغاً مقطوعاً.
- ٢- شراء الوكيل لدين موكله بعروض.
- ٣- إقراض الوكيل للموكل كامل الدين، ويرجع الوكيل على المدين، ويعد هذا من صور الإفراق.

### الضابط (٥٥٩)

يجوز للوكيل في الاستثمار بالبيع الآجل أن يرفض طلب موكله الدائن في مطالبة المدين بتعجيل سداد الدين، إذا كان الرفض لسبب معتبر.

### الضابط (٥٦٠)

لا يجوز للوكيل في الاستثمار بالبيع الآجل إذا طلب الدائن تعجيل السداد أن يسدده الوكيل من ماله الخاص ثم يتقبل هو المديونية عند حلول أجلها ويكون له ربحها، ويعد ذلك من قبيل شراء الديون المحرم شرعاً.

### الضابط (٥٦١)

إذا طلب الموكل الدائن من وكيله في الاستثمار بالبيع الآجل تعجيل السداد ووافق المدين، فيجوز للوكيل أن يأخذ أجرة لا تزيد عن أجرته في العملية الأصلية، نظير تعبته وجهده وحتى لا تستغل حاجة الدائن.

### الضابط (٥٦٢)

إذا وكل العميل البنك في استثمار أمواله، ولم يستثمرها البنك بسبب خطأ منه، فإنه يجب على البنك أن يعطي العميل مبلغاً بقدر الربح المتفق عليه فيما لو استثمرت هذه الأموال.

### الضابط (٥٦٣)

يجوز فتح حسابات لوسطاء المعادن لتستخدم في عمليات التورق على ألا يكون الحساب محلاً لتسوية الحسابات بين المشتري بالأجل والبائع الأول.

### الضابط (٥٦٤)

يجوز للبنك تقديم منتج حماية رأس المال، القائم على استثمار حصة من رأس مال العميل في استثمارات ذات مخاطر متدنية كالمرابحة (ينقلب الاستثمار بعد البيع إلى دين مضمون في ذمة المشتري)، واستثمار الحصة المتبقية في استثمارات ذات مخاطر عالية، شريطة مراعاة الضوابط الشرعية في كل عقد.

### الضابط (٥٦٥)

الأولى التعامل مع البنوك الإسلامية في جميع المنتجات، ولا مانع من التعامل بالمنتجات التي تقدمها بنوك غير إسلامية بشرط التأكد من خلوها من المخالفات الشرعية؛ كالربا (الفوائد وغرامات التأخير) والغرر، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق هيئة رقابة شرعية تتولى التدقيق على منتجاتها.

# حساب المصارفة



## حساب المضاربة

### الضابط (٥٦٦)

حساب المضاربة هو حساب استثماري مبني على عقد المضاربة فقهاً، يشترك فيه البنك (المضارب) والعميل (رب المال) في الأرباح العائدة من عمليات الاستثمار الناتجة عن المبالغ المودعة فيه، ويتم توزيع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، ويُمكن العميل (رب المال) من التصرف في رأس المال بالسحب والإيداع وغير ذلك.

### الضابط (٥٦٧)

يعدُّ توقيع العميل (رب المال) لاتفاقية فتح حساب المضاربة إيجاباً وتسلم موظف البنك وفتح الحساب قبولاً.

### الضابط (٥٦٨)

يجوز في حسابات المضاربة أن يُمكن رب المال من التصرف في رأس المال بالسحب والإيداع وغير ذلك، ويُعدُّ سحب رب المال لشيء من رأس مال المضاربة إنهاءً لعقد المضاربة في الجزء المسحوب.

### الضابط (٥٦٩)

يجوز للبنك (المضارب) أن يفرق بين العملاء (أرباب أموال المضاربة المستثمرين) في نسب الأرباح والمدد وغيرها، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى الإضرار بأحد منهم.

### الضابط (٥٧٠)

يجوز أن تكون المضاربة مطلقة أو مقيدة في أنشطة محددة يتفق عليها.

### الضابط (٥٧١)

للمضارب في حساب المضاربة لأجل (المضاربة المؤقتة) أن يشترط على رب المال حسم مبلغ عند فسخه المضاربة قبل موعدها، ويجب حينئذ أن يكون الحسم من الربح لا من رأس المال.

### الضابط (٥٧٢)

يقوم المضارب بالتنضيز الحكمي دورياً حسب الاتفاق مع العميل، بقصد معرفة الأرباح لحساب المضاربة، حتى يعلم كل من المضارب ورب المال المستحق لكل منهما.

### الضابط (٥٧٣)

يجب تحديد حصة شائعة من الأرباح لكل من الطرفين في حساب المضاربة، ولا يجوز أن يحدد نصيب أحدهما بمبلغ مقطوع أو نسبة من رأس المال، أو أن يشترط ربح إحدى الصفقات.

### الضابط (٥٧٤)

لا يجوز أن يُشترط ضمان رأس المال أو جزء معين من الربح على المضارب، وللمضارب التبرع بتحمل الخسارة أو جزء منها عند وقوعها، دون شرط بينهما في العقد.

### الضابط (٥٧٥)

لا مانع من الاتفاق في حساب المضاربة على أن يكون احتساب ربح المضاربة على أدنى رصيد يصل إليه الحساب خلال مدة المضاربة، أو على متوسط الرصيد.

### الضابط (٥٧٦)

يجوز أن يُتفق في حساب المضاربة على ألا يقل أو ألا يزيد حساب المضاربة الذي يستحق عليه الربح عن حد معين، ويبقى المبلغ الذي نقص عن الحد الأدنى أو الذي زاد على الحد الأعلى قرصاً مضموناً لصاحب الحساب على البنك.

### الضابط (٥٧٧)

لا مانع من اتفاق رب المال والمضارب على مدة للمضاربة، تتجدد تلقائياً ما لم يسحب رب المال المبلغ أو يخطر أحدهما الآخر برغبته في الفسخ.

### الضابط (٥٧٨)

يجوز أن يشترط المضارب حافزاً على أدائه زيادة على نسبته المتفق عليها في عقد المضاربة، وذلك بأن يكون الحافز مبلغاً محدداً، أو نسبة معلومة من الربح، أو إعادة لتقسيم الأرباح بنسب جديدة، أو تحديداً لسقف ربح رب المال منسوباً إلى رأس المال وللمضارب ما زاد على ذلك.

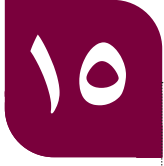
### الضابط (٥٧٩)

يجوز تقديم هدايا عينية أو معنوية لعملاء الحسابات الاستثمارية (كحسابات المضاربة).









# العُقود الإداريَّة والاتفاقيَّات



## العقود الإدارية والاتفاقيات

### الضابط (٥٨٠)

العقود الآجلة والمستقبلية هي: عقود مؤجلة البدلين لشراء كمية محددة ونوع محدد -كالأسهم والعملات- أو بيعها، تترتب آثارها في تاريخ محدد في المستقبل، بسعر متفق عليه وقت التعاقد.

### الضابط (٥٨١)

عقود الخيارات هي: عقود يتم بموجبها منح الحق بشراء أو بيع سلعة معينة -كالأسهم والعملات- بثمن محدد ولمدة محددة، وهي من بيوع الغرر والمقامرة.

### الضابط (٥٨٢)

يجوز للبنك أن يتعاقد مع شركة متخصصة في تغذية أجهزة الصراف الآلي -بالنقد والإيصالات الورقية- وتحتسب الأجرة فيها على كل جهاز ونوع الخدمة، ويعد هذا من تحديد الأجرة بما يؤول إلى العلم.

### الضابط (٥٨٣)

تجوز الوساطة في سداد الفواتير والمدفوعات للأنشطة والخدمات المباحة.

### الضابط (٥٨٤)

إذا اشترط البنك على المفاوض الذي ينفذ مشاريعه أن يؤمن لصالح البنك؛ فلا يستحق البنك -عند وقوع الضرر وحصول التعويض من شركة التأمين- إلا بقدر الضرر الفعلي الذي تكبده، وما زاد فهو للمفاوض.

### الضابط (٥٨٥)

يجوز الاتفاق على فرض شرط جزائي مالي عند الإخفاق في الوفاء بالتزامات غير مالية.

### الضابط (٥٨٦)

يجوز للبنك أن يشتري أجهزة جديدة ويشترط على البائع أن يشتري أجهزة البنك القديمة، ويجوز في الإجارة كما يجوز في البيع.

### الضابط (٥٨٧)

لا يجوز للموظف أن يقبل هدية من عميل لأي سبب، إلا إذا كان ذلك وفق سياسة معتمدة من الجهة ذات الصلاحية.

### الضابط (٥٨٨)

إذا قبل الموظف هدية من عميل، ولم يكن قبوله موافقاً لسياسات العمل المعتمدة، فيجب عليه أن يردها للعميل، أو أن يبلغ مرجعه في العمل، وفي حال تعذر ذلك فعليه التخلص منها.

### الضابط (٥٨٩)

يجوز أن يوفر البنك خدمات الرعاية الطبية لموظفيه عن طريق تعيين شركة إدارة خدمات طبية، تصدر البطاقات لموظفي البنك، وتتعاقد مع المستشفيات، وتدقق الفواتير، ونحو ذلك، ويتحمل البنك مبالغ فواتير علاج موظفيه. ويكيف العقد بين البنك والشركة على أنه عقد إجارة، الشركة فيه أجير مشترك مقابل أجر معلومة، ولا يعد العقد من قبيل التأمين لا التجاري ولا التعاوني.

### الضابط (٥٩٠)

لا يجوز تأجير العقار على من يستخدمه في نشاط محرم.

### الضابط (٥٩١)

يجوز التأجير على البنوك التي تكون معاملاتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

### الضابط (٥٩٢)

يجوز إيجار الوقف على بنوك إسلامية.

### الضابط (٥٩٣)

إذا لم يوجد شركات تأمين تعاوني تفي بالغرض، فيستثنى من تحريم التأمين التجاري ما تدعو إليه حاجة ماسة، كالتأمين الصحي مع غلاء أسعار العلاج والدواء لذوي الدخل المحدود، وكالإلزام من الجهات الإشرافية، على أن يراعى في ذلك تقدير الحاجة بقدرها.

### الضابط (٥٩٤)

يجوز اجتماع أكثر من عقد في منظومة واحدة، ما لم يؤل اجتماعها إلى محرم، كالربا أو الغرر.

### الضابط (٥٩٥)

لا يجوز اجتماع عقد المعاوضة وعقد القرض إلا إذا ثبت انتفاء المحاباة في عقد المعاوضة.

### الضابط (٥٩٦)

لا يجوز اجتماع عقود مختلفة في شروطها وأحكامها إذا ترتب على ذلك تضاد في الموجبات والآثار، كاجتماع عقد البيع والإجارة على عين واحدة في وقت واحد.

### الضابط (٥٩٧)

الأصل صحة العقود والشروط، ولكن لفشو التعامل بالمحرمات يجب التأكد من أن موضوع التعاقد مباح، وأن الوثائق خالية من الآتي:

- ١- احتساب الفوائد الربوية الصريحة.
- ٢- احتساب غرامات التأخير، ولو كانت تصرف في وجوه الخير.
- ٣- ضمان عوائد الاستثمار.
- ٤- التعاملات الآجلة في النقود والذهب والفضة.
- ٥- التعامل بالمشتقات -من خيارات ومستقبليات- غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية.
- ٦- التعامل بالسندات أو الأسهم غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية.
- ٧- التحاكم إلى غير الشريعة الإسلامية، أو إلى قوانين تتضمن ما يعارضها.

### الضابط (٥٩٨)

يجب الاحتراز في صياغة العقود والاتفاقيات من الألفاظ والمصطلحات التي تورث الشك في مشروعيتها أو التي تسمى الأمور بما يخالف حقيقتها الشرعية، كاستخدام مصطلح الفائدة والسندات، أو تسمية التمويل قرضاً.

### الضابط (٥٩٩)

لا يجوز التحاكم لمرجعية قضائية تحكم بالفوائد الربوية.

### الضابط (٦٠٠)

لا يجوز الدخول في معاملات ربوية، حتى لو اتفق على صرف الفوائد الربوية في وجوه الخير، ولا يلغي ذلك الصفة الربوية للمعاملة.

### الضابط (٦٠١)

لا تجوز الموافقة على أي اتفاقية أو عقد ينص فيه صراحة أو ضمناً على أخذ الفوائد الربوية أو إعطائها.

### الضابط (٦٠٢)

إذا وقع البنك والعميل عقدًا على صفة مخالفة لما اتفقا عليه قبل التوقيع، بسبب خطأ من الموظف أو العميل أو خطأ تقني، فله حالات:

- ١- أن يرضيا بالتغيير الذي وقعا عليه، ولا إشكال في ذلك.
- ٢- أن يضر بأحدهما فيجب ديانة على الطرف الآخر قبول تعديل العقد ليكون وفق ما اتفقا عليه سابقًا، أو يتفاسخا العقد.
- ٣- أن يضر بهما، فلا بد أن يتفقا على التعديل ليكون وفق ما اتفقا عليه سابقًا أو الفسخ.

### الضابط (٦٠٣)

لا يجوز أن يشتمل عقد التأمين على معاوضة تستحق بها شركة التأمين أقساط التأمين مقابل التزامها بالتعويض، ويعد ذلك تأمينًا تجاريًا، ولو سمي تأمينًا تعاونيًا.

#### الضابط (٦٠٤)

يجوز اشتراط حق الفسخ في العقود والاتفاقيات إذا أخل أحد الأطراف بالتزاماته، دون الرجوع للقضاء.

#### الضابط (٦٠٥)

يجب على البنوك الإسلامية أن تلتزم بالضوابط الشرعية في جميع أنشطتها التسويقية والدعائية، وأن تظهر بالمظهر الشرعي اللائق.

#### الضابط (٦٠٦)

لا يجوز دفع الفوائد الربوية الدائنة لتغطية الفوائد الربوية المدينة (المقاصة بين الفوائد الدائنة والمدينة).

#### الضابط (٦٠٧)

يمكن معالجة مسألة التحاكم والاختصاص القضائي بأحد الخيارات السبعة الآتية مرتبة، على ألا ينتقل إلى الخيار التالي إلا عند تعذر تطبيق سابقه، وهي:

- ١- التحاكم للشرعية الإسلامية في محاكم إسلامية.
- ٢- التحاكم للشرعية الإسلامية في محاكم أجنبية.
- ٣- التحكيم باختيار جهة تحكيم يمثلها عضو من كل طرف، ويكون اختيار الطرف الثالث بواسطة مؤسسة إسلامية، وتكون المرجعية لأحكام الشرعية الإسلامية.
- ٤- التحاكم لقانون أجنبي في محاكم أجنبية بما لا يتعارض مع الشرعية الإسلامية.
- ٥- التحكيم بمرجعية قانون غير إسلامي بما لا يتعارض مع الشرعية الإسلامية.



٦- التحكيم دون نص على مرجعية محددة.

٧- إغفال فقرة التحاكم والتحكيم.

### الضابط (٦٠٨)

يجوز الاتفاق على جبر الكسور بين المتعاقدين بأي آلية كانت، سواء أكانت لصالح الطرفين أم لصالح أحدهما.





# فهرس الكلمات المفتاحية



# فهرس الكلمات المفتاحية

## الكلمة المفتاحية

## رقم الضابط

### إجارة

الوعد بالاستئجار..... ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٠، ١٤١، ٣٠٣

عقد الإجارة..... ١٢٩، ١٢٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٨، ١٥١، ١٤٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٢، ١٨٧، ١٩١، ١٨٨، ١٨٣، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١١، ٢٢٣، ٣٩٤

العين المؤجرة..... ١٣٠، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٧، ١٥١، ١٥٤، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٦، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٢، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٢٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢

الأجرة..... ١٥٤، ١٦١، ١٦٥، ١٧٤، ١٨١، ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٣، ٤٩٥، ٤٩٧، ٥٨٢

إجارة الموصوف في الذمة..... ١٤٠، ١٤٨، ١٤٩، ٢٠٠، ٢٢٠

<u>رقم الضابط</u>	<u>الكلمة المفتاحية</u>
١٢٨، ١٣٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٧، ١٧٥، ١٨٦، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠	ضمانات عقد الإجارة.....
١٥٧، ١٥٨، ١٨٢، ١٨٧، ٤٧٨	التأجير من الباطن.....
١٢٦، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٣، ٢٠٦، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨	تمليك العين المؤجرة.....
١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٦، ١٩١، ١٩٨، ١٩٩، ٢١٢	صيانة العين المؤجرة.....
١٧٩	الإجارة بشرط البراءة.....
١٣٤، ١٣٦، ١٥٦، ١٧٤، ٢١١، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧	انتهاء عقد الإجارة.....
١٢٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٨، ١٥٠	العيونة الإجارية.....
٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥١٢، ٥٣١، ٥٣٩، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢	استثمار.....
١٤٠، ١٤٨، ١٤٩، ٢٠٠، ٢٢٠، ٢٣٤	استصناع.....
	<b>أسواق دولية</b>
٣، ٤، ٢٨، ٦٢، ٦٦، ٦٩، ٧٩، ٨١، ٩٢، ٤٦٢، ٤٦٤، ٥٥١	سوق لندن.....
٦٩	بورصة ماليزيا.....

<u>رقم الضابط</u>	<u>الكلمة المفتاحية</u>
٤٦٤، ٤٦٢، ٩٢، ٨١، ٧٩، ٢٨، ٤	أسواق محلية.....
٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٩٦، ٢٩٥	إعادة التمويل.....
<b>اعتمادات</b>	
٣٥٧، ٣٥٦، ٣١٨، ٣١٧	اعتماد مستندي.....
٣٦٠	فتح الاعتماد المستندي.....
٣٥٦	تحويل الاعتماد المستندي.....
٢٤٨، ٢٤١، ٢٤٠	محل الاعتمادات.....
٣٦٠	عمولات ومصروفات الاعتماد المستندي.....
٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠	اعتماد مشاركة.....
٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧	
٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٤	
٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥١	
٣٥٩، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨	
٣٥٩، ٣٥٨	اعتماد مرابحة.....
٣٥٧	اعتماد غير مغطى.....
٢٣٧	اعتماد خارجي.....
<b>إفصاح</b>	
٨٩	إفصاح العميل.....
٣٠٧، ٢٩٣، ١٢٤، ١٠٧، ١٠٤، ٨٩، ٨٦، ٥٦	إفصاح البنك.....
٥٣٥، ٥٣٤، ٥٣٢، ٤٨٩، ٤٨٧، ٤٨٠، ٣٤٢	
٥٥٧	
٥٣٥، ٥٣٤، ٤٦٥	إفصاح الهيئة الشرعية.....

<u>رقم الضابط</u>	<u>الكلمة المفتاحية</u>
٤٣٣، ٣١٢	إفلاس
١٣٦، ١٣١، ٢١، ٢٠، ١٠	إقالة
	<b>اكتتاب</b>
٥٠٦، ٥٠١، ٤٩٧، ٤٩٥، ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٩١	إدارة اكتتاب
٥٣٠	
٥٣٠، ٥٠٦، ٥٠٢، ٤٩٩، ٤٩٨	تغطية اكتتاب
٥٣٠، ٥٠٦، ٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٣، ٤٩٢	تسلم اكتتاب
	<b>أوراق تجارية</b>
٤١٩، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٦، ٤١٥، ٤١٤، ٢٩٩	التعامل بالأوراق التجارية
٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤٢١، ٤٢٠	
٤٣٣، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٨، ٤٢٧	
٤٤٠، ٤٣٩، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٣٦، ٤٣٥، ٤٣٤	
٤٣٩	تظهير الأوراق التجارية
٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤٢١، ٤١٦	تحصيل الأوراق التجارية
٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٦، ٤٢١، ٤١٦	حسم الأوراق التجارية
٤٣٦، ٤١٤	قبض الأوراق التجارية
٤٢٠، ٤١٩، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٦، ٤١٥، ٤١٤، ٦٣	الشيكات
٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤٢١	
٤٣٤، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٨	
٤٤٠، ٤٣٩، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٣٦، ٤٣٥	
٤١٦، ٢٩٩، ٢٧١، ٢٠٦، ١٣٣، ٦٣	السند لأمر



<u>رقم الضابط</u>	<u>الكلمة المفتاحية</u>
٤١٦،١٣٣ .....	الكمبيالة
<b>أوراق مالية</b>	
٥٠٣،٥٠٢،٥٠١،٥٠٠،٤٩٩،٤٩٨،٦٥،١٦ .....	أسهم
٥١٠،٥٠٩،٥٠٨،٥٠٧،٥٠٦،٥٠٥،٥٠٤	
٥٢٤،٥٢٣،٥١٩،٥١٨،٥١٦،٥١٥،٥١٣	
٥٣٦،٥٣٤،٥٣٣،٥٣٢،٥٣١،٥٣٠،٥٢٩	
٥٩٧،٥٨١،٥٨٠،٥٤٠،٥٣٧	
٥١٨،٥١٧،٥١٥،٥٠٣،٥٠٢،٥٠١،٥٠٠ .....	إصدار الأسهم
٥٢٣	
٥٠٩،٥٠٨،٥٠٧،٥٠٦،٥٠٤،٥٠٣،٤٦٥،١٦ .....	أسهم مباحة
٥٣٨،٥٣٦،٥٢٣،٥١٧،٥١٥،٥١١	
٥٠٨،٥٠٧،٥٠٥،٥٠٣،٤٩٠،٤٨٩،٤٦٥ .....	أسهم محرمة
٥٢٣،٥١٦،٥١٤،٥١٢،٥١١،٥١٠،٥٠٩	
٥٩٧،٥٤٠،٥٣٧،٥٢٩،٥٢٨،٥٢٧،٥٢٥	
٥٣٠،٥٢٤،٥٢٣،٥٢٢،٥٢١،٥٢٠،٥١٩ .....	تداول الأسهم
٥٢٧،٥٢٦،٥٢٤،٥٢٣ .....	الوساطة في الأسهم
٥٣١،٥٢٣،٥٢٢،٥٢١،٥٢٠،٤٦٤ .....	المضاربة في الأسهم
٥٨١،٥٨٠،٥٣١،٥٢٣ .....	الاستثمار في الأسهم
٢٧٤،٢٧٣،٢٦٥،٢٦١ .....	رهن الأسهم
٥٩٨،٥٩٧،٥٥٠،٥٣٩،٥١٢،٢٨٠ .....	السندات
٥٩٧،٥٥٠،٥٣٩ .....	التعامل بالسندات

**رقم الضابط**

**الكلمة المفتاحية**

**بطاقات**

**البطاقات الائتمانية**

إصدار البطاقات الائتمانية ..... ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٤،

٣٤٦

رسوم البطاقات الائتمانية وعمولاتها ..... ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤١،

٣٤٢

هدايا البطاقات الائتمانية ومميزاتها ..... ٣٢٢، ٣٤٣

**بطاقات الخصم الفوري**

إصدار بطاقات الخصم الفوري ..... ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠،

رسوم بطاقات الخصم الفوري وعمولاتها ..... ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥،

هدايا بطاقات الخصم الفوري ومميزاتها ..... ٣٤٠، ٣٥١

استخدام البطاقات ..... ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧،

٣٥١

المنظمات الراعية للبطاقات ..... ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٥٣، ٣٤٨

**بنوك**

بنوك تقليدية ..... ٣١٧، ٤٠٣، ٥٢٣، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٦٥،

بنوك إسلامية ..... ٤٠٣، ٥٦٥، ٥٩١، ٥٩٢، ٦٠٥،

**تأمين**

التأمين التعاوني ..... ٨٦، ١٦٥، ١٦٩، ١٩١، ١٩٨، ١٩٩، ٢١١، ٢٥٠،

٢٥٤، ٢٧٠، ٢٧٥، ٣٤٢، ٥٢٧، ٥٨٩، ٥٩٣،

٦٠٣

وثيقة (بوليصة) التأمين التعاوني ..... ٢٧٥

<u>رقم الضابط</u>	<u>الكلمة المفتاحية</u>
٥٨٤، ٢١١، ٢٠٨، ١٧٠، ١٦٨، ١٦٧، ٦٠	تعويض تأميني.....
٢٥٤، ٦٠	اشترط التأمين.....
٦٠٣، ٥٩٣، ٥٨٩، ٥٢٧، ٥٢٣، ٣٦٩	التأمين التجاري.....
٦٠٣	أسس التأمين التجاري.....
٥٩٣، ٥٢٧، ٥٢٣، ٣٦٩	التعامل مع شركات التأمين التجاري.....
٥٨٩، ٣٤٢	البديل عن التأمين التجاري.....
	<b>تثمين (تقييم)</b>
٥١٥، ٢٤٤، ٢٤٢، ١٩٥، ١٤٣	القيمة السوقية.....
٥٥٣، ٢٧٢، ٢١٩، ٢١٦، ٢٠٤	أجرة المثل.....
	<b>تحاكم (المرجعية القضائية)</b>
٢٩١	مصروفات التقاضي.....
٥٩٩، ٥٩٧	تحاكم إلى الأنظمة الوضعية.....
٦٠٧، ٦٠٤، ٥٩٩، ٥٩٧	تحاكم إلى الشريعة الإسلامية.....
٥٥٨، ٣٨٣، ٢٩٣، ٢٧٢	تحصيل.....
٦٠٧	تحكيم.....
٤٥٥، ٤٥٤، ٤٥٣، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨، ١٢٥، ١٢٢	تحوط.....
٥٦٤، ٤٥٦	
٥٤٢، ٥٤١، ٥٠٦، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٤١	تسويق.....
٥١٦، ٣١٢	تصفية.....
	<b>تطهير (تخلص)</b>
٥٣٧، ٥٣٦، ٥٢٩، ٥٢٨، ٥٢٥، ٥١٣، ٥٠٦، ٤٩٠	تطهير الأسهم.....
٥٨٨، ٥٤٢، ٥٤١، ٥٤٠، ٥٣٨	

<u>رقم الضابط</u>	<u>الكلمة المفتاحية</u>
٤٨٨، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٧	تطهير الصناديق الاستثمارية
٤١٠، ٤٠٨، ٣٩٢، ٣٧٤	تطهير طارئ
٥٢٩، ٥٢٨، ٥٢٥، ٤٥٨، ٤٥١، ٣٥٥، ٧٨، ٥٢	تعاملات إلكترونية
٢١٩، ٢١٨، ٢١١، ٢١٠، ١٩٢، ١٨٦، ١٧٤، ١٦٦	تعويض
٥٥٦، ٤٧٧، ٤٤٠، ٤١٣، ٤١٢، ٢٨٧، ٢٥٠، ٢٢٠	
٥٦٢	
<b>تقييم (تأمين)</b>	
٣٦، ٣٥، ٣٤	تقييم العقار
٣٢٤	التمويل الجماعي
<b>تنضيف</b>	
٤٦٧	تنضيف حكومي
١٤٣، ١٧، ٥	تواطؤ
<b>توثيق</b>	
١٤٦، ٩٣، ٩٠، ٨٤، ٨٣، ٧٨، ٦٥، ٥٩، ٢٧، ٢٤	توثيق كتابي
٥١٨	
٧٨	توثيق صوتي (تسجيل)
١٤٦، ٨٤، ٨٣، ٧٥، ٦١، ٥٩، ٥٤، ٣٣، ٢٦، ٢٤	توثيق لدى الجهات الرسمية
٥١٨	
١٤٦، ٥٩	سند ضد
<b>تورق</b>	
٥٦٣، ٥٥١، ٤٦٧، ٣٥٧، ٨١، ٧٩، ٣	تورق جائز

رقم الضابط	الكلمة المفتاحية
٥٦٣، ٣١٨، ٩٦، ٩٢، ٤، ٣	تورق محرم
٥٥٣، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٨١، ٣٦٠	جعلالة
٥٩٣، ٣٤٠	جهات إشرافية
	حافز أداء
٣٩٦، ٣٨٥، ٣٨١	حوافز موظفي البنك
٣٠٨، ٢٠٢	حوافز المدينين
٣٨٦، ٣٧٠، ٣٠٨	حوافز العملاء
٥٧٨، ٤٧٥	حوافز المضارب
٥٥٥، ٥٥٣، ٤٧٩، ٤٧٥، ٤٣٨	حوافز الوكيل
	حسابات مصرفية
	حساب جاري
٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٧	فتح الحساب الجاري
٤٠٤، ٤٠٣، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٨٥، ٣٨١	
٥٦٣، ٤١١	
٤٢١، ٣٨٤، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٦	رسوم الحساب الجاري
٣٩٥، ٣٧٧، ٣٧٣، ٣٧٢، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٢٢	هدايا الحساب الجاري ومزاياه
٥٨٣	
٣٩٣، ٣٤٦، ٢٧٠، ٢٦٣	حجز الحساب الجاري
٤١٧، ٤١١، ٤٠٦، ٣٧٦، ٣٧٥	سحب على المكشوف من الحساب الجاري

<u>رقم الضابط</u>	<u>الكلمة المفتاحية</u>
٤١٧، ٣٧٥، ٣١٥ .....	حساب جاري مدين
٥٧٣، ٥٧٢، ٥٧١، ٥٧٠، ٥٦٩، ٥٦٨، ٥٦٧، ٥٦٦ .....	حساب استثماري
٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٧، ٥٧٦، ٥٧٥، ٥٧٤	
٥٦٩، ٥٦٨، ٥٦٧، ٥٦٦، ٥٦٣، ٣٨٩، ٣٦٩ .....	فتح الحساب الاستثماري
٥٧٦، ٥٧٥، ٥٧٤، ٥٧٣، ٥٧٢، ٥٧١، ٥٧٠	
٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٧	
٥٧٩، ٣٧٠ .....	هدايا الحساب الاستثماري ومزاياه
٣٤٦، ٢٧٠، ٢٦٣ .....	حجز الحساب الاستثماري

#### حوالة

٥٥٨، ٣٩٧، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٨ .....	حوالة فقهية
٤٠٢، ٤٠١، ٤٠٠، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧، ٣٩٢ .....	حوالة مصرفية
٤١٠، ٤٠٩، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٣	
٦٠٦، ٤٣٢، ٤١٣، ٤١٢، ٤١١	
٣٩٩، ٣٩٨ .....	رسوم الحوالة المصرفية
٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٢، ٣٦٠ .....	بنوك مراسلة
٤١٣، ٤١١، ٤١٠، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥	
٦٠٧، ٦٠٦	

#### حيل

٨٨، ٨٤، ٨٣، ٥٩، ٥٨، ٢٤، ٢٠، ١٩، ١١، ٣ .....	حيل مباحة (مخارج شرعية)
٢٩٤، ٢٥٩، ٢٣٣، ١٥٨، ١٤٤، ١٤٢، ١٢٢، ٨٩	
٥٨٩، ٥٥٨، ٥١٩، ٣٤٢، ٢٥٦	

<u>رقم الضابط</u>	<u>الكلمة المفتاحية</u>
٩٦، ٨٧، ٨٤، ٧٧، ٣٣، ٢٧، ٢٥، ٢٤، ١٧، ٧، ٥، ٣	حيل محرمة .....
١٢٩، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٧	
٢٠٣، ١٨٧، ١٥٨، ١٥٠، ١٤٤، ١٤٢، ١٤١	
٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٤، ٢٤٢، ٢٣٥، ٢٣٣، ٢٣٢	
٤٤٦، ٣٨٥، ٣٥٦، ٣٠١، ٢٩٤، ٢٩١، ٢٩٠	
٦٠٦، ٦٠٠، ٥٩٧، ٥٦٣، ٥٩٤، ٤٩٣، ٤٥٧	
٣٦٥، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٦١، ٣١٨، ٦٣، ٦٢	خطابات الضمان.....
٣٧٩، ٣٦٦	
	<b>الخيار في العقود</b>
٤٦٨، ٤٤٣، ٢١٥، ١٣٤، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢	خيار الشرط.....
٥١٩، ١٥٦، ١٥٥، ١٣٢، ١٢٨، ٤٠، ١١	عربون .....
٤٣٣، ٢١٥، ١١٢، ١١١، ٩٤	خيار العيب.....
١٤٨	خيار الرؤية .....
١٤٨	خيار الخلف في الصفة.....
	<b>دين</b>
٤٦١، ٣٥٦، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٣، ٣٠٢، ٢٨٢، ١١٩	التصرف في الدين.....
٥٨٠، ٥٦١، ٥٦٠، ٥٥٨، ٥٢٤، ٥٢٣، ٤٦٧	
٣٥٧، ٣٤٤، ٢٩٨، ٢٩٧، ٢٩٥، ٢٨٨	قلب الدين.....
٣٤٤، ٢٨٩، ٢٨٨	جدولة الدين.....
٥٥٨	البديل عن شراء الدين.....
١٤٢، ١٤١، ١١٨، ١١٥، ١٠٠، ٩٧، ٧، ٥، ٢	<b>ربا</b> .....
٢٩١، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨١	
٤٢٩، ٤١٦، ٤٠٧، ٣٢١، ٣١٠، ٣٠٣، ٢٩٥، ٢٩٤	
٥٥٨، ٥٥٠، ٥٤٢، ٥١٢، ٤٩٣، ٤٤٤، ٤٤١، ٤٣٤	
٦٠٦، ٦٠١، ٦٠٠، ٥٩٩، ٥٩٨، ٥٩٤، ٥٦٥، ٥٦٠	

رقم الضابط

الكلمة المفتاحية

ربح

ظهور الربح وتحققه ..... ٢٤٥، ٣٦٨، ٤٧٤، ٤٧٦، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٥٦، ٥٥٧

رسوم (والمبالغ المدفوعة مقدما)

رسوم فعلية ..... ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٦٥، ٣٧٦، ٤١٧

رسوم تقريبية ..... ٥٧، ٣٨٨، ٥٠٠

رسوم محرمة ..... ٤٥، ١٢٨، ٣٧٩

رسوم مطلقة (إدارية) ..... ٩١، ٢٤٩، ٣١٦، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٥، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٢١، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٩، ٤٩٣، ٥٨٢

رسوم مستردة أو غير مستردة ..... ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٥٧، ١٢٨، ٣١٦

إعفاء رسوم ..... ٣٧٠

عمولة ارتباط ..... ٤٥

هامش جدية ..... ٤٠، ١٢٧، ١٢٨

عربون ..... ١١، ٤٠، ١٢٨، ١٣٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٩

دفعة مقدمة ..... ٢٠، ٣٧، ٤٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٥٧

رهن

عقد الرهن ..... ٥٠، ٥١، ٥٤، ٦١، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٨٣

المرهون ..... ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٠، ٣٠١، ٣٦٦، ٣٩٣



<u>رقم الضابط</u>	<u>الكلمة المفتاحية</u>
٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٦٦ .....	الدين المرهون به .....
٢٧٨ ، ٢٧٦ ، ٢٦٦ ، ٢٦٤ ، ٥١ .....	فك الرهن.....
٢٩٢ ، ٢٧٩ ، ٢٧١ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٢ ، ٢٦١ .....	التنفيذ على المرهون .....
٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦١ .....	رهن الأوراق المالية والصكوك.....
٢٨١ ، ٢٠٨ .....	رهن الدين .....
٢٧٦ ، ٢٦٣ .....	رهن العقار .....
٢٦٣ ، ٦١ ، ٥١ .....	رهن المنقول .....
٢٧٧ ، ٢٧٥ ، ٢٦٣ ، ٢٠٨ ، ٦٠ .....	رهن المجهول.....
٣٤٦ ، ٣٠٠ ، ٢٨١ ، ٢٧٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٠ ، ٢٦٣ ، ٥١ .....	رهن الحسابات الجارية والتأمينات النقدية .....
٤٥٦ ، ٣٩٣ ، ٣٦٦	
٣٦٦ ، ٣٤٦ ، ٢٧٠ ، ٢٦٣ .....	رهن الوحدات والحسابات الاستثمارية .....
<b>زكاة</b>	
٥٣٥ ، ٥٣٤ ، ٥٣٣ ، ٥٣٢ ، ٥٣١ .....	زكاة الأسهم .....
٤٨٥ ، ٤٨٤ ، ٤٨٣ ، ٤٨٢ ، ٤٨١ .....	زكاة الصناديق الاستثمارية.....
٥٣٥ ، ٥٣٤ ، ٥٣٣ ، ٥٣٢ ، ٥٣١ .....	زكاة الشركات.....
٤٨٤ .....	زكاة الديون .....
٥٣٣ ، ٥٣٢ ، ٤٨٢ ، ٤٨١ .....	إخراج الزكاة .....
٤٨٦ ، ٤٨٥ ، ٤٨٤ .....	الحول.....
٤٨٦ ، ٤٨٥ .....	نصاب الزكاة.....

## رقم الضابط

## الكلمة المفتاحية

### سداد الدين

..... (في موعده) ١١٩، ١٢٥، ٢٩٠، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٠٥،	السداد في الأجل (في موعده)
٣١١	
..... ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ٢٠٢، ٢٢٣، ٢٦١،	السداد المبكر
٢٧٠، ٢٧٧، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠،	
٣١٣، ٤٣٤، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١	
..... ١٢٠، ١٢١، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٦،	التأخر في السداد
٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧،	
٢٩٨، ٣٠١، ٣١٣	

### سلم

..... ١٤٨، ٣١٤، ٣١٥	عقد السلم
..... ٣١٤، ٣١٥	رأس مال السلم
..... ٢٣٤، ٣١٤، ٣١٥	المسلم فيه
..... ٣١٤، ٣١٥	تسليم المسلم فيه
..... ٣١٤، ٣١٥	السلم بسعر السوق

### شركات حديثة

..... ٤٨٩، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠،	التصنيف الشرعي للشركات
٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥٢٣، ٥٣٧، ٥٣٨	
..... ٢٤٨، ٢٨٠، ٣١٧، ٣١٨، ٣٦٩، ٣٨٣، ٤٨٩،	التعامل مع شركات محرمة
٤٩٠، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٢، ٥١٤، ٥٢٣،	
٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٧، ٥٣٨،	
٥٣٩، ٥٤٠، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢	

رقم الضابط	الكلمة المفتاحية
٥٢٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٣٨٣ ، ٣١٧ .....	التعامل مع شركات مباحة
٥٣٧	
	الشروط في العقود
٢٩٤ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٥٠ ، ٢١٠ ، ٢٠٩ ، ٢٠٥ ، ١٩٦ .....	شروط جزائية
٥٩٧ ، ٥٨٥ ، ٥٦٥ ، ٣١٣ ، ٣١٢	
٢٩٠ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٧٢ ، ٢٠٥ ، ١٩٦ .....	غرامات التأخير
٥٩٩ ، ٥٩٧ ، ٥٨٥ ، ٤٠٧ ، ٢٩٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩١	
٦٠٠ ، ٥٩٧ ، ٢٠٥ .....	غرامات التأخير للصرف في أوجه الخير
٢٠٣ ، ١٩٩ ، ١٨٠ ، ١٦٧ ، ١٦٤ ، ١٢٣ ، ٥٩ ، ٤٩ .....	شروط فاسدة
٤٩٧ ، ٤٤٦ ، ٣٧٤ ، ٣٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٢٦ ، ٢١٣	
٦٠١ ، ٥٩٧	
١١٢ ، ١١١ ، ٩٤ .....	بيع بشرط البراءة
١٥٨ ، ١٢١ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ٩٤ ، ٦٠ .....	شروط صحيحة
٢٥٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٢ ، ٢٠٣ ، ١٨٥ ، ١٧٣	
٢٧٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٠ ، ٢٥١	
٣٨٩ ، ٣٥٥ ، ٣٣٢ ، ٣١٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٠ ، ٢٨٣ ، ٢٧٩	
٥٨٤ ، ٥٧٨ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٦٦ ، ٤٩٦ ، ٤٦٨ ، ٣٩٠	
٦٠٨ ، ٦٠٤ ، ٥٩٧ ، ٥٨٦	
	صرف
٤٢٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٠ ، ٤١٩ .....	مبادلة النقود
٤٤٢ ، ٤٣٦ ، ٤٣٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣١ ، ٤٣٠ ، ٤٢٩	
٤٥٢ ، ٤٥١ ، ٤٥٠ ، ٤٤٩ ، ٤٤٨ ، ٤٤٧ ، ٤٤٣	
٤٥٩ ، ٤٥٨ ، ٤٥٣	

## رقم الضابط

## الكلمة المفتاحية

المتاجرة في العملات.....٢، ٣٤٥، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٦٠  
٥٨١، ٥٨٠

المواعدة في الصرف .....١٢٥، ٢٨٩، ٣٠٤، ٣٠٥، ٤٥٩، ٤٦٠

القبض في الصرف .....٢، ٢٨٩، ٣٠٥، ٣١٠، ٣١١، ٣٤٥، ٤٠٩، ٤٣٢، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٧  
٥٨١، ٤٧٣، ٤٦٢، ٤٥٩

مبادلة الديون في الذمة.....٣١١، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٦١، ٥٨١

الحماية من تذبذب أسعار الصرف.....٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠

## صكوك

إصدار صكوك .....١٥٩، ١٨٤، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨  
٥٤٩

تداول صكوك .....١٨٤، ٥٤٨، ٥٤٩

الوساطة في الصكوك واستردادها .....٥٤٨

صكوك إجارة .....١٥٩، ١٨٢، ١٨٤، ٢٢١، ٢٢٩

صكوك مرابحة .....٥٤٩

صكوك مضاربة .....٥٤٥، ٥٤٧

صكوك وكالة بالاستثمار .....٥٤٦، ٥٤٧

صلح.....٢٩١

## صناديق استثمارية

الاشتراك في الصناديق الاستثمارية.....٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٠

<b>رقم الضابط</b>	<b>الكلمة المفتاحية</b>
٤٨٠، ٤٧٩، ٤٧٥، ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧٢، ٤٧١، ٤٧٠	رسوم الصناديق الاستثمارية
٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧٢، ٤٧٠، ٤٦٩، ٤٦٥، ٤٦٤	إدارة الصناديق الاستثمارية
٤٨٧، ٤٨٠، ٤٧٩، ٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٥	
٥٦٤، ٤٨٩، ٤٨٨	
٩٦، ٩٢، ٨٨، ٨٧، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٣، ٢٨	صورية
	<b>صيانة</b>
١٧٦، ١٦٥، ١٦٣	صيانة تشغيلية
١٦٥، ١٦١، ١٦٠	صيانة وقائية
٢٥٤، ١٩١، ١٨٠، ١٧٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٢	صيانة أساسية
١٨٠، ١٧٩، ١٧٠، ١٦٦، ١١٠، ٩٠، ٨٥، ٢٧	ضمان
٣٦١، ٢٥٥، ٢٥٢، ٢٤٥، ٢١٢، ٢١١، ١٨٦، ١٨١	
٤٧٣، ٤٣٣، ٣٦٨، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢	
٥٤٥، ٥٤٤، ٥١٧، ٥٠٢، ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٧٧	
٥٦٤، ٥٧٤، ٥٥٦، ٥٥٥، ٥٤٧، ٥٤٦	
٢٠٧، ١٤٦، ١٣٣، ١٢٨، ١٢٧، ٦٣، ٥١، ٥٠، ٣٧	ضمانات
٢٨٣، ٢٧٧، ٢٧٥، ٢٧١، ٢٥٣، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨	
٣٩٣، ٣١٢، ٢٩٩، ٢٨١، ٢٩٢	
	<b>عقود واتفاقيات</b>
٢٠٤، ٧٨، ٥٢، ٣٨، ٢٣، ٢٢، ١٥، ١٤، ١٣، ٦	صياغة العقود
٤٥٥، ٤١١، ٤٠٨، ٤٠٧، ٣٤٨، ٢٩٣، ٢١٠	
٦٠١، ٦٠٠، ٥٩٩، ٥٩٨، ٥٩٧، ٥٨٥، ٥٦٧	
٦٠٨، ٦٠٤	
٦٠٢، ٥٦٢، ٤١٢، ٢٩٣	الغلط في العقود

<u>رقم الضابط</u>	<u>الكلمة المفتاحية</u>
٥٨، ١١٥، ١١٦، ١٢٢، ١٤٢، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٥٦، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦	الجمع بين العقود.....
٧، ١١، ١٧، ١٨، ٢٤، ٢٧، ٣٣، ٧٧، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٠، ١٥٨، ٢٣٢، ٢٣٤، ٣٥٨، ٤٥٧، ٣٥٩	عينة وعكس العينة.....
٦، ١٤٣، ٤٧١	غرر وجهالة غرر يسير.....
٦، ١١٦، ١٦١، ٤٧١، ٥٥٤، ٥٦٥، ٥٩٤	غرر في المعاوضات.....
٦٠، ٢٠٨، ٢٦٣، ٢٧٧	غرر في التوثيقات.....
١٦٨، ٥٥٤، ٥٦٥، ٥٩٤	غرر مفسد.....
٨، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٩، ٢٠، ٢١، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٤، ٢٠٠، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٥٠، ٤٦٨، ٤٧٩، ٥٧١، ٥٧٧، ٦٠٢، ٦٠٤	فسخ.....
٦٤، ٧٢، ٧٤، ٤٤٨	قبض حقيقي.....
٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٣٤٥، ٤٠٩، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٦، ٤٤٧، ٤٤٩	قبض حكمي.....
٣، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٦، ٨٠، ٨٥، ٩٥، ١٤٥، ١٥٣، ١٥٧، ١٩٠، ١٩٢، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٤، ٣٥٨، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٥١، ٥١٩، ٥٥١	آثار القبض.....

<u>رقم الضابط</u>	<u>الكلمة المفتاحية</u>
٥٠، ٥٨، ١٢٢، ٢٧٣، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٦٤،	قرض.....
٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥،	
٣٧٦، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٢٤، ٤٤٦، ٤٥٤، ٤٩٣،	
٤٩٦، ٥٠٣، ٥٧٦، ٥٥٠، ٥٩٥، ٥٩٨،	
٥١١، ٥١٣، ٥٣١، ٥٣٥	قوائم مالية.....
٥١، ٢٠٨، ٣٦٥	كفالة.....
	مرايحة
١، ٢، ٤، ٥، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢١،	مرحلة المواعدة.....
٢٣، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧،	
٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩،	
٥٠، ٥١، ٥٣، ٦٥، ٨٢، ٩٨، ١٠٦، ١١٤، ٢٣١،	
٢٣٣، ٢٤٤، ٢٤٨، ٣١٨، ٤٦٧	
٣، ٦، ٧، ١٠، ١١، ١٢، ١٨، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٨،	مرحلة التملك.....
٣٢، ٣٨، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣،	
٧٤، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨،	
٨٩، ٩٢، ٩٦، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ٥٥١،	
٣، ١٧، ١٨، ٢٨، ٣٢، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٥٩، ٦٠،	مرحلة البيع.....
٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٧،	
٧٩، ٨٠، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٣، ١٠٤،	
١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١،	
١١٣، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٥٦، ٥٥١،	
١، ٢٨، ٥٣، ٥٥، ٨٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٨،	ثمن المرايحة.....
١٠٩، ٢٥٧	

<u>رقم الضابط</u>	<u>الكلمة المفتاحية</u>
١٠٠، ٩٩، ٩٧، ٧٧، ٧٣، ٣٣، ٢٥، ١٨، ١١، ٧، .....١٠١	العينة في المراجعة
٣٥٩، ٣٥٨، ٢٣٤، ٢٣٢، ١١٧، ١٠٢، ١٠١	
٤٥٧	
١٠٧، ١٠٤، ١، .....١٠٩	عقد المساومة
٦٣، ٦٢، ٥٠، ٤٩، .....١١٣	ضمانات المراجعة
١٢٤، ١٢٣، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٣، ١٠٩، ٦٣، .....١٢٤	معالجة مديونيات المراجعة
٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٦، ٢٨٥، ٢٨٢	
٣١٣، ٣١٢	
٣٩٤، .....٣١٣	مسابقات
	<b>مشاركة</b>
٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠، ١١٤، ٢٠، .....٢٤٣	نوع الشركة
٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦	
٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤٣	
٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٥٠	
٥٥٧، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧	
٥٥٧، ٢٥٩، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ١٤٧، ٢٠، .....٢٥٣	رأس مال الشركة
٢٥٣، .....٢٤٢	ضمانات المشاركة
٤٧٦، ٤٧٤، ٢٥٥، ٢٤٧، ٢٤٢، .....٢٥٦	ربح المشاركة وخسارتها
٢٥٦، ٢٥٠، ٢٤٢، .....٢٥٧	انتهاء المشاركة
	<b>مشتقات</b>
٥٩٧، ٥٨١، ٥٢٦، ٥٢١، ٥١٩، .....٥٩٧	الخيارات
٥٩٧، ٥٨٠، ٥٢٦، ٥٢٠، .....٥٩٧	المستقبليات



رقم الضابط	الكلمة المفتاحية
٥١٩	بدائل الخيارات
٥٢٢	مقايضة (سواب)
	<b>مضاربة</b>
٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٦٦ ، ٥٦٤ ، ٥٤٧ ، ٥٤٥ ، ٤٦٤	مضاربة فقهية
٥٧٥ ، ٥٧٤ ، ٥٧٣ ، ٥٧٢ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٦٩	
٥٩٧ ، ٥٧٩ ، ٥٧٨ ، ٥٧٧ ، ٥٧٦	
٥٧٥ ، ٥٧٤ ، ٥٧٣ ، ٥٦٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٤	الربح والخسارة في المضاربة
٥٩٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٦	
٥٧٢ ، ٥٧٠	صلاحيات المضارب وتصرفاته
٥٧٧ ، ٥٧١	انتهاء المضاربة
٥٢٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٠	مضاربة الأسواق المنظمة
٦٠٦ ، ٤٦١ ، ٤١٠ ، ٤٠٨	مقاصة
٣١٢ ، ١٢١	مماطلة
	<b>مؤشرات</b>
٥٥٥ ، ٥٥٤ ، ٥٥٣ ، ٣٠٦ ، ١٩٥ ، ٥٣	الاسترشاد بالمؤشرات
	<b>هدايا</b>
٥٨٨ ، ٥٨٧	هدايا الموظفين
٣٩٤ ، ٣٨٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧١ ، ٣٧٠ ، ٣٢٢	هدايا العملاء
٣٩٥	
٥٢٣ ، ٥٠٩ ، ٥٠٦ ، ٤٩٤ ، ٤٦٩ ، ٤٦٤ ، ٤٦٣	هيئة شرعية
٥٦٥	

<u>رقم الضابط</u>	<u>الكلمة المفتاحية</u>
٥١٤ ، ٤٦٩ ، ٤١٦ ، ٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٣٥٤ ، ٣٣٤ ، ٩١ .....	وساطة (سمسرة).....
٥٦٣ ، ٥٨٣ ، ٥٤٨ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦ ، ٥٢٤ ، ٥٢٣	
<b>وعد</b>	
٥٠٢ ، ٢٤٢ ، ٢٣٦ ، ٢٢٨ ، ١٢٦ ، ١٠٦ ، ١٠٣ .....	وعد ملزم .....
٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣١ ، ٣٠ .....	وعد غير ملزم .....
١٣٠ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٠٦ ، ١٠٣ ، ٩٨ ، ٥٥ ، ٤٥	
٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٢٤٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٠ ، ٢٠٦ ، ١٤٠	
٣٢٣	
٣١٢ ، ٢٢٢ ، ١١٩ .....	وفاء العميل .....
٥٩٢ ، ٢٢١ .....	وقف .....
<b>وكالة</b>	
٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٢٨ ، ٣ .....	محل الوكالة .....
١٨٧ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦١ ، ١٣٩ ، ٩٢	
٤٨١ ، ٤٦٨ ، ٤٥٠ ، ٤٣٧ ، ٣٩٧ ، ٢٧٢ ، ٢٠٣	
٥٥٤ ، ٥٥٣ ، ٥٥٢ ، ٥٥١ ، ٥٣٣ ، ٤٩٤ ، ٤٨٢	
٥٦١ ، ٥٦٠ ، ٥٥٩ ، ٥٥٨ ، ٥٥٧ ، ٥٥٦ ، ٥٥٥	
٥٦٢	
٤٧٥ ، ٤٧٣ ، ٤٧٢ ، ٤٧٠ ، ٣٩٨ ، ٣٢٤ ، ١٦٤ ، ٩٠ .....	الوكالة بأجر .....
٤٩٢ ، ٤٩١ ، ٤٨٨ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٦	
٥٥١ ، ٥٤٧ ، ٥٤٦ ، ٥٤٤ ، ٥٤٠ ، ٤٩٥ ، ٤٩٤	
٥٥٨ ، ٥٥٧ ، ٥٥٦ ، ٥٥٥ ، ٥٥٤ ، ٥٥٣ ، ٥٥٢	
٥٨٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦١ ، ٥٦٠ ، ٥٥٩	

رقم الضابط	الكلمة المفتاحية
٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٣، ٤٧٢، ٤٧٠، ٤٦٨	وكالة بالاستثمار.....
٥٥٦، ٥٥٥، ٥٥٤، ٥٥٣، ٥٥٢، ٥٥١، ٤٧٩	
٥٦٤، ٥٦٢، ٥٦١، ٥٦٠، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥٧	
	تصرف الفضولي (فضالة) ..... ٥٥٦

\*\*\*



# فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة .....	٧
دور أمانة الهيئة الشرعية في الكتاب .....	٩
أهداف إعداد الكتاب ونشره .....	١١
تسمية الكتاب .....	١٢
١- المرابحة .....	١٥
المفاهمة والمواعدة .....	١٧
الرسوم والضمانات .....	٢٧
التملك والقبض .....	٢٩
التعاقد مع العميل .....	٣٤
معالجة ديون المرابحة .....	٣٩
٢- الإجارة .....	٤٣
المفاهمة والمواعدة .....	٤٥
التعاقد مع العميل .....	٥١
أحكام المنفعة .....	٥٤
أحكام الأجرة .....	٥٨
الضمانات ومعالجة مديونيات الإجارة .....	٦١
طوارئ عقد الإجارة .....	٦٢
التمليك في عقد الإجارة .....	٦٥
٣- اعتمادات المشاركة .....	٦٩
المواعدة والتعاقد .....	٧١
الرسوم والضمانات .....	٧٤

الموضوع	رقم الصفحة
التحوط في عقود المشاركة.....	٧٦
٤- التمويل.....	٧٩
الرهن في التمويل.....	٨١
معالجة ديون التمويل.....	٨٥
ضوابط عامة في التمويل.....	٩٢
٥- البطاقات.....	٩٥
البطاقات الائتمانية.....	٩٧
بطاقات الصراف الآلي.....	١٠١
٦- الاعتمادات وخطابات الضمان.....	١٠٣
الاعتمادات المستندية.....	١٠٥
خطابات الضمان.....	١٠٦
٧- الحساب الجاري.....	١٠٩
فتح الحساب الجاري ورسومه ومزاياه.....	١١١
الخدمات على الحساب الجاري.....	١١٤
٨- الحوالات.....	١١٧
تنفيذ الحوالات.....	١١٩
التعامل مع البنوك المرسلة في الحوالات.....	١٢٠
المصارفة في الحوالات.....	١٢١
٩- الشيكات.....	١٢٣
١٠- العملات.....	١٣١
١١- الصناديق والمحافظ.....	١٣٩
موجودات الصناديق.....	١٤١
إدارة الصناديق.....	١٤٢
زكاة الصناديق.....	١٤٥
تطهير الصناديق.....	١٤٦
١٢- الأسهم والصكوك.....	١٤٩

رقم الصفحة	الموضوع
١٥١.....	الاكتتابات.....
١٥٤.....	نوع الأسهم.....
١٥٨.....	التداول والوساطة.....
١٦٠.....	زكاة الأسهم.....
١٦١.....	تطهير الأسهم.....
١٦٢.....	الصكوك.....
١٦٥.....	١٣- الوكالة بالاستثمار في السلع الدولية.....
١٧١.....	١٤- حساب المضاربة.....
١٧٧.....	١٥- العقود الإدارية والاتفاقيات.....
١٨٧.....	فهرس الكلمات المفتاحية.....

\*\*\*

